

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

ماهية الدور المصري ومنطلقاته في الحوار الوطني الفلسطيني 2005-2010

إعداد

غياث محمد سليمان جازي

إشراف

د. نايف أبو خلف

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2012م

ماهية الدور المصري ومنطلقاته في الحوار الوطني الفلسطيني 2005-2010

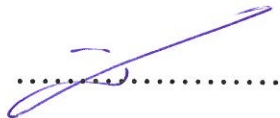
إعداد

غياث محمد سليمان جازي

نوقشت هذه الاطروحة بتاريخ: 2012/10/31، وأجيزت.

التوقيع

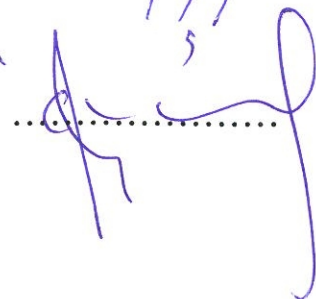
أعضاء لجنة المناقشة

.....


1. د. نايف أبو خلف / مشرفاً

.....


2. د. أيمن يوسف / ممتحناً خارجياً

.....


3. د. رائد نعيرات / ممتحناً داخلياً

الإهداء

إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقينا قطرة حب

إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة

إلى من حصد الأشواك عن دربنا ليمهد لنا طريق العلم

إلى القلب الكبير والدي العزيز.

إلى مصدر الصبر والتفاؤل والأمل

إلى كل من في الوجود بعد الله ورسوله

إلى الشمعة المتقدة التي تنير ظلمة حياتي

إلى من كان لها عظيم الفضل في دراستي

إلى أُمِّي الغالية.

إلى زوجتي التي رافقتني خطوة بخطوة وتحملت غيابي وانشغالي وأنستني في دراستي وفي عملي.

إلى أطفالتي يوسف وحمزة وحلا وسارة الذين أرقب المستقبل من خلالهم.

إلى من كانوا ملاذي وملجأئي، إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات في عمري،

إلى أخوتي عنان ومهند وعلا ومي الذين ما انفكوا بتقديم النصح والمشورة والدعم.

إلى أصدقائي وكل أحبتي

وإلى روح الشهداء، وإلى القابعين خلف زنازين القهر، وإلى الأحرار في كل مكان.

الشكر والتقدير

لله أولاً...

وإلى الذين قدموا لنا الكثير بأذلين جهوداً كبيرة في بناء جيل العلم والتحدي

إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة...

إلى الذين مهّدوا لنا طريق العلم والمعرفة...

إلى جميع أساتذتنا الكرام

وأخص بالشكر أستاذي الفاضل ومعلمي الذي أحبه وأوقره

الأستاذ الدكتور نايف أبو خلف

الذي يحق فيه القول "كاد المعلم أن يكون رسولا"

الإقرار

أنا الموقع أدناه، مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

ماهية الدور المصري ومنطلقاته في الحوار الوطني الفلسطيني 2005-2010

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يُقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's Name:

اسم الطالب:

Signature:

التوقيع:

Date:

التاريخ:

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الإهداء	ج
	الشكر	د
	الإقرار	هـ
	فهرس المحتويات	و
	الملخص	ي
1	الفصل الأول: الإطار المنهجي والدراسات السابقة	
1.1	مقدمة	2
2.1	مشكلة الدراسة	3
3.1	أسئلة الدراسة	4
4.1	فرضيات الدراسة	5
5.1	أهداف الدراسة	5
6.1	أهمية الدراسة	6
7.1	منهجية الدراسة	8
8.1	حدود الدراسة	7
9.1	الدراسات السابقة	8
10.1	محتويات الدراسة	12
14	الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيم الأساسية	
1.2	مقدمة	15
2.2	مفهوم الأمن القومي وعلاقته بالأمن الإقليمي	16
1.2.2	أبعاد الأمن القومي	19
2.2.2	تحديات الأمن القومي المعاصرة	21
3.2.2	الأمن الإقليمي	23
4.2.2	ارتباط الأمن القومي بالأمن الإقليمي	25
1.4.2.2	الجغرافيا السياسية وعلاقتها بالأمن القومي والإقليمي	26
2.4.2.2	المنظومة الإقليمية الأمنية	29
3.2	الأبعاد الإقليمية للصراعات الداخلية	31

الصفحة	الموضوع	الرقم
33	إدارة الأزمات في العلاقات الدولية	4.2
35	أسباب نشوء الأزمات	1.4.2
36	إدارة الأزمات	2.4.2
38	وسائل إدارة الأزمة الدولية	5.2
39	الوسائل الدبلوماسية في إدارة الأزمات	1.5.2
39	المساعي الحميدة	1.1.5.2
41	الوساطة	2.1.5.2
44	المفاوضات	3.1.5.2
46	التوفيق أو المصالحة	4.1.5.2
47	الوسائل القانونية	2.5.2
47	الوسائل غير الودية	3.5.2
48	الضغوطات الاقتصادية والسياسية	1.3.5.2
48	القوة العسكرية	2.3.5.2
52	الفصل الثالث: مصر والقضية الفلسطينية	
53	مقدمة	1.3
54	العوامل المؤثرة في الموقف المصري من القضية الفلسطينية	2.3
55	العامل الجغرافي	1.2.3
56	العامل القومي	2.2.3
57	عامل الأمن القومي	3.2.3
59	العامل الديني	4.2.3
60	العامل السياسي	5.2.3
61	تطور الموقف المصري من القضية الفلسطينية	3.3
62	موقف مصر من القضية الفلسطينية حتى "ثورة تموز/يوليو 1952"	1.3.3
63	موقف مصر من اتفاقية (سايكس بيكو) ووعد (بلفور)	1.1.3.3
65	الموقف المصري فترة الانتداب البريطاني على فلسطين	2.1.3.3
69	موقف مصر إبان حرب العام 1948	3.1.3.3
72	الموقف المصري من القضية الفلسطينية في عهد جمال عبد الناصر	2.3.3
73	موقف مصر ما قبل حرب العام 1956	1.2.3.3

الصفحة	الموضوع	الرقم
73	الموقف بعد حرب العام 1956	2.2.3.3
75	الموقف بعد حرب حزيران 1967	3.2.3.3
78	الموقف المصري من القضية الفلسطينية في عهد الرئيس السادات	3.3.3
79	الدور المصري في دفع منظمة التحرير الفلسطينية لتبني برنامج النقاط العشر	1.3.3.3
81	(كامب ديفيد) والموقف المصري من القضية الفلسطينية	2.3.3.3
85	القضية الفلسطينية في عهد الرئيس مبارك	4.3.3
85	موقف مصر من حرب العام 1982 وما تلاها	1.4.3.3
88	الموقف المصري إبان الانتفاضة الفلسطينية الأولى	2.4.3.3
90	الموقف المصري من عملية السلام مؤتمر (مدريد) واتفاقية (أوسلو)	3.4.3.3
93	الموقف المصري إبان الانتفاضة الفلسطينية الثانية (انتفاضة الأقصى 2000)	4.4.3.3
98	ملامح عامة للموقف المصري من القضية الفلسطينية	5.3.3
101	الفصل الرابع: الدور المصري في الحوار الوطني الفلسطيني	
102	مقدمة	1.4
103	طبيعة الدور المصري في الحوار الوطني الفلسطيني	2.4
105	منطلقات ودوافع الدور المصري في الحوار الوطني الفلسطيني	3.4
105	منطلقات ودوافع عامة	1.3.4
108	الدور المصري في الحوار الوطني الفلسطيني ومراعاة الأمن القومي المصري	2.3.4
113	الحوار الوطني الفلسطيني ودور مصري الإقليمي	3.3.4
116	أهمية ومحورية الدور المصري لطرفي الحوار	4.4
116	أهمية الدور المصري بالنسبة لحركة حماس	1.4.4
119	أهمية الدور المصري بالنسبة لحركة فتح	2.4.4
121	الجهود المصرية تجاه المصالحة الفلسطينية	5.4
121	لمحة عن الخلافات الفلسطينية - الفلسطينية	1.5.4
123	خلفية حالة الخلاف بين حركتي فتح وحماس	2.5.4
124	جولات الحوار الوطني الفلسطيني في القاهرة	3.5.4

الصفحة	الموضوع	الرقم
126	إعلان القاهرة 2005	1.3.5.4
128	الجهود المصرية بعد الانتخابات التشريعية 2006	2.3.5.4
129	اتفاق مكة وحكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية	3.3.5.4
131	الموقف المصري من الانقسام الفلسطيني	4.5.3.4
133	الورقة المصرية للمصالحة	5.3.5.4
133	الورقة المصرية 2008	1.5.3.5.4
135	الورقة المصرية المعدلة 2009	2.5.3.5.4
136	موقف حركتي فتح وحماس من الورقة المصرية	3.5.3.5.4
137	الصعوبات والتحديات التي واجهت الدور المصري	6.4
138	إشكالية الملف الفلسطيني	1.6.4
141	إشكالية التدخلات الخارجية	2.6.4
143	التشكيك في حيادية الدور المصري	3.6.4
144	الآفاق المستقبلية لنجاح الدور المصري	7.4
149	النتائج والتوصيات	
154	قائمة المصادر والمراجع	
b	Abstract	

ماهية الدور المصري ومنطلقاته في الحوار الوطني الفلسطيني 2005-2010

إعداد

غياث محمد سليمان جازي

إشراف

د. نايف أبو خلف

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد ماهية الدور المصري في الحوار الوطني الفلسطيني، وفهم منطلقاته من خلال التعرف على العوامل المؤثرة في هذا الموقف من القضية الفلسطينية؛ كالعامل الجغرافي والديني والقومي. وهي أيضا تهدف إلى معرفة أهم التحديات والصعوبات التي واجهت هذا الدور والآفاق المستقبلية لنجاحه، هذا بالإضافة إلى محاولة تبيان وفهم تفاصيل العلاقة التاريخية التي تربط مصر بفلسطين في سبيل استشراف مستقبل نتائج الحوار، والوقوف على أبرز معيقات التوصل إلى الوحدة الوطنية والسياسية بين شقي الوطن، وإنهاء حالة الانقسام.

ولذا تعالج الدراسة هذا الموضوع من خلال تقسيمه إلى أربعة فصول، يتناول الفصل الأول منها مشكلة الدراسة وحدودها إضافة إلى استعراض لبعض الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع. بينما يعالج الفصل الثاني البعد النظري والمفاهيم الأساسية المرتبطة بالدراسة، ويتبع الفصل الثالث تطورات الموقف المصري من القضية الفلسطينية منذ الحرب العالمية الأولى وحتى نهاية العام 2010، ويبحث في أهم العوامل المؤثرة في موقف مصر من القضية الفلسطينية. أما الفصل الرابع فيتطرق إلى ماهية ومنطلقات الدور المصري في الحوار الوطني الفلسطيني، ويبحث في طبيعة هذا الدور، وموقف مصر من طرفي الحوار الرئيسيين حركتي فتح وحماس، بالإضافة إلى أهم التحديات والمعيقات التي واجهت هذا الدور.

تنتهي هذه الدراسة بطرح عدد من الاستنتاجات أبرزها أنه وبالرغم من وجود عدد من المنطلقات التي تقف وراء الدور المصري في الحوار الوطني الفلسطيني، إلا أن الدافع المرتبط بالأمن القومي المصري وتأمين البوابة الشرقية التي تربط مصر بغزة، ودور مصر كلاعب

إقليمي رئيسي في المنطقة، تأتي على رأس هذه المنطلقات، كما أن لرغبة النظام الحاكم في مصر احتواء ظاهرة تنامي قوة تأثير حماس في المنطقة، باعتبارها وليدة الإخوان المسلمين، دوراً مهماً في دفع مصر نحو الوساطة والرعاية والتأثير في الحوار الوطني الفلسطيني.

وفي الختام تعرض الدراسة مجموعة من التوصيات التي تهدف إلى إنجاح الحوار الوطني الفلسطيني، وتعزيز فرص نجاح الدور المصري في الوساطة والرعاية لهذا الحوار. ومن أهم هذه التوصيات أن تأخذ الأطراف الفلسطينية بالاعتبار موضوع الأمن القومي المصري، خاصة استقرار الأوضاع على الحدود المصرية مع غزة، وعدم القيام بأنشطة قد تسهم في إثارة الجانب المصري، أو تؤثر على أمن مصر القومي. كما يمكن أن يساهم الفلسطينيون من مختلف الأطياف السياسية والنخب وحتى من عموم الناس في تفعيل وتدعيم دور مصر في مسعاها لإنجاح الحوار، وذلك من خلال تفعيل ضغط الشارع تحت عناوين واضحة ومحددة تحقق المصالحة بين فتح وحماس، وممارسة الضغط المباشر على الأطراف لدفعها نحو انجاز المصالحة المتعثرة.

طرأت خلال إعداد هذه الدراسة تغيّرات وتحولات في المشهد العربي كنتيجة لما يسمّى الربيع العربي، وقد كان لمصر من هذه التحولات النصيب الأكبر، حيث سقط نظام الرئيس مبارك نتيجة ثورة شعبية، وتمكن الإخوان المسلمون من الوصول إلى سدة الحكم في مصر، ما يطرح تساؤلاً كبيراً عن مستقبل الدور المصري في الحوار وآفاق نجاحه واستمراره، وهل سيكون الدعم المصري لحركة حماس مغايراً لما كان عليه في عهد الرئيس السابق حسني مبارك؟

الفصل الأول

الإطار المنهجي والدراسات السابقة

الفصل الأول

الإطار المنهجي والدراسات السابقة

1.1 مقدمة

تتميز مصر عن بقية الدول العربية بارتباطها مع فلسطين بعلاقة جيوسياسية بشكل خاص، وفضلاً عن الارتباط القومي والديني والجغرافي، فإن علاقة الرابطة بين البلدين كانت قد تشكلت من خلال العديد من العوامل، التي رسخها إرث تاريخي هام ومؤثر على البلدين معاً، فمن مواقف مصر تجاه تطورات الوضع في فلسطين إبان فترة الانتداب البريطاني، إلى مشاركة الجيش المصري في حرب العام 1948، وإدارة مصر لقطاع غزة لعدة سنوات، إلى المشاركة في حرب عام 1967، ومن بعدها المبادرة بحرب تشرين أول/أكتوبر 1973، وما تبعها من مواقف، وحتى مع قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، ازدادت العلاقة على المستوى السياسي عمقاً وانسجاماً.

شكلت حوارات الفصائل في القاهرة التي انطلقت جولاتها منذ العام 2002، انطلاقة جديدة في الدور المصري تجاه القضية الفلسطينية، وحتى بعد نجاح حركة المقاومة الإسلامية حماس في الانتخابات التشريعية الثانية التي جرت مطلع العام 2006، رحبت مصر على لسان رئيسها حسني مبارك بالفوز المفاجئ لحركة حماس، مشيداً بنزاهة التجربة الديمقراطية الفلسطينية، ومؤكداً احترام مصر لنتائج الانتخابات، وبقي الدور المصري متتامياً من خلال مبادرات الحوار والتهدئة.

قاد النظام المصري بكل ثقله الدبلوماسي جولات من الحوار الفلسطيني - الفلسطيني بين مختلف الفصائل وعلى رأسها الفصيلين الكبيرين فتح وحماس، ويرى بعض الكتاب والمحللين أن الجغرافية الطبيعية - البشرية هي من أبرز وأهم محددات العلاقة بين مصر وفلسطين، وتحديدًا مع قطاع غزة، على اعتبار أهميتها لتدعيم الأمن القومي المصري، ويختلف الباحثون والمحللون في منطلقات مصر في رعايتها لهذا الحوار، حيث يرى البعض بأن مصر تحاول احتواء حركة

حماس بشكل تدريجي على اعتبار أنها جزء لا يتجزأ من الإخوان المسلمين، وأنها القوة المتطرفة التي تززع استقرار الشرق الأوسط. ويرى آخرون بأن مصر لا تجد بُدّاً من إحداث حالة من الاستقرار الإقليمي في خاصرتها الشرقية، باعتبار قطاع غزة والذي تسيطر عليه حركة حماس الآن، بوابة الأمن القومي المصري من تلك الجهة، بينما يرى آخرون أن دور مصر في الحوار الوطني الفلسطيني يأتي انسجاماً مع رؤية مصر لنفسها كلاعب إقليمي هام في المنطقة.

2.1 مشكلة الدراسة

تتمحور مشكلة هذه الدراسة في التباين الحاصل بين المحللين والكتّاب في تحديد ماهية الدور المصري في الحوار الوطني الفلسطيني، والاختلاف أيضاً في تحديد المنطلقات التي تنطلق منها مصر، فتارة يُحسب على النظام المصري بأنه يتخوف من احتمال نجاح تجربة حكم حماس في غزة، ظناً منه أن هذا النجاح سيفيد الإخوان في مصر ليوظّفوه في تحسين ظروف عملهم السياسي، ولذلك فهو يكرّس كل طاقاته وسياساته في سبيل إنجاز اتفاق يتمكّن من خلاله النظام المصري من احتواء حركة حماس، وتنامي تأثيرها في المنطقة. ومرة أخرى يُقال بأن دعوة مصر لبعض الحوارات إنما تهدف إلى مناقشة أزمات، وليس إلى تحقيق أهداف استراتيجية.

إضافة إلى ذلك فإن الدور المصري في الحوار الوطني الفلسطيني، يعتبر جزءاً من الرؤية المصرية لحل الصراع، القائم على أساس فكرة حل الدولتين، والمتساوق مع رؤى الغرب ومحور الاعتدال العربي في المنطقة. فمصر ترى بأن تكريس هذه الرؤية واقعاً لا يمكن أن يتم في غياب حالة الوحدة الوطنية داخل النسيج السياسي الفلسطيني. كما أن الدور المصري يرى ضرورة في احتواء تأثير تنامي قوى الممانعة في المنطقة، وعلى الأخص في الضفة الغربية وقطاع غزة، من منطلق أن مصر على دراية تامة بأن استقرار الخاصرة الشرقية يشكل استقراراً لأمنها القومي، من خلال تطبيق الحلول القائمة على أساس حل الدولتين.

ويمكن القول أيضاً أن مصر تحاول من خلال ورقة الحوار الوطني الفلسطيني، أن تعيد صياغة دورها في المنطقة باعتبارها لاعباً عربياً وإقليمياً أساسياً، خاصة بعد التراجع الذي شهده هذا الدور على مدار العقود الثلاثة الماضية، منذ توقيعها معاهدة (كامب ديفيد) مع إسرائيل، ومع تنامي أدوار إقليمية أخرى على حساب الدور المصري، مثل الدور الإيراني والتركي، وإلى حد ما القطري.

3.1 أسئلة الدراسة

تسعى الدراسة إلى الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي:

"ما هي طبيعة الدور المصري ومنطلقاته في الحوار الوطني الفلسطيني؟"

ينبثق عن هذا التساؤل الرئيسي، عددٌ من الأسئلة الفرعية، التي تسعى الدراسة إلى الإجابة عنها في إطار معالجتها لمشكلة الدراسة، وذلك على النحو التالي:

- 1 - كيف يرتبط مفهوم الأمن القومي بالتدخل في شؤون الدول والأقاليم المجاورة؟
- 2 - ما هي أهم العوامل المؤثرة في الموقف المصري من القضية الفلسطينية؟
- 3 - كيف تبدل تفسير مفهوم الأمن القومي لدى مصر في الفترة ما قبل اتفاقية (كامب ديفيد) وما بعدها؟
- 4 - ما هو موقف مصر من طرفي الحوار الوطني الفلسطيني الرئيسيين فتح وحماس؟ وكيف ينظر طرفا الحوار إلى الرعاية المصرية له؟
- 5 - ما هي أبرز الجهود والمساعي التي بذلتها مصر في سعيها للتوصل إلى اتفاق فلسطيني يؤدي إلى المصالحة الوطنية؟
- 6 - ما هي أهم التحديات التي واجهت الدور المصري، وما هي آفاق نجاحه المستقبلية في الحوار الوطني الفلسطيني؟

4.1 فرضيات الدراسة

تتمثل الفرضية الرئيسية لهذه الدراسة في أن الدور المصري في الحوار الوطني الفلسطيني يهدف إلى تحقيق مصالحة بين الفصائل الفلسطينية وبشكل اساسي بين فتح وحماس، من منطلق حرص مصر في الحفاظ على أمنها القومي، من خلال تأمين خاصرتها الشرقية (قطاع غزة). وحفاظاً على دورها الإقليمي في المنطقة، خاصة مع تصاعد أدوار إقليمية أخرى تنافس الدور المصري في التأثير على مجمل القضية الفلسطينية.

تتفرع عن هذه الفرضية، فرضية فرعية أخرى تستند إلى أن أبرز الدوافع والمنطلقات المصرية في الحوار الوطني الفلسطيني تنطلق من رغبة مصر في احتواء ظاهرة تنامي قوة تأثير حماس في المنطقة باعتبارها وليدة الإخوان المسلمين، مما يشكل تهديداً على استقرار النظام السياسي المصري، ورؤية ومصالح مصر في المنطقة.

5.1 هدف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف المتعلقة بمعالجة طبيعة الدور المصري في الحوار الوطني الفلسطيني، وذلك على النحو التالي:

أولاً: تحديد وفهم طبيعة العلاقة بين عدد من المفاهيم الأساسية، التي ترتبط بشكل مباشر بمشكلة الدراسة، كتوضيح مفهومي الأمن القومي والأمن الإقليمي، والعلاقة بينهما، ومفاهيم متعلقة بإدارة الأزمات الدولية، ووسائل إدارتها وحلها، واختلاف هذه الوسائل، بين وسائل دبلوماسية كالمساعي الحميدة والوساطة والتفاوض، ووسائل قانونية مثل التحكيم والقضاء الدولي والتحقيق، وتوضيح الفرق بينها وبين الوسائل العنيفة أو غير الودية في حل النزاعات مثل الضغوطات الاقتصادية والسياسية، واستخدام القوات العسكرية.

ثانياً: تبيان وتطور العلاقة التاريخية التي تربط مصر بفلسطين، من خلال التعرف أولاً على العوامل المؤثرة في الموقف المصري من القضية الفلسطينية، كالعامل الجغرافي والديني والقومي والروابط التاريخية، بالإضافة إلى تتبع تطور الموقف المصري من القضية الفلسطينية

منذ وعد (بلفور) و(سايكس - بيكو) حتى نهاية العام 2010، والتعرف على أبرز المحطات التاريخية التي أثّرت على الموقف المصري من القضية الفلسطينية، وفهم العوامل والأسباب التي تساعد على فهم التحولات التي طرأت على سياسة مصر تجاه القضية الفلسطينية، وتقسيم تلك المحطات إلى فترات زمنية، وربطها بطبيعة النظام المصري الحاكم، وأثر ذلك على الموقف من القضية الفلسطينية.

ثالثاً: تحديد وفهم ماهية الدور المصري في الحوار الوطني الفلسطيني، وفهم منطلقاته، وكذلك التعرف على خلفية حالة الخلاف الفلسطيني، وفهم أهمية الدور المصري لأطراف الخلاف الفلسطيني، وبشكل أساسي حركتي فتح وحماس، ثم التعرض إلى الجهود والمسايع التي بذلتها مصر في رعايتها لحوارات الحوار الوطني الفلسطيني في القاهرة، وأهم ما حققته تلك الجلسات من اتفاقات، ودور مصر فيها، وفهم طبيعة هذا الدور بالضبط، وكذلك توضيح علاقة الأمن القومي المصري بدور مصر في الحوار الوطني الفلسطيني، وعلاقته أيضاً بدورها الإقليمي، والتعرض لأهم التحديات والصعوبات التي واجهت هذا الدور، ثم التعرف على الآفاق المستقبلية لنجاح الدور المصري.

رابعاً: بعد المعالجة العلمية لمشكلة الدراسة، تهدف الدراسة أيضاً إلى وضع النتائج المتعلقة بهذا الموضوع، وطرح عدد من التوصيات التي تسهم في استكمال الاتفاق نحو تطبيق الوحدة الوطنية الفلسطينية، وتسهيل دور مصر في إنهاء حالة الإنقسام وإنجاح دورها في الوساطة.

6.1 أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من كونها تعالج الدور المصري في الحوار الوطني الفلسطيني وماهيته ومنطلقاته، وحيث أن مصر تعتبر لاعباً أساسياً في المنطقة، فإنه لا يخفى على أحد أهمية دورها في الحوار الوطني الفلسطيني، إضافة إلى ذلك فإن علاقة الجغرافيا السياسية (Geopolitics) التي تربط البلدين -مصر وفلسطين- تشكل عاملاً مهماً في التأثير على العلاقة المتبادلة بينهما. ويرى الباحث أن دراسة ماهية الدور المصري ومعرفة منطلقاته في الحوار

الوطني الفلسطيني سيفسر بشكل أوضح ما يمكن أن تُفضي إليه نتائج الحوار، أو على الأقل سيكشف فهم جولات الشدّ والجذب المتكررة، وأسباب تعثر هذا الحوار في سبيل إنجاز اتفاق بين الأطراف الفلسطينية.

كما أن دراسة وتتبع تطور الموقف المصري من القضية الفلسطينية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، والتعرف على أبرز المحطات التاريخية لهذا الموقف، وتقسيمها إلى مراحل زمنية، وربطها بطبيعة النظام الحاكم وتوجهاته في كل مرحلة، سيسهم بشكل كبير في فهم طبيعة هذا الدور. فموضوع الدراسة يكتسب أهمية بحكم أهمية مصر ومكانتها، وارتباطها التاريخي بالقضية الفلسطينية، لأن مصر تمثل الثقل العربي الأبرز في القضية الفلسطينية، ومواقفها تنعكس وتؤثر على موقف الدول العربية الأخرى. وهو محاولة للتساؤل بشأن تأثير التغيير السياسي الأخير على مستقبل دور مصر وعلاقة النظام الجديد بطرفي الحوار.

7.1 منهجية الدراسة

لمعالجة فرضية الدراسة، وللإجابة عن التساؤلات التي تطرحها، تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك نظراً لأهميته في وصف وتحليل البيانات والمواقف والمنطلقات المتعلقة بالحوار الوطني الفلسطيني، وماهية الدور المصري فيه، كما أن هذا المنهج يسهل عملية جمع المعلومات من مختلف المصادر والمراجع، ويمنح الباحث فرصة تمحيص وتحليل تلك المعلومات وفحصها وربطها فيما بينها وصولاً إلى النتائج، وذلك بالاستعانة بالكتب والمجلات والدوريات والصحف ومنشورات الانترنت والمقابلات الشخصية.

كما تعتمد الدراسة في جانب منها على المنهج التاريخي، خاصة فيما يتعلق بتتبع تطور الموقف المصري من القضية الفلسطينية منذ نشأتها بعد الحرب العالمية الأولى، وذلك بالاستناد إلى المعلومات التاريخية المتوفرة في الكتب والمراجع والوثائق، لرصد الجوانب التاريخية وتحليلها ومعالجتها، والإلمام بتفاصيل الموضوع ومعرفة مدخلاته ومخرجاته.

8.1 حدود الدراسة

الحدود المكانية: يتمثل فهم الإطار الجغرافي لهذه الدراسة من خلال علاقة مفهوم الجغرافيا السياسية بمشكلة الدراسة نفسها، أي بعلاقة البلدين مصر وفلسطين ببعضهما البعض، من خلال البحث في ماهية الدور المصري ومنطلقاته في الحوار الوطني الفلسطيني.

الحدود الزمانية: على الرغم من أن جهود القاهرة في الحوار الوطني الفلسطيني بدأت منذ عام 2002 تحت شعار توحيد رؤى وتوجهات الفصائل الفلسطينية، وحوارات عام 2003 والتي نادى وقتها بترتيب البيت الداخلي الفلسطيني وتوحيد القرار الفلسطيني، إلا أن الدراسة ستركز على الفترة الزمنية الممتدة من عام 2005 وحتى الفترة 2010م لتكون الحدود الزمانية للدراسة، على الرغم من أن هذه الفترة لا تعني إغفال أو استبعاد المراحل والفترات السابقة، والسبب في اختيار هذه الفترة بالتحديد يرجع إلى عمق وجدية ووضوح الدور المصري، وهو ما ترجم حينها بتوقيع اتفاق إعلان القاهرة في آذار 2005 بمشاركة 13 فصيلاً فلسطينياً حيث أُنفق وقتها على إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية، ووضع جدول زمني لإصلاح وإعادة هيكلة منظمة التحرير الفلسطينية، استعداداً لانضمام حماس والجهاد الإسلامي إليها.

9.1 الدراسات السابقة

لم تصدر الكثير من الكتب والأبحاث حول موضوع الدراسة، وتحديدًا الدور المصري ومنطلقاته أو غاياته في الحوار الوطني الفلسطيني، إلا أن هنالك بعض الدراسات التي اقتربت من الموضوع الأساسي، والمتمثل بعلاقة مصر بحماس أو بالوضع الفلسطيني الداخلي والانقسام السياسي الفلسطيني، وهناك بعض المحاولات الصحفية أو الإعلامية من تقارير ومقالات حاولت التطرق إلى هذا الموضوع، لكن معالجتها له تبقى في الإطار الصحفي البسيط، الخالي من المعالجة العلمية المنهجية العميقة.

ونظراً لقلّة الدراسات التي عالجت موضوع الدور المصري في الحوار الوطني الفلسطيني، فإن هذه الدراسة تأتي لتسد هذا النقص الذي تعانيه المكتبة العربية، من خلال معالجة علمية موضوعية لطبيعة وماهية الدور المصري في الحوار الوطني الفلسطيني، والتعرف على

منطلقاته ودوافعه، وربط هذا الدور بالأمن القومي المصري، وبدور مصر كلاعب إقليمي أساسي في المنطقة، والتعرف على التحديات التي واجهت هذا الدور.

ومن الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة ما يلي:

أولاً : دراسة بعنوان: "مصر وحماس"¹. تحدثت هذه الدراسة عن العلاقة التي تربط كلاً من مصر وحماس منذ الحوار الفلسطيني عام 2005 وحتى عام 2009 -تاريخ إصدار الدراسة-، كما تحدثت عن المحددات التي تربط علاقة مصر بحماس، والتي تركز على العديد من العوامل التي تضبط إيقاع هذه العلاقة، وتحديدًا من جانب مصر. كما تحدثت الدراسة بشكل مفصل عن علاقة حماس بمصر بعد الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية التي جرت مطلع العام 2006، وترى الدراسة أن العلاقة بين مصر وحماس امتازت بالدفء حتى منتصف 2007.

إلا أن سيطرة حماس على القطاع بقوة السلاح أدّى إلى تآزيم العلاقة بينهما، وساعد على ذلك أيضاً العديد من التصريحات والمواقف الرسمية. وقد اعتمدت الدراسة في تحليلها على الترتيب الزمني الذي يحكم محددات هذه العلاقة، وكيف أثرت الأحداث المتتالية على سير الأمور. وأخيراً فقد خلصت الدراسة إلى القول بأن مصر لا تستطيع أن تتعامل مع القوى الفاعلة على الساحة الفلسطينية، إلا من خلال حرصها على أمنها القومي ومصالحها الاستراتيجية.

على الرغم من ذلك، إلا أن الدراسة لم تربط علاقة مصر بالقضية الفلسطينية على عمومها، بل اكتفت بالحديث عن العلاقة بين مصر وحماس، وهي كذلك لم تبحث في تاريخ هذه العلاقة من حيث البُعد التاريخي وهو ما قد يساعد في فهم محددات هذه العلاقة.

ثانياً : دراسة بعنوان: "تحديات الأمن القومي المعاصر -مدخل تاريخي سياسي"². حيث تتحدّث هذه الدراسة بشكل معمق عن مفهوم الأمن القومي وأبعاده، ويرى الكاتب أن القوة

¹ مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. مصر وحماس - تقرير معلومات (7). بيروت. 2009. التقرير متوفر على الرابط التالي: http://www.alzaytouna.net/arabic/data/attachments/Reports/Z/7_Egypt_Hamas_2-09.pdf

² الإقداحي، هشام محمود: تحديات الأمن القومي المعاصر -مدخل تاريخي سياسي. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة. 2009.

العسكرية هي أحد ركائز الإستقرار والأمن القومي. وأبرز ما يتطرق إليه في هذه الدراسة مسألة الحدود، باعتبارها مصدراً مهدداً للإستقرار والأمن القومي، من باب تأثير النزاعات الحدودية على علاقة الدول بعضها ببعض، وكيف يمكن ان تنشأ نزاعات إقليمية سببها الرئيسي الخلاف على الحدود.

إلا أن الدراسة لم تتطرق إلى مسألة تأمين هذه الحدود، أو احتمالية انعكاس أية تهديدات أمنية على حدود دولة مجاورة على هذه الدولة.

ثالثاً : دراسة بعنوان: "مصر والقضية الفلسطينية في (كامب ديفيد): الحكم الذاتي في الضفة والقطاع"¹، تناولت هذه الدراسة بشكل مركز ومستفيض اتفاقية (كامب ديفيد)، ومشاريع التسوية السابقة لهذا الاتفاق، والمبادرات المتعلقة بالقضية الفلسطينية والتي لمصر علاقة بها. إضافة إلى ما يراه الكاتب تبياناً لمنطلقات السياسة المصرية في هذا الاتفاق، وأبرزها هو حرص مصر آنذاك على مصالحها وأمنها واستقلالها. وعلى الرغم من أن هذا الكتاب يبحث في إشكالية خارج الإطار الزمني لهذا الدراسة إلا أنه يعتبر من المهم التعرف ولو بشكل بسيط إلى اتفاقية (كامب ديفيد)، على اعتبار أن مصر تعتبر طرفاً أساسياً فيه، وتؤثر على صياغة المنطقة برمتها، وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

رابعاً : دراسة بعنوان: " الأبعاد الدولية للصراعات الداخلية" (The International Dimensions of Internal Conflicts)²، يتناول الكاتب الدكتور (مايكل بروان) في إحدى فصول هذه الدراسة مسألة الأبعاد الإقليمية للصراعات الداخلية، من حيث أسباب هذه الصراعات مثل التحولات السياسية والنزاعات (الأيدولوجية) والجغرافية والإثنية، وعوامل أخرى متعلقة بتغييرات في موازين القوى العسكرية بين دول الإقليم المجاور، وكذلك محاولات استبعاد (الأيدولوجيات) متزايدة التأثير في داخل الدولة.

¹ العطار، حسين إبراهيم: مصر والقضية الفلسطينية في كامب ديفيد - الحكم الذاتي في الضفة والقطاع. القاهرة: دار الاتحاد للنشر والتوزيع. 2005.

² Brown, Michael E., ed., **The International Dimensions of Internal Conflict**. USA: The MIT Press (Cambridge, Massachusetts).1996.

وتتناول الدراسة أيضاً تفصيلاً عن الأبعاد الإقليمية للصراعات الداخلية موضوع الدراسة، ومنها المشكلات المتعلقة بقضايا اللجوء للدول المجاورة، وكذلك مشاكل متعلقة بالأمن والاستقرار السياسي والتدخلات الإنسانية أو الوقائية. وعلى الرغم من أن هذه الدراسة قد تطرقت إلى العديد من هذه الآثار أو الانعكاسات على دول الجوار، إلا أنها لم تشر بشكل واضح إلى العملية العكسية في هذه العلاقة، والمتمثلة بكيفية تأثير تجاذبات دول الجوار في تأجيج الصراعات الداخلية لكيان ما أو حتى في المساعدة في تهدئة الأجواء في داخل المنطقة المتصارعة.

خامساً: دراسة بعنوان: "التقدير الاستراتيجي، المصالحة بين فتح وحماس...التطورات والاحتمالات"¹ تركز هذه الدراسة على البعد الإستراتيجي للحوار الوطني الفلسطيني، وتحاول أن ترصد السيناريوهات المحتملة للنتائج الممكنة أن تتمخض عنه، وترتكز الدراسة بدايةً على الاختلافات بين الفصليين، وعوامل فشل الحوار الوطني الفلسطيني في تحقيق الوحدة الوطنية وإنهاء حالة الانقسام.

كما تستعرض الدراسة التطورات الجديدة على الصعيد الإقليمي، وانعكاساتها على الساحة الفلسطينية، وتبرز مواقف حركتي فتح وحماس ومدى انعكاس تلك التطورات والاعتبارات الجديدة التي تمخضت عنها على كليهما، ثم تقدم الدراسة رؤية استشرافية مستقبلية لمستقبل الحوار الوطني الفلسطيني، وتضع السيناريوهات الممكنة والمتوقعة على هذا الصعيد. وقد حصرت الدراسة تلك السيناريوهات فيما يلي:

أولاً: إنهاء الانقسام الجغرافي من خلال تشكيل حكومة الوفاق الوطني والدعوة لعقد الانتخابات الرئاسية والتشريعية، والقفز عن الاستحقاقات المتعلقة بالبرنامج السياسي ومرجعيات الأجهزة الأمنية والقرار الوطني الفلسطيني.

¹ مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. التقدير الاستراتيجي (29) المصالحة بين فتح وحماس - التطورات والاحتمالات. بيروت. (2011/4/28). أو على: http://www.alzaytouna.net/permalink/4340.html#_UFRGOLLN-Xt

ثانياً: انجاز المصالحة الشاملة، التي تشمل توفير مظلة سياسية واطر وطنية تعمل جميع القوى تحت مظلتها، وتؤمن لها المشاركة.

ثالثاً: سيناريو الحل الوسط، الذي يتم التوافق بموجبه على حل وسط حول المعتقلين السياسيين وحرية العمل الشعبي، وتشكيل حكومة وفاق وطني وبرنامجها السياسي، وتأجيل البت في الانتخابات وإصلاح الأجهزة الأمنية لما بعد.

رابعاً: سيناريو استمرار الانقسام، واستمرار الوضع القائم على ما هو عليه.

10.1 محتويات الدراسة

لغرض تغطية هذا الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول رئيسية، على النحو التالي:

الفصل الأول: يتناول هذا الفصل الإطار المنهجي للدراسة (مشكلتها وأسئلتها وفرضياتها)، والدراسات السابقة التي عالجت المواضيع ذات العلاقة بالدراسة.

الفصل الثاني: يعالج هذا الفصل الجانب النظري والمفاهيمي للدراسة من خلال التطرق لمفاهيم متعلقة بموضوع الدراسة مثل الأمن القومي والأمن الإقليمي وعلاقتها ببعضهما البعض، وكذلك مفهوم إدارة الأزمات ووسائل إدارتها، سواء كانت وسائل دبلوماسية أم قانونية أو وسائل غير ودية.

الفصل الثالث: يتطرق إلى موقف مصر من القضية الفلسطينية، والعوامل المؤثرة فيه، كما يستعرض تطور الموقف المصري من القضية الفلسطينية منذ نشأتها وحتى نهاية العام 2010، ويتم خلال ذلك التمييز بين فترات تاريخية، وربطها بطبيعة نظام الحكم في مصر. وفي النهاية تستعرض الدراسة في هذا الفصل ملاحظات تحليلية متعلقة بطبيعة الدور المصري وتطوراته من القضية الفلسطينية.

الفصل الرابع: وفيه يتم التركيز على ماهية الدور المصري ومنطلقاته في الحوار الوطني الفلسطيني، من خلال التركيز على طبيعة الدور المصري، وأهميته لأطراف الحوار الفلسطيني، مع استعراض الجهود المصرية في رعاية جولات الحوار الوطني في القاهرة، وأهم النتائج التي تمخضت عنه، ويركز هذا الفصل على منطلقات الدور المصري، بالإضافة إلى علاقة هذا الدور

بأهمية دور مصر الإقليمي في المنطقة، ثم يستعرض هذا الفصل أهم التحديات التي واجهت الدور المصري في الحوار الوطني الفلسطيني.

وفي الختام تستعرض الدراسة النتائج التي تم التوصل إليها، وبناءً عليها تقدم بعض التوصيات الهامة في معالجة المشكلة التي تم بحثها.

الفصل الثاني

الإطار النظري والمفاهيم الأساسية

الفصل الثاني

الإطار النظري والمفاهيم الأساسية

1.2 مقدمة

تتناول الدراسة في هذا الفصل المحددات النظرية والمفاهيمية، التي تؤطر البحث في مسألة الأمن القومي وعلاقته بالأمن الإقليمي، وكذلك تفسير مفهوم الجغرافية السياسية وعلاقتها بالأمن القومي والإقليمي، إضافة إلى الأبعاد الإقليمية في الصراعات الداخلية، والتطرق لمفاهيم متعلقة بإدارة الأزمات الدولية، ووسائل إدارتها، كالوسائل الدبلوماسية مثل الوساطة والمساوي الحميدة والمفاوضات، والوسائل القانونية مثل التحكيم والتحقيق، فضلاً عن الوسائل العنيفة مثل استخدام القوة العسكرية أو غير الودية مثل الضغوطات الاقتصادية والسياسية.

إن معالجة المفاهيم التي يستخدمها الباحث في هذه الدراسة، مثل: الأمن القومي والإقليمي، والوساطة والمساوي الحميدة والمفاوضات، وغيرها من المصطلحات، ليست بالأمر السهل؛ ذلك أننا نتعامل مع مفاهيم مرتبطة بالنشاط والسلوك الإنساني، الذي يخضع للتغير والتبدل نتيجة ظروف الزمان والمكان، لذا لا بد من مراعاة أن هذه المصطلحات والمفاهيم عادة لا يوجد اتفاق تام بين العلماء والباحثين على تعاريف محددة لها؛ ذلك أنها ترتبط بظواهر سياسية متعلقة بالسلوك الجمعي الإنساني، تطورت مع تطور الحضارة البشرية، وتراكم الخبرة والمعرفة الإنسانية. وعليه فإنه لا يوجد تعريف شامل جامع للمصطلح، يحظى باتفاق الباحثين والعلماء، حيث ينطلق كل عالم ومفكر في تعريفه للمصطلح من بيئته ومنطلقاته الفكرية، المتأثرة بظروف الزمان والمكان. فمصطلح الأمن القومي على سبيل المثال أول ما ظهر، ارتبط بالبعد العسكري فقط، لكن، مع التطور الذي شهدته الدولة، وتطور وظائفها، بدأ المفهوم يتوسع ويشمل أبعاداً أخرى أكثر شمولاً من البعد العسكري، وهكذا الحال بالنسبة للمصطلحات والمفاهيم الأخرى التي تعالجها الدراسة في هذا الفصل.

2.2 مفهوم الأمن القومي وعلاقته بالأمن الإقليمي

ظهر مصطلح الأمن القومي (National Security) في العصر الحديث، تزامناً مع ظهور الدولة القومية الحديثة في أوروبا خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، ولذا يعتبر هذا المصطلح من المصطلحات الحديثة نسبياً، وهو لازال يحظى باهتمام المختصين والباحثين، كما يسود الاختلاف بينهم في معالجة هذا المفهوم، خاصة فيما يتعلق بأسس ومبادئ هذا المصطلح، بل وعلى تعريفه، إذ تؤكد تلك الاختلافات أن الأمن القومي متغيّر، نتيجة تغير الزمان والظروف والبيئة المحيطة، التي تتغير بتغير الزمان، كما تشهد وسائل تحقيق الأمن القومي تغيراً من وقت لآخر، نتيجة تغير وتطور وظائف الدولة ذاتها في المجالات كافة، العسكرية، والاقتصادية، والاجتماعية، وغيرها.

فالأمن لغةً يعني السلامة والطمأنينة، وهو نقيض الخوف، وفي ظل شعور الإنسان بالأمن فإنه يمارس نشاطاته دون توتر، ويعمل باستمرار على درء مكامن الخطر عن نفسه من المجهول، ويسعى لإزالة ما يهدد أمنه، سواء بمفرده، أو في سياق مجموعته التي يعيش معها، بأي وسيلة يراها مناسبة يمكنها أن تحقق له الأمن. وفي هذا السياق يخبرنا التاريخ، عن قيام الإنسان بصناعة السلاح من الحجر ومن ثم المعادن، ليدافع عن نفسه، كما أقام السود التي تحجز عنه تهديد الفيضانات والسيول، وأنشأ الحصون والقلاع، وشكل القوة العسكرية ليصد بها العدوان الخارجي، أو ليغزو الآخرين ويستولي على ما عندهم¹.

أما مصطلح "القومي"، فهو يشير ويدلّل على تجاوز السعي الفردي، نحو تطور العلاقات السياسية والاجتماعية للجماعات، وصولاً إلى مفهوم الدولة بشكلها الحديث، والمحددة بمكوناتها المتمثلة في بعضها بالإقليم والشعب والسيادة. فمع تقدم الحضارة الإنسانية، أصبح أمن المجتمع والدولة هما أساس أمن المواطن الفرد، وتقدّم الأمن الجماعي على الأمن الفردي الذاتي. وبذلك يكمل مصطلح "الأمن"، مصطلح "القومي"، لتصبح صفةً للأمن، بحيث يصبح المقصود فيه أمن الجماعة، التي ترتبط بروابط قومية، كاللغة والدين والتاريخ المشترك والمصالح المشتركة، وتقيم

¹ مصباح، عامر: معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية. القاهرة: دار الكتاب الحديث. 2010. ص46.

بصفة مستمرة فوق إقليم محدد. وبذلك يكون مفهوم الأمن القومي البسيط هو سلامة المكان الذي يستقر فيه جمعٌ من الناس، بشكل آمن وبعيداً عن المخاطر، وكل ما يبعد الأخطار والتهديدات عن مكان وسبل العيش¹.

تكثر التعريفات التي تناولت موضوع الأمن القومي واختلفت فيما بينها، تبعاً لاختلاف رؤى الباحثين، والزاوية التي يُنظر منها لهذا المصطلح، في هذا السياق يُعرّف الكاتب والدبلوماسي المصري أحمد فؤاد رسلان الأمن القومي بأنه "الحالة التي تكون فيها الأمة في كيانها الذاتي وشخصيتها القومية، بعيدة عن تسلط أو تهديد أي قوة خارجية"². وتعرّف موسوعة العلوم السياسية الأمن القومي بأنه "تأمين سلامة الدولة ضد أخطار خارجية أو داخلية، قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية، نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي"³. ويرى مؤلف كتاب تحديات الأمن القومي المعاصر الدكتور هشام محمود الإقداحي بأن تعريف الأمن القومي يتمثل في "قدرة الأمة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية"⁴. في حين يرى (فرانسسكرومان، F.Schrman) أن الأمن القومي يتعلق بمصادر التهديدات الخارجية والداخلية التي تتعرض لها الدولة أو تتركز عليها، فيما يعطي التهديدات الخارجية الأولوية في ذلك، حيث يعتقد أن الدولة إذا لم تكن معرضة لتهديدات خارجية، فحينها يجب أن تكون اهتماماتها داخلية⁵.

ويحاول (جون سبانيير، J.Spanier) إعطاء مفهوم الأمن القومي وضوحاً أكثر من سابقه، حيث يرى أن الأمن القومي يعني ببساطة، البقاء العضوي للدولة وحماية وحدة إقليمها واستقلالها السياسي، وهذا يعني حماية النظام السياسي والاقتصادي، وحماية طريقة تسيير أمور

¹ موسوعة مقاتل من الصحراء. موضوعات عسكرية: أسس ومبادئ الأمن الوطني. موقع الموسوعة على شبكة الانترنت. متوفر على الرابط التالي:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/OsosAmnWat/sec03.doc_cvt.htm

² مراد، علي عباس: مشكلات الأمن القومي. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. 2005. ص 29.

³ موسوعة العلوم السياسية. الأمن القومي. المجلد الأول. ط2. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر. 1985. ص 70.

⁴ الإقداحي، هشام محمود: مرجع سابق. ص 39.

⁵ نهار، غازي صالح: مشكلات داخلية في التنمية والأمن القومي العربي. عمان: دار الأمل. 2010. ص 11.

الحياة فيها¹. ويقترب من ذلك متخصصون آخرون في مجال العلوم السياسية بالقول أنه يجب أن ينظر إلى الأمن القومي باعتباره قيمة مجردة ترتبط بقضايا الاستقلال والسيادة للدولة القومية، واستمرار تدفق الموارد الاقتصادية². ويعرفه وزير الدفاع الأمريكي في إدارة الرئيس كارتر (هارولد براون، Harold Brown) بأنه القدرة على الحفاظ على سلامة الأمة المادية وإقليمها من التهديدات الخارجية، وكذلك على علاقاتها الاقتصادية مع بقية دول العالم³.

وبحسب موقع الموسوعة الحرة (الويكيبيديا)، فإن الأمن القومي يعتبر شرطاً للحفاظ على بقاء الدولة القومية، من خلال استخدام القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية وممارسة الدبلوماسية. وهي ترى أن التدابير الممكنة اتخاذها لضمان الأمن القومي، تشمل استخدام الدبلوماسية لحشد الحلفاء، وعزل التهديدات، وحشد القوة الاقتصادية، لتسهيل التعاون بين الدول الأخرى، أو تمكين القوات المسلحة من التصدي لأية حالة طارئة⁴.

كما يرى آخرون أن تحقيق الأمن القومي يتم من خلال "تأمين كيان الدولة والمجتمع، ضد الأخطار التي تهددها داخلياً وخارجياً، وتأمين مصالحها، وتهيئة الظروف المناسبة اقتصادياً واجتماعياً، لتحقيق الأهداف والغايات، التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع"⁵. في حين يرى أمين هويدي مدير المخابرات المصرية ووزير الحربية في عهد الرئيس المصري جمال عبد الناصر أن الأمن القومي هو "الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها، للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل، مع مراعاة المتغيرات الدولية"⁶. كما أن الأمن القومي

¹ نهار، غازي صالح: مرجع سابق. ص 11.

² المشاط، عبد المنعم: نظرية الأمن القومي العربي المعاصر، دار الموقف العربي: القاهرة، 1989، ص 15.

³ Brown, Harold, **Thinking About National Security: Defense and Foreign Policy in a Dangerous World**. Westview Press ; New York : Distributed by Hearst Books, 1983 . pp. 281. See: <http://goo.gl/KWVw8>

⁴ موسوعة الويكيبيديا على الإنترنت، الأمن القومي. متوفر على الرابط التالي : http://en.wikipedia.org/wiki/National_security

⁵ مسلم، طلعت أحمد: حرب الخليج والأمن القومي. بيروت: دار الملتقى للنشر والتوزيع. 1992. ص 12.

⁶ هويدي، أمين: الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي. بيروت: دار الطليعة. 1975. ص 7.

يشمل الهدف الذي تسعى إليه السياسة الخارجية للدولة، والقدرة أو القوة التي تتمتع بها، وإطار حركتها السياسية، وقدرتها على حماية قيمها الداخلية من التهديد الخارجي¹.

وبالاستناد إلى ما سبق فإنه من الملاحظ أن إدراك أصحاب الفكر المعاصر يختلف عن غيرهم، فيما يتعلق بمصادر تهديد الأمن القومي؛ حيث ينظر أصحاب المدرسة المعاصرة والمهتمة بقضايا التنمية، إلى مشكلة الأمن القومي نظرة أوسع من كونها مقتصرة على المفهوم العسكري، حيث يعتقدون أن مصادر التهديد التي تواجه الأمن القومي هي مصادر داخلية وخارجية في آن واحد. وعليه فإن الجانب العسكري هو أحد مصادر تهديد الأمن القومي وليس كله². ولذلك فإن الأمن القومي يتحقق من خلال التنمية القومية الشاملة، ودور القانون والنظام في تدعيم الأمن القومي، دون التركيز على الجانب العسكري وحده.

من هنا يمكن فهم الارتباط بين وظائف الدولة، وبين مفهوم الأمن القومي، من خلال سعي الدولة لتحقيق أهدافها، ويتحقق ذلك من خلال مجموعة من الإجراءات والخطط، التي يتعلق كل منها بتحقيق أحد الأهداف، ومن خلال سعيها إلى محاولة التوازن والتكامل بين مختلف الأهداف، بالاعتماد على استراتيجية واحدة، تراعي التناغم بين تلك الأهداف من جهة، ومتطلبات تحقيقها من جهة أخرى، على المستويين الخارجي والداخلي. وهي ما تسمى بسياسة الأمن القومي الهادفة إلى دعم قوة الدولة في مواجهة التهديدات والمخاطر، بما يمكنها من الحفاظ على كيانها القومي ووحدة أراضيها³.

1.2.2 أبعاد الأمن القومي

من خلال استعراض التعريفات السابقة للأمن القومي، فإنه يأخذ مفهوماً أشمل من البعد الأمني العسكري المجرد، فمع توسع هذا المفهوم، ارتبط بمختلف وظائف الدولة، وواجباتها تجاه مواطنيها، وتحقيق الاستقرار والتنمية الشاملة، وعليه وفي إطار ما سبقت الإشارة إليه من

¹ مراد، علي عباس: مرجع سابق. ص 29.

² نهار، غازي صالح: الأمن القومي العربي - دراسة في مصادر التهديد الداخلي. عمان: دار الأمل. 1993. ص 13.

³ مراد، علي عباس: مرجع سابق. ص 28.

تعريفات تناولت مفهوم الأمن القومي، يمكن الإشارة إلى أبعاده المختلفة والمتعددة، والتي يفصلها الإقداحي على النحو التالي¹:

1. البعد السياسي: وهو يعني الحفاظ على الكيان السياسي، والنظام السياسي للدولة.
2. البعد الاقتصادي: ويعني تحقيق التقدم والرفاهية والاستقرار الاقتصادي للدولة، وكذلك استمرار تدفق الموارد الاقتصادية.
3. البعد الاجتماعي: والذي يهدف إلى توفير الأمن الاجتماعي والحفاظ على السلم الأهلي وتنمية الشعور بالانتماء، وهو أمر متعلق بقضية قيمية.
4. البعد العسكري أو البعد الأمني: وهو مواجهة التهديدات الخارجية وتأمين مصالح الدولة والدفاع عنها وحماية حدودها.
5. البعد المعنوي: وهو متعلق بتوخي تأمين الأفكار وحماية المعتقدات والحفاظ على التراث الثقافي.

وتتشارك تلك الأبعاد متداخلة مع بعضها البعض في تحقيق ما يعزز ويؤمّن انطلاق مصادر القوة الوطنية، في كافة الميادين في مواجهة التهديدات الأمنية الخارجية والداخلية، ويوسع قاعدة الشعور بالحرية والكرامة وبأمن الوطن والمواطن، وبالقدرة على تحقيق درجة رفاهية مناسبة للمواطنين، وتحسين أوضاعهم المالية بصورة مستمرة. وكذلك الحال في ما يتعلق بالبعد الجغرافي، من حيث أنه محكوم بدلالات الموقع الجغرافي، وحدود الدولة الطبيعية مع الدول المجاورة، وعلاقات التحالف وحسن الجوار والمصالح القومية الحيوية، ودور الدولة في السيطرة على الممرات المائية والمضائق، وتأثيرها على التجارة العالمية وصادرات الطاقة، وحركة الأفراد والسلع عبر الحدود المشتركة مع البلدان المحيطة بالدولة.²

¹ الإقداحي، هشام محمود: مرجع سابق. ص40.

² مهدي، سحر: في مفهوم الأمن القومي. موقع جريدة الاتحاد على شبكة الانترنت. (دون تاريخ نشر). متوفر على

الرابط: <http://www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=article&sid=22433>

وعليه وبناء على ما سبق، فإنه يمكن تعريف الأمن القومي بشكل مبسط، بالقول أنه قدرة الدولة الشاملة والمؤثرة على حماية قيمها ومصالحها من التهديدات الخارجية والداخلية. ولا تقتصر التهديدات هنا على الاعتداءات المسلحة أو الحروب المادية فحسب، بل يتعداه ذلك إلى التهديدات المتعلقة بالقيم التي تؤمن بها الدولة، والمصالح التي تحاول تحقيقها أو الحفاظ عليها في المستويات السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، كما يشمل مفهوم الأمن القومي الأهداف الوظيفية والسياسات العملية المرتبطة بتأمين وجود الدولة، ومقومات استمرارها واستقرارها، وضمان قيمها ومصالحها الحيوية.

2.2.2 تحديات الأمن القومي المعاصرة

مع تطور الدولة القومية، وتطور وظائفها وتشابك علاقاتها على المستوى الإقليمي والدولي، فضلاً عن التقدم التكنولوجي والتقني، الذي أسهم في تسهيل تدفق المعلومات عبر وسائل الاتصال المختلفة دون حواجز، ومع صعوبة المراقبة الحكومية لما يتم بثه ونشره وتعميمه، تواجه الدول تحديات جديدة لأمنها القومي، خاصة مع التزايد غير المسبوق في أدوار المنظمات الإقليمية والدولية، والتدخلات المفرطة لبعض دول العالم المتقدمة، بخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، في الشؤون الداخلية للكثير من دول العالم، ونتيجة لضغوط العولمة في كافة مناحي الحياة. كل هذا وضع الدولة القومية أمام تحديات ومشكلات جديدة، أهمها اختراق السيادة، وتناقص قدرتها على الضبط والتحكم، وزيادة عجزها عن رسم سياسات مستقلة وتنفيذها، وصعوبة ضبط نشاطات الشركات العابرة للقوميات، والسيطرة على حركة الأفكار والمعلومات والأفراد والأموال والسلع والتقنيات. وفي هذا السياق، يمكننا حصر أهم التحديات المعاصرة التي تواجه الأمن القومي للدولة القومية، على النحو التالي:

1 - صعوبة امتلاك الدولة مختلف القدرات والوسائل اللازمة لتنفيذ الخطط والبرامج والاستراتيجية المتكاملة، لتحقيق الأمن القومي على المستوى المحلي والإقليمي.

2 - ضعف التنسيق على المستوى الإقليمي الواحد للدولة فيما يتعلق بالتهديدات المشتركة، سواء الداخلية أو الخارجية، وعدم قدرة تلك الدول على صياغة تدابير مشتركة ومحددة،

ضمن النطاق الإقليمي الذي تتواجد فيه، مما يجعل من الأمن القومي للدولة معرضاً للتهديدات والمخاطر التي يكون مصدرها الإقليم الذي تقع فيه الدولة، خاصة إذا ما أخذنا بالاعتبار أن الأمن القومي لأي دولة لا يقف عند حدودها، بل يتجاوزها على مستوى الإقليم.

3- سقوط نظرية الأمن المطلق، حتى بالنسبة للدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية، إذ لا يوجد أمن كامل ومطلق بنسبة مائة بالمائة، وقد أثبتت التجارب أن الإجراءات الأمنية التي تتخذها أية دولة، غير محصنة من الاختراق والتهديد¹.

4- ازدياد وتنوع مصادر التهديدات والمشكلات الأمنية، وتغير نوعيتها وأساليبها، بحيث أصبحت تشمل الأفراد والجماعات الصغيرة، الذين أصبح بمقدورهم خرق جدار الأمن وتهديده لأي دولة، بما فيها الدول العظمى، وهو ما ترافق أيضاً مع اتساع نطاق تلك التهديدات، وازدياد درجة خطورتها². ولا يقتصر ذلك على التهديد الأمني بالمفهوم التقليدي، بل يتعداه ليشمل التحديات المتعلقة بقضايا مثل المخدرات، والجريمة المنظّمة، وغسيل الأموال، والحركات الانفصالية.

5- التهديد في المفاهيم القيمية والثقافية التي تتعرض له الدول في ظل العولمة والتدفق الحر للمعلومات والقيم، مما يضعف قدرة الدولة على حماية قيمها وثقافتها الوطنية أمام الغزو الثقافي الإجباري الذي تتعرض له. هذا فضلاً عن انعكاس سياسات العولمة وتأثيراتها على الاحتياجات الأمنية وأهدافها ومشكلاتها ومصادر تهديدها.

6- التحديات المتعلقة بتغيير بعض الأهداف المتوخاة من سياسة الأمن القومي، الناجمة عن التغييرات في قيم الدولة واحتياجاتها ومصالحها، التي تنعكس على الأهداف الوظيفية

¹ مراد، علي عباس: مرجع سابق. ص 11.

² المرجع السابق. ص 12.

لأمن القومي لدى الدولة. أو الناجمة عن الارتجالية أو السلبية في تحديد بعض الأهداف، بما لا ينسجم مع مؤهلات الدولة وقدراتها على المستويات كافة¹.

7- التأخر العلمي الذي تشهده بعض الدول، يجعلها في حاجة ماسة للآخرين، خاصة إذا ما ترافق ذلك مع ضعف الموارد الطبيعية للدولة وضعف اقتصادها، وترافق مع مشاكل الفقر والبطالة، مما يبقيها تحت رحمة الدول المتقدمة، ويضعف من قدرتها على تبني استراتيجية مستقلة لأمنها القومي، لا تتسجم مع مصالح الدول الأخرى.

8- ثمة تحديات أخرى متعلقة بكثرة الأطراف الداخلية المؤثرة في صنع القرار، بحيث تُعقد اتخاذها، خاصة إذا ما ارتبط الأمر بخلافات طائفية أو مذهبية إثنية بين تلك الأطراف، وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى تغليب المصلحة الحزبية أو الفئوية، على حساب المصلحة القومية، وربما لجوء بعضها إلى العنف والمظاهرات لتحقيق مطالب طائفية وفئوية، أو ارتباط بعضها بأجندات خارجية، مما يسهم في تقويض الاستقرار الداخلي للدولة، وينعكس على الأمن القومي برمته².

ونتيجة لتلك التحديات، استعادت قضايا الأمن القومي ومشكلاته موقع الصدارة من جديد في سلم اهتمامات الدولة القومية، ولذا نجد الدول ترصد الإمكانيات الهائلة، وتوظف الطواقم الكبيرة، المدربة والمتخصصة، وتشكل الأجهزة المختصة المتعددة، من أجل الحفاظ على أمنها القومي وتعزيز شروط وفرص استقراره.

3.2.2 الأمن الإقليمي

يختص الأمن الإقليمي في أنه يأخذ بُعداً جغرافياً أوسع من الأمن القومي، فإذا كان الأمن القومي يرتبط بالدولة القومية وأمنها على المستوى الداخلي، وعلى حدودها وتأثر ذلك بالمحيط، فإن الأمن الإقليمي يرتبط بمصالح الدولة على مستوى الإقليم، بما يشمل مجموعة من الدولة المجاورة التي تشترك معها في نفس الإقليم.

¹ مراد، علي عباس: مرجع سابق. ص 53 - 54.

² موسوعة مقاتل من الصحراء. موضوعات عسكرية: أسس ومبادئ الأمن الوطني. مرجع سابق.

ويعرّف الأمن الإقليمي، بأنه عبارة عن "سياسة مجموعة من الدول، تنتمي إلى إقليم واحد، تسعى للدخول في تنظيم وتعاون عسكري-أمني لدول الإقليم، لمنع أية قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم، على قاعدة التنسيق والتكامل الأمني والعسكري على جبهاتها الداخلية"¹. كما يُعرّفه آخرون بأنه "مجموعة السياسات المُنسقة والمُتكاملة لمجموعة دول في إقليم واحد، وتتوفر فيها خصائص مشتركة للتعاون فيما بينها"².

وقد ظهر مصطلح الأمن الإقليمي في أعقاب الحرب العالمية الأولى، للتعبير عن سياسات تنتهجها مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد، وتهدف للتنسيق الكامل لقدراتها وقواها، لتحقيق الاستقرار لأمنها في المحيط الإقليمي، بما يكفل درء التدخلات الأجنبية من خارج الإقليم، وقد ازدادت أهمية هذا المستوى من الأمن بعد الحرب العالمية الثانية، وقد بدأت تتطور المنظمات الإقليمية التي كان من بين أهدافها تحقيق التكامل والتعاون في المجالات كافة، بما فيها المجالات الأمنية³.

وبهذا المعنى، يعمل نظام الأمن الإقليمي، على تأمين مجموعة من الدول داخلياً، ودفع التهديد الخارجي عنها، بما يكفل لها الأمن والاستقرار، إذا ما توافقت مصالح وغايات وأهداف هذه المجموعة، أو تماثلت التحديات التي تواجهها، وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين دول المجموعة ضمن نطاق إقليمي واحد. انطلاقاً من توافق الإيرادات والمصالح الذاتية والمصالح المشتركة، ولذا تنشأ المحاور الإقليمية التي تهدف إلى ضمان استقرار دول هذه المنطقة، والعمل على حل نزاعاتها، وتعزيز التعاون فيما بينها⁴.

¹ حسين، خليل: نظام الأمن الإقليمي في القانون الدولي. مدونة الكاتب للدراسات والأبحاث الاستراتيجية. (2009/1/16). متوفر على الرابط: http://drkhalilhussein.blogspot.com/2009/01/blog-post_1982.html

² بن عبد العزيز، مقرن: ديناميكية الأمن الإقليمي. معهد الدراسات الدبلوماسية. (دون تاريخ نشر)، متوفر على الرابط: <http://www.gulfandglobe.org/home/en/media-center/speeches-and-papers/34-2011-12-05-06-26-19.html>

³ موسوعة مقاتل من الصحراء. نظريات الأمن الوطني ومستوياته. موقع الموسوعة على شبكة الانترنت. متوفر على الرابط: http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/OsosAmnWat/sec11.doc_cvt.htm

⁴ بار، صموئيل: الأمن الإقليمي من منظور إسرائيلي، آفاق استراتيجية. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. 17/نيسان 2007م. ص 21. متوفر على الرابط: <http://www.alzaytouna.net/arabic/print.php?a=35970>

وفيما يتعلق بمفهوم الإقليمية، فقد تباينت حوله الآراء، لكن وبرغم هذا التباين، إلا أنه يمكن ملاحظة أهم المحاور التي تم الاتفاق عليها، على النحو التالي¹:

- المفهوم الجغرافي: حيث يمثل العامل الجغرافي القاسم المشترك في مختلف التعريفات التي قدمها الباحثون فيما يرتبط بالإقليمية، باعتبار أن الإقليمية بحد ذاتها فكرة جغرافية، تتعلق بإقليم جغرافي معين، تعيش فيه عدد من الدول، ترتبط بعلاقات تجاور جغرافي ومكاني، ولذا نجد أن التنظيم الإقليمي في أي مكان في العالم، لا يضم بين أعضائه دولاً من خارج نطاق الإقليم.

- المفهوم الحضاري والثقافي: وهو ما يعزز العامل الجغرافي سابق الذكر، فالروابط الثقافية والتاريخية التي تربط بين عدد من الدول المتجاورة جغرافياً، تسهم في بناء التنظيم الإقليمي بين تلك الدول، وتصبح المنظمة الإقليمية هي تلك المنظمة التي تضم في عضويتها مجموعة من الدول تتميز فيما بينها، ليس فقط بالتجاور الجغرافي وإنما أيضاً بالترابط الحضاري والتاريخي، والتشابه في الظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وعليه يرى الباحث أن النظام الإقليمي الذي ينشأ، ويستند على عوامل الجوار الجغرافي والروابط الثقافية والحضارية والتاريخية، يعزز بناء منظومة أمنية إقليمية بين تلك الدول، تقوم على أساس التعاون فيما بينها، واستغلال القدرات والإمكانيات المشتركة لدول الإقليم، وتبادل الخبرات والمعلومات، وتوحيد المواقف والإجراءات المتعلقة بتهديد أمنها، وتجاه كل التهديدات والمخاطر المشتركة، التي قد تواجه تلك الدول.

4.2.2 ارتباط الأمن القومي بالأمن الإقليمي

مع استقرار الدولة القومية، ومع ثبات دورها كلاعب أساسي في النظام الدولي، ظهرت صيغ جديدة لمفهوم الأمن وتطبيقاته، تجاوزت نطاق الدولة الواحدة، بحيث أصبحت تشير إلى

¹ حسين، خليل: مرجع سابق.

مجموعة من الدول تربط بينها درجات متفاوتة من وحدة المصالح والأهداف والمواقف، ولذا يُوصف أمن تلك الدول التي يجمعها إقليم جغرافي واحد، بأنه أمن إقليمي¹.

في هذا السياق، يلاحظ الباحث أن هنالك ربطاً واضحاً بين الخلافات الحدودية بين الدول، ومسألة الأمن القومي على اعتبار أن قضية الأمن القومي هي قضية متعلقة بما هو خارج حدود الدولة، ويمكن ملاحظة ذلك كما يرى الدكتور الإقداحي من خلال الخلافات الحدودية العربية-العربية والتي هي نتاج للتقسيم الاستعماري، والتي تشكل تهديداً للأمن القومي على مستوى الدولتين المتنازعتين، وبالتالي تشكل خطراً على الأمن القومي العربي برمته². ويقترب من ذلك محمد حسنين هيكل بالقول " أن الأمن القومي تحدده الجغرافيا والتاريخ"³، على اعتبار أهمية الموقع المكاني للدولة، وحدودها مع الدول الأخرى، وطبيعة علاقاتها التاريخية مع جيرانها وما يترتب على ذلك من عوامل مشتركة. من هنا يمكن القول أن الأمن الإقليمي يشكل مستوى ثانٍ مكملاً للأمن القومي، يتعلق بتأمين الإقليم الذي تقع فيه الدولة، ضد أية مخاطر أو تهديدات أجنبية.

1.4.2.2 الجغرافيا السياسية وعلاقتها بالأمن القومي والإقليمي

من أجل فهم علاقة الأمن القومي بالأمن الإقليمي، لابد هنا من الإشارة إلى مفهوم الجغرافيا السياسية (Geopolitics)، حيث تدرس كل من الجغرافيا السياسية والعلاقات الدولية السياسات الخارجية للدولة، وطرق الارتباط والتنظيم، وترتيب العلاقات مع دول الجوار، و في هذا السياق يقول قاسم الدويكات أستاذ العلوم السياسية في جامعة مؤتة أنه "يصعب تفسير كثير

¹ مراد، علي عباس: مرجع سابق. ص22.

² الإقداحي، هشام محمود: مرجع سابق. ص40.

³ هيكل، محمد حسنين: الأمن القومي المصري. سلسلة برنامج مع هيكل الذي بثته قناة الجزيرة الفضائية.

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/1F789F0C-07D8-4F4B-

B109-64711EA02FA2.htm

من العلاقات الدولية دون الرجوع إلى الظروف الاقتصادية والجغرافية¹، فغالباً ما تتخذ دولة ما قراراً سياسياً بالاستناد إلى حالة جغرافية حدودية مرتبطة بالبلد المجاور.

يرجع تعبير الجغرافيا السياسية إلى العالم الأمريكي (كانت، Kant) الذي يعتبر أول من أشار إليه في منتصف القرن الثامن عشر، ويعتبر أستاذاً (لفريدريك راتزل، Ratzel) مؤلف كتاب الجغرافيا السياسية (Geopolitics)، وفيه يشرح العوامل الجغرافية التي تتحكم في نمو الدولة وتكوينها، وما يتعلق بحدودها وعلاقتها التنافسية مع جيرانها².

يرجع الفضل في الإشارة إلى نقطة الارتكاز الجغرافي في التفاعلات السياسية للعالم البريطاني (هالفورد ماكيندر) الذي طرح نظريته المشهورة والتي أثرت في الفكر الاستراتيجي في أوروبا وأمريكا خلال القرن العشرين وحتى الآن ومفادها أن من يسيطر على شرق أوروبا يسيطر على قلب اليابس ومن يسيطر على قلب اليابس يسيطر على جزيرة العالم ومن يسيطر على جزيرة العالم يسيطر على العالم³، ويقصد (ماكيندر) بجزيرة العالم القديم كلاً من آسيا - أوروبا - أفريقيا.

يعرّف بعض الجغرافيين مفهوم "الجغرافيا السياسية" بأنه العلم الذي يبحث في قوة الدولة عن طريق توظيف الظواهر الجغرافية في خدمة مبادئ السياسة التي ترتكز عليها الدولة، وذلك بهدف إضفاء القدر الأكبر من القوة عليها، لتوّهلهما وتمكنها، لتكون عاملاً مؤثراً على الساحة الدولية. وعرفه آخرون بأنه العلم الذي يتناول بالدراسة والتحليل التكتلات الكبرى والدول والأقاليم والوحدات السياسية، بإبراز أثر العوامل الجغرافية في قيمة وحدة الدراسة واتجاهاتها السياسية، وسلوكها في التعامل السياسي محلياً وإقليمياً وعالمياً بالسواء⁴.

¹ الديكات، قاسم: الجغرافيا السياسية. عمان: دون دار نشر. 2002. ص22.

² سعودي، محمد عبد الغني: الجغرافيا السياسية المعاصرة دراسة الجغرافيا والعلاقات السياسية الدولية. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية. 2003. ص3.

³ كينيدي، بول: الديمقراطية والجغرافيا السياسية. موقع صحيفة الاتحاد. (2004/7/30). متوفر على الرابط التالي : <http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=5503>

⁴ المومني، محمد أحمد عقلة: الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا. إربد: دار المنتبي. 2005. ص11-12.

وتُعرّف مجلة العلوم السياسية مفهوم الجغرافيا السياسية بأنه العلم الذي يبحث في الأحداث السياسية والأرض، فهو يربط السياسة بالأرض، ويعتمد بذلك على الأسس الجغرافية ويمهد للعمل السياسي للدولة ويعطى الأسس اللازمة للحياة السياسية، وهو أيضاً يشكل الضمير الجغرافي للدولة¹.

ويرى الدكتور محمد عبد الغني سعودي، عميد معهد البحوث والدراسات الأفريقية في جامعة القاهرة، أن ميادين الجغرافيا السياسية تتعدى تحليل العلاقات بين الجماعة البشرية والبيئة المحيطة به، إلى تحليل العلاقات خارج إطار الدولة لهذه الجماعات، على اعتبار أن قضية التكامل تعتبر ضرورية ما بين نشاط الدولة على المستوى الداخلي ونشاطها على المستوى الخارجي²، وهو يختلف بذلك مع كثير من الباحثين والكتاب الذين يعتقدون بأن المجال التحليلي للجغرافيا السياسية هو الدولة، على أساس المعادلة التالية التي يحتكمون إليها : (الدولة = أرض ذات حدود سياسية + سكان + علاقة بينهما)³. غير أبهين بالبيئة المحيطة بالدولة باعتبارها قضية تكاملية من خلال التأثير والتأثر.

ولعل أكثر التعريفات شمولاً وتفصيلاً هو الذي أطلقه الكاتب الإنجليزي (هارتسورن)، حيث عرف الجغرافيا السياسية بأنها تحليل للقوة وتقييم الوزن السياسي للدولة، بكل ما يعني ذلك من تحليل لتركيبها وتكوينها، وخصائصها الطبيعية والبشرية ومواردها وإنتاجها، ومشكلاتها المختلفة، وباختصار كل ما يؤثر على قوتها ويسهم أو يحد من ثقلها في المجالين الإقليمي والعالمية⁴.

من هنا يمكننا فهم علاقة الأمن القومي بالأمن الإقليمي، من خلال فهم علاقة الجغرافيا والبعد الإقليمي لموقع الدولة في إطار إقليمها، فالإقليم الجغرافي الذي يضم الدولة، ويفرض حالة

¹ سعودي، محمد عبد الغني: مرجع سابق. ص16.

² المرجع السابق، ص8.

³ حسن، محمد إبراهيم: الجغرافيا السياسية - دراسة في مقومات الدولة ومظاهرها وإمكاناتها. الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب. 1999. ص10.

⁴ غنيم، عبد الحميد: الجغرافيا السياسية والعلاقات الدولية. الكويت: مكتبة الفلاح. 1987. ص28.

جوار بينها بين الدول الأخرى في نفس الإقليم، يفرض على الدول ضرورة مواجهة التحديات والمشكلات المشتركة، ويدفعها نحو تبني استراتيجيات وسياسات أمنية مشتركة، ضماناً لاستقرارها، على اعتبار أن العلاقة جدلية بين استقرار الدولة من جانب، واستقرار الإقليم من جانب آخر، والعكس صحيح.

2.4.2.2 المنظومة الإقليمية الأمنية

المنظومة الإقليمية الأمنية هي عبارة عن اتفاق دولي بين دول الإقليم، من أجل تلبية الحاجة للاستجابة الجماعية الإقليمية لمواجهة التهديدات الأمنية المشتركة، التي تؤثر على استقرار دول المنطقة المنتمية للإقليم¹. حيث تتفق دول إقليم معين على ضرورة تقنين وتنظيم التعاون الأمني فيما بينها، في إطار منظومة أمنية إقليمية، تقوم على ركائز مشتركة، تتوفر فيها خصائص وسمات، تدفع دول الإقليم نحو هذا الشكل من التعاون.

ولتوفير منظومة أمنية إقليمية بهدف الحصول على تعاون أمني على مستوى الإقليم،

لابد من توافر عدد من الخصائص، من أبرزها²:

- وجود النخب السياسية الملتزمة بهذا التعاون، والمؤمنة بفوائده.
- إدراك التحديات والتهديدات المشتركة التي تواجه دول الإقليم.
- قدرة دول الإقليم على تجاوز خلافاتها، لصالح بناء مواقف موحدة واتخاذ إجراءات مشتركة لمواجهة التهديدات والمخاطر التي تواجهها.
- توفر رأي عام يضغط باتجاه تحقيق هذا الشكل من التعاون.
- توفر عناصر خارجية ذات مصلحة في قيام مثل هذا التعاون.

¹ بن عبد العزيز، مقرن: ديناميكية الأمن الإقليمي. مرجع سابق.

² حسين، خليل: مرجع سابق.

لكن وبرغم توفر تلك السمات والخصائص، التي تشكل عوامل دفع نحو تشكيل منظومة أمنية إقليمية، مكملة للمنظومة الأمنية القومية للدولة، إلا أنه يجب أن تتوفر مجموعة من الركائز والمقومات، التي تسهم في استمرار ونجاح المنظومة الإقليمية الأمنية، أبرزها¹:

- وضع الحلول الحاسمة والعملية للصراعات والنزاعات في الإقليم، وتجنب إثارة القضايا الخلافية بين دول الإقليم، والعمل على حلها بالطرق السلمية والتفاهم المشترك، لتجنب التدخل الخارجي، ولضمان الاستقرار الداخلي لدول الإقليم، لأن الاستقرار هو أساس نجاح أي منظومة أمنية إقليمية.

- ضرورة تخلي دول الإقليم عن استخدام القوات العسكرية في سعيها إلى تغيير الأوضاع القائمة التي لا ترتضيها، ونبذ استخدام القوة أو التهديد بها، والابتعاد عن التدخل في الشؤون الداخلية لدول الإقليم، لأنه أمر يثير الدول، ويؤثر سلباً على العلاقات بينها.

- تفعيل العلاقات بين دول الإقليم على كافة الأصعدة، وتشجيع التعاون والتكامل بينها، في مختلف الأنشطة، الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، فمن شأن هذا التعاون أن ينعكس إيجابياً على علاقات تلك الدول، ويسهم في استقرار دول الإقليم، مما ينعكس على تعاونها الأمني في إطار المنظومة الإقليمية.

- احترام حقوق الإنسان والحريات العامة في دول الإقليم، ونفيعيل المشاركة السياسية من قبل منظمات المجتمع المدني، وضرورة إشراكها في الأنشطة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، بما في ذلك المشاركة في إدارة مؤسسات النظام الأمني الإقليمي.

- اعتبار الأمن القومي لدول الإقليم جزءاً من الأمن الإقليمي، وأن الأمن الإقليمي هو مكمل للأمن القومي، لأن من شأن ذلك، أن يسهم في تعزيز الاستقرار الأمني الوطني والإقليمي.

¹ العاني، خليل: التحالفات العربية مع الدول الكبرى، مجلة شؤون عربية. القاهرة: جامعة الدول العربية. 133/ربيع 2008. ص35.

بناء على ما سبق، فإن بناء المنظومة الأمنية الإقليمية يعتبر بحد ذاته مصلحةً ملحةً لكل دول الإقليم، ذلك أنها تسهم في مواجهة التهديدات والمخاطر المشتركة لدول الإقليم، من خلال توحيد السياسات والإجراءات والمواقف تجاهها، مما ينعكس في نهاية المطاف على الأمن الداخلي والقومي لكل دولة في الإقليم.

3.2 الأبعاد الإقليمية للصراعات الداخلية

لا تقتصر الصراعات الداخلية في أي دولة على حدودها فقط، وإنما تمتد لتشمل بتأثيراتها دول الإقليم، بخاصة تلك الدولة التي ترتبط معها بحدود مباشرة، وبعلاقات اقتصادية وتجارية قوية، وإذا ما اندلع الصراع الداخلي في دولة من دول الإقليم، فإن التأثير يطال دول الإقليم الأخرى، التي عادة ما نجدها تتخذ الإجراءات المختلفة لحماية حدودها بهدف ضمان عدم انتقال الصراع إلى داخلها، وكذلك لحماية مصالحها الاقتصادية والتجارية. والأمر هنا لا يتوقف على نشوب صراعات داخلية وحروب أهلية، وإنما أيضاً الكوارث الطبيعية، كالفيضانات والزلازل، التي تؤدي إلى تدمير اقتصاديات الدول، وإلى مشاكل اللجوء، والحاجة إلى العلاج والغذاء، فهذه التأثيرات تطال أيضاً الدول المجاورة، حتى وإن لم تشملها الكوارث، من حيث نزوح السكان إلى الدول المجاورة، وغيرها من التأثيرات التي تفرض على دول الإقليم اتخاذ تدابير وإجراءات لمساعدة الدولة المنكوبة في الإقليم.

ويذهب الكاتب الأمريكي (مايكل براون، Brown, Michael E) إلى أبعد من ذلك بالقول أن الرأي السائد على نطاق واسع أنه في كثير من الأحيان قد تنتقل النزاعات الداخلية لتؤثر بشكل مباشر في دول الجوار¹.

في هذا السياق يقول بعض الباحثين في مجال العلوم السياسية، أنه من النادر توافر ظروف لقيام صراع داخلي في كيان معين أو منطقة جغرافية معينة، دون أن يؤثر في النظم الفرعية الدولية أو النظام العالمي، وأنه من سوء الفهم النظر إلى الصراع الداخلي أو الصراع

¹ Brown, Michael E., ed., **The International Dimensions of Internal Conflict**. USA: The MIT Press (Cambridge, Massachusetts).1996, pp. 583.

الدولي على أن كل منهما ظاهرة منفصلة عن الأخرى. وقد أشار إلى ذلك هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق بالقول: " أن السياسة الخارجية للدول إنما تبدأ من حيث تنتهي السياسة الداخلية"¹، على اعتبار أن العلاقة بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية هي علاقة متبادلة تؤثر كل منها على الأخرى.

ويرى (مايكل براون، Brown, Michael E) أن هنالك العديد من الأبعاد الإقليمية للصراعات الداخلية وقد أوجزها في خمس نقاط أساسية على النحو التالي²:

1 - مشاكل اللاجئين: في الغالب ما تؤدي الصراعات الداخلية واستهداف المدنيين والتضييق عليهم إلى حركات هجرة للدول المحاذية والحدودية. وبالتالي فإن مسألة اللاجئين تشكل أعباءً اقتصادية ثقيلة على البلدان المضيفة، وكذلك من المرجح أن تشكل عبئاً أمنياً وإدارياً.

2 - مشاكل اقتصادية تجارية: تؤثر الصراعات الداخلية بشكل مباشر في تعطيل العلاقات الاقتصادية الوثيقة التي تربط الدول المجاورة بعضها ببعض، ويمكن أن تؤثر بشكل ملموس في المصالح الاقتصادية كالتجارة البينية ووسائل النقل والتصنيع والحصول على المواد الخام، وتتفاقم المشكلات الاقتصادية إذا ما رافقها تعطيل بسبب الأعمال العسكرية الفردية والعنانية المنظمة، هذا بالإضافة إلى القرصنة وعمليات التهريب والاتجار بالمخدرات.

3 - الأعمال العسكرية ومشاكل الأمن (اختراقات) : يؤثر الصراع الداخلي في أغلب الأحيان في تهديد المصالح الاستراتيجية للدول المجاورة، وقد تلجأ مجموعات الصراع إلى محاولة شن عمليات عسكرية على دول الجوار بهدف جذب الاهتمام الإقليمي أو الدولي لقضاياهم، أو لمحاولة توريط أطراف الصراع الأخرى بهذه الأعمال العسكرية، ويبرز ذلك بشكل

¹ مهنا، محمد نصر: إدارة الأزمات والكوارث. أسبوط: المكتب الجامعي الحديث. 2008. ص57.

² Brown, Michael E., op.cit. , pp. 593-610.

واضح إذا كان هنالك ارتباط أو تنافر بين التوجهات السياسية والأيدولوجية لأحد أطراف النزاع مع دول الجوار.

4 - مشكلة عدم الاستقرار: إن تأثير المشاكل والأبعاد سابقة الذكر وتفاعلها ببعضها البعض يؤدي بالنتيجة إلى عدم الاستقرار الداخلي للدول التي يجاورها صراعاً داخلياً، فمشاكل الأمن والاقتصاد واللاجئين وتناقص الموارد كفيلة بزعزعة الاستقرار داخل الدولة، وإذا ما رافق ذلك وجود فئات من المواطنين داخل الدولة تتقارب عرقياً أو عقائدياً أو سياسياً، من أحد أطراف النزاع في البلد المجاور، فإن مشكلة عدم الاستقرار تتفاقم أكثر فأكثر.

5 - الحروب بين الدول: لا يستبعد المحللون والباحثون في هذا المجال، أن تؤدي الصراعات الداخلية في دولة واحدة، إلى نشوب حرب أو نزاعات دولية، خاصة إذا ما تضاربت واختلفت دولتين مجاورتين في أهدافهما، حول لصالح من ينتهي الصراع الداخلي في الدولة المتصارعة، وتتداخل في مسألة المصالح الاقتصادية والسياسية.

وتزداد الأمور تعقيداً في موضوع الدراسة هذه، خاصة أن النزاع الداخلي الفلسطيني، يؤثر فيه طرف ثالث وهو إسرائيل، حيث تقيم مصر علاقات اقتصادية وتجارية مع إسرائيل، في الوقت الذي تختلف فيه توجهاتها السياسية بشأن طرفي النزاع في فلسطين، وهو ما سيتم التطرق إليه وتوضيحه في الفصل الأخير من هذه الدراسة.

4.2 إدارة الأزمات في العلاقات الدولية

تُعرّف الأزمة في اللغة العربية بأنها الشدة أو القحط، وكذلك تعني ضيق المجال وعسر الخلاص منه. وفي قاموس أكسفورد هي نقطة تحول؛ أي أنه وقت يتسم بالصعوبة والخطورة والقلق على المستقبل ووجوب اتخاذ قرار محدد. والأزمة تشير في العادة إلى إنهاء موقف أو حدث مفاجئ غير متوقع فيه إثارة أو عنف ومدته الزمنية قصيرة نوعاً ما¹. ويعني ذلك أن للأزمة سماتها الخاصة متعلقة بعنصر المفاجأة، وتأثيرها السريع، والإلحاح في عامل الوقت.

¹ حواش، جمال: التفاوض في الأزمات والمواقف الطارئة. القاهرة: (اينترناك) للنشر والتوزيع. 2005. ص 14-15.

والأزمة هي مرحلة تحول في أحداث متتابعة، كما أنها تعني حالة التغيير أو عدم الثبات، أو بداية لأن تؤدي إلى تغيير حاسم أو فاصل. فيما يذهب البعض في وصفها باعتبارها نقطة تحول يكون التغيير فيها إما للأحسن أو للأسوأ، أو أنها مرحلة متقدمة من مراحل الصراع. أو مرحلة الذروة في توتر العلاقات في بيئة استراتيجية وطنية أو إقليمية أو دولية، بحيث يصبح أطراف تلك العلاقات قاب قوسين أو أدنى من الحرب.¹

أما الأزمة الدولية فيعرفها (كورال بيل، Coral Bell)، بأنها المجال الزمني الذي تظهر فيه نزاعات، ترتفع إلى الحد الذي تهدد فيه بتغيير طبيعة العلاقات الدولية.² ويرى (تشارلز هيرمان، Charles F. Herman) صاحب مدرسة صنع القرار أثناء الأزمات -، أن الأزمة في سياق الحديث عن العلاقات الدولية، هي موقف يتضمن درجة عالية من تهديد القيم والمصالح العليا لدولة ما، وهي حدث وموقف مفاجئ، يؤدي أحياناً إلى تغيير البيئة الداخلية أو الخارجية للدولة، وينشأ عنه تهديد لمصالح أمن الدولة الخارجي أو الشرعية السياسية، الأمر الذي يتطلب سرعة التدخل والمواجهة، للتحكم في تأثيرها وعدم نفاقمها، وكذلك احتواءها.³

ويرى آخرون أن الأزمة الدولية هي حالة متميزة من حالات الصراع الدولي، حيث أنها تمثل موقفاً من مواقف التوتر، ينطوي على درجة من الخطورة والتهديد لمصالح أطراف هذه الأزمة، وهي نقطة تحول تستوجب مواجهة سريعة قبل أن يحدث تطور في الموقف بشكل تصعب مواجهته.⁴ كما أن الأزمة من جانب آخر تزيد احتمالات الحرب، واللجوء إلى استخدام القوة العسكرية، وتؤدي إلى تدهور خطير بين قوتين أو أكثر، نتيجة تغير في البيئة الخارجية أو

¹ الهدلة، رغد صالح: الأزمة الدولية، مفهومها، أسبابها، إدارتها، وأدواتها. موقع صحيفة الاتحاد. (دون تاريخ نشر).
متوفر على <http://www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=article&sid=45665> رابط:

² الخرجي، ثامر كامل: العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات. عمان: دار المجدلوي للنشر والتوزيع. 2005. ص 67.

³ مهنا، محمد نصر: إدارة الأزمات. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة. 2004. ص 7.

⁴ المغربي، طارق عبد النبي: إدارة الأزمات في العلاقات الدولية. الإسكندرية: المكتب العربي الحديث. 2010. ص 9.

الداخلية للأطراف، والذي يواجهه صنّاع القرار إدراكاً لتهديد قيم الدولة والأهداف الرئيسية لسياساتهم¹.

1.4.2 أسباب نشوء الأزمات

الواقع أنه كلما كانت الأزمة التي تنشأ بين الأطراف، تمس المصالح الحيوية أو الأمن القومي، كلما كان رد الفعل سريعاً، وعلى العكس من ذلك، فإنه يكون أقل حدة وسرعة عندما لا يحصل انتهاك أو مساس من شأنه أن يقود إلى ضرر بالمصالح الأمنية والأهداف الوطنية العليا.²

على أية حال، فإن الساحة الدولية قد شهدت على مدار التاريخ الحديث والمعاصر، أزمات دولية عدة، تنوعت أسبابها واختلفت، باختلاف وتنوع مصالح وأهداف مفجريها، وعلى الرغم من صعوبة تحديد أسباب بعينها لنشوء الأزمات السياسية أو الدولية، إلا أن بعض الباحثين ذكروا بعض هذه الأسباب، وقد وضع بعض الباحثين أسباباً أربعة لنشوء الأزمات السياسية، وهي على النحو التالي:³

1 - أزمة تنشأ عن طريق اتخاذ قرار مباشر من الحكومة على أساس تصوراتها الاستراتيجية، ودون أن يكون هنالك شرطاً بمشاركة شعبية لهذا القرار.

2 - أزمة تنشأ عن طريق تبلور رأي عام شعبي لا تستطيع الحكومة مقاومته.

3 - أزمة تنشأ كرد فعل لقرار سيادي سابق والالتزام بموقف معين، كأن تعتبر دولة ما أن إقدام دولة جارة لها على سلوك معين يهدد أمنها القومي، ولا تلتزم الدولة الجارة بتغيير ذلك السلوك، وبالتالي يفرض على الدولة إجراءات تتعلق بإدارة الأزمة.

¹ المغربي، طارق عبد النبي: مرجع سابق. ص12.

² الخزرجي، ثامر كامل: مرجع سابق. ص357.

³ مهنا، محمد نصر: إدارة الأزمات. مرجع سابق. ص28.

4 - أزمة تنشأ نتيجة التزام دولي مسبق، كأن تكون الدولة عضوا في حلف عسكري أو اتفاقية تعاقدية، تلزمها بالدخول في حالة أزمة في حال تم نقض الاتفاق.

2.4.2 إدارة الأزمات

نشأ اصطلاح إدارة الأزمات في الأصل في سياق الحديث عن الإدارة العامة، وذلك للإشارة إلى دور الدولة في الطوارئ العامة والكوارث المفاجئة، ثم ما لبث أن نما المصطلح في مجال العلاقات الدولية بقصد الإشارة إلى أسلوب إدارة العلاقات الدولية في أوقات خاصة وفي مواجهة مواقف دولية ساخنة¹. ثم عاد مصطلح إدارة الأزمات ليتجدد مرة أخرى في مجال علم الإدارة حيث تم استخدامه من قبل الدول والمنظمات، للحديث عن أسلوب جديد يتعلق بإنجاز مهام عاجلة أو لحل مآزق طارئة.

يشهد مفهوم إدارة الأزمات اختلافاً بين الباحثين والمهتمين، ومردّد هذا الاختلاف يرجع إلى غياب نظرية تفسيرية عامة، تفسر ظاهرة الأزمة الدولية، وبالتالي أسلوب إدارتها، خاصة وأن معظم الدراسات التي تناولت مفهوم الأزمة هي دراسات حالة، اهتمت بدراسة أزمة معينة، من حيث أسبابها وخلفياتها وسيرها وتطورها وطرق معالجتها، والنتائج التي يتم التوصل إليها كانت خاصة بتلك الحالة، وعليه من الصعب الوصول إلى تعميمات نظرية تغطي مفهوم الأزمات وإدارتها، لأن لكل حالة خصوصيتها وظروفها وملابساتها، التي تختلف عن غيرها من الحالات.

وبرغم اختلاف التعريفات التي عالجت مفهوم الأزمات الدولية، إلا أنها تتفق فيما بينها حول التعامل مع عناصر الأزمة، بشكل يمكّن من الوصول بها إلى أفضل النتائج الممكنة في ظل الظروف المتاحة، بما يحقق مصالح القائمين على إدارتها، وذلك باستخدام مزيج من أدوات المساومة الضاغطة والتوفيقية، بما يحقق أهداف الدولة ويحافظ على مصالحها².

¹ مهنا، محمد نصر: إدارة الأزمات والكوارث. مرجع سابق. ص6.

² المغربي، طارق عبد النبي: مرجع سابق. ص25.

وفي هذا السياق يقول الدكتور محمد مهنا أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية في جامعة أسيوط بمصر أن "علم إدارة الأزمات هو علم إدارة التوازنات ورصد حركة واتجاهات القوة والتكيف مع المتغيرات المختلفة وبحث آثارها في كافة المجالات"¹. ويُضيف أنه ينبغي التمييز بين مفهومي إدارة الأزمات والإدارة بالأزمات، فباختصار إن إدارة الأزمات تعني كيفية التغلب على الأزمة أو التكيف معها، وتجنب سلبياتها قدر المستطاع، وتوظيف نتائجها للاستفادة منها. أمّا الإدارة بالأزمات فهي تقوم على تقويم الأزمة، وإيجادها كوسيلة للتغطية والتمويه على المشاكل القائمة فعلياً.²

لقد اجتاحت تقنية إدارة الأزمات حقل العلاقات الدولية والسياسية أكثر من ذي قبل، بعدما ظل ينحصر استخدامها في مجالات الإدارة والتجارة لفترات طويلة، ولا غرابة في ذلك ما دامت هذه الوسيلة التي تتركز في مجمل الاجتهادات والمواقف وردود الأفعال، المستندة بدورها إلى مقومات علمية وقانونية، بغرض احتواء أزمة معينة، وهي أنجع وسيلة لاحتواء وتطويق المنازعات والأزمات وأقلها تكلفة.³ وينظر البعض الآخر إلى الأزمة في السياسة الدولية باعتبارها "محاولة لموازنة المجابهات أو المنازعات بقصد الحفاظ على المصالح المشتركة دون اللجوء للحرب"⁴.

مما سبق يلاحظ الباحث أن إدارة الأزمات تعني مجموعة إجراءات تتسم بالسرعة والصرامة، يتم اتخاذها مع اندلاع الأزمة أو الموقف المتغير المفاجئ، من خلال الاستناد إلى المعلومات المتوفرة بالقدر المناسب، وتقييمها وإجراء عملية ربط للمواقف والأحداث والتطورات المتلاحقة، بهدف الوصول إلى أفضل البدائل المتاحة، من خلال اتخاذ القرارات المناسبة لذلك،

¹ مهنا، محمد نصر: إدارة الأزمات والكوارث. مرجع سابق. ص 35.

² المرجع السابق، ص 36.

³ تكريتي، إدريس: إدارة الأزمات الدولية في عالم متحول - مقارنة للنموذج الأمريكي في المنطقة العربية. موقع ديوان العرب على شبكة الانترنت. (2006/10/7). متوفر على الرابط: <http://www.diwanalarab.com/spip.php?article6188>

⁴ الطويل، يوسف العاصي: تطور الوسائل السلمية في القانون الدولي. موقع مدونة الكاتب. (2010/5/7). متوفر على الرابط: http://yaltawil.blogspot.com/2010/05/blog-post_06.html

والتي تسهم في تطويق هذه الأزمة وإنهائها، بما يحفظ الأهداف والمصالح التي يسعى القائمون على الأوضاع إلى تحقيقها.

5.2 وسائل إدارة الأزمة الدولية

تنشأ الأزمة الدولية نتيجة لخلل في العلاقات بين الجماعات أو الدول، أو خروج إحدى تلك الجماعات أو الدول عن اتفاق مسبق بينها وبين الأطراف الأخرى، يؤدي ذلك إلى حدوث ردة فعل في الغالب تكون سلبية من قبل الأطراف المتضررة، فتنشأ الأزمة وتتطور، وترافقها حالة من التوتر في العلاقات السياسية بين أطراف الأزمة، ويسعى كل طرف من أطراف الأزمة إلى الوصول لحل يضمن الحفاظ على أهدافه الاستراتيجية، التي عادة ما تتمحور حول حماية مصالحها، وتجنب الدخول في حرب مدمرة، وفي هذا السياق يشير بعض المحللين إلى أن هناك أسساً ومبادئ عامةً يتوجب أخذها في الاعتبار، عند مواجهة الأزمة والسعي إلى حلها، يمكن إجمالها فيما يلي¹:

- تحديد أطراف الأزمة، والمقصود هنا الأطراف المباشرة التي فجرت الأزمة، والأطراف غير المباشرة التي يطالها تأثيرها.
- التعرف على الأهداف الاستراتيجية التي يسعى إليها مفجرو الأزمة.
- التحليل السليم للأوضاع الاستراتيجية لأطراف الأزمة.
- وضع الأهداف السليمة والمناسبة المتوخاة من وراء حل الأزمة.
- وضع خطة استراتيجية لمواجهة الأزمة، تشمل الأهداف والوسائل والبدائل الممكنة لمواجهة الأزمة.

كما يلزم دراسة أوضاع البيئة الوطنية والاستراتيجية للنظام السياسي وتأثيرها على طريقة مواجهته للأزمة، ويشمل ذلك معرفة إمكانياته وقدراته، والبدائل والخيارات المتاحة

¹ أبو فارة، يوسف أحمد: إدارة الأزمات - مدخل متكامل. الشارقة: المكتبة الجامعية. 2009. ص48.

أمامه، وأوراق القوة التي يمتلكها، ونقاط الضعف التي يعاني منها، بالإضافة إلى معرفة تلك الأوضاع المتعلقة بالطرف الآخر مفجر الأزمة، إذ ترتبط قدرة أي نظام سياسي أو حكومة ما على مواجهة الناجحة للأزمات الدولية بسلامة أوضاع بيئتها الوطنية والاستراتيجية.

1.5.2 الوسائل الدبلوماسية في إدارة الأزمات

هي وسائل تتسم بالطابع السلمي، وذلك من خلال السعي لحل الأزمة بالحوار والتفاهم، بعيداً عن استخدام القوة أو التهديد بها، أو استخدام وسائل الضغط السياسي والاقتصادي، أي بمعنى أنها وسائل يتم من خلالها الحوار والتفاهم والتفاوض للوصول إلى حل ترضى به أطراف الأزمة، بعيداً عن القهر والإكراه. وتعتبر الوسائل الدبلوماسية لحل الأزمات الدولية المدخل الطبيعي والايجابي والأكثر فعالية في استمرار علاقات طبيعية ومتوازنة بين أطراف الأزمة.

وقد أشارت معاهدة (لاهاي) 1907، إلى ضرورة استخدام الطرق السلمية والودية كالمساعي الحميدة والوساطة، لحل النزاعات الدولية، كما فرض ميثاق الأمم المتحدة على الدول الأعضاء عرض كل نزاع أخفقت الدول في حله على مجلس الأمن، كما أكد الميثاق على ضرورة فض المنازعات الدولية بين الدول الأعضاء بالطرق السلمية، على وجه لا يعرض السلم والأمن والعدل الدولي للخطر¹. وقد حدد الميثاق عدداً من الطرق الدبلوماسية السلمية لحل النزاعات الدولية، منها المفاوضات والتحقيق والوساطة والتحكيم والتسوية القضائية².

1.1.5.2 المساعي الحميدة

يمكن تعريف المساعي الحميدة، بأنها تلك المساعي التي تقوم بها جهة ما، كدولة أو مجموعة دول، أو حتى فرد يتبوأ منصباً رفيعاً كالأمين العام للأمم المتحدة، لجمع الأطراف المتنازعة وحثها على البدء بمفاوضات لإنهاء الأزمة، ويجتمع مع أطراف النزاع مجتمعين أو

¹ ميثاق الأمم المتحدة. الفصل الأول. المادة (2)، الفقرة (3). متوفر على الرابط:

<https://www.un.org/ar/documents/charter/chapter1.shtml>

² المصدر السابق. المادة (33).

منفصلين، من أجل الوصول إلى حل ودي لهذا النزاع¹. ومن صفات الطرف المبادر بالمساعي الحميدة عادة، أن يكون غير منحاز لأي طرف من أطراف الأزمة، ويتمتع بعلاقات ودية معها، ولا يملك السلطة أو القوة لصنع القرارات أو فرضها على أطراف الأزمة، ولا يشارك بمقترحات أو وضع شروط بين الأطراف المتنازعة². فهي إذن طريقة طوعية وغير ملزمة لحل النزاعات الخاصة القائمة بين طرفين أو عدة أطراف، يتفقون على اللجوء لطرف ثالث محايد وموضوعي، ليكون محلاً للثقة لإيجاد حل للخلاف القائم بينهم عن طريق الحوار والتفاهم.

وبشكل عام يقصد بهذا المصطلح كل مبادرة أو مساهمة تساعد على إقرار السلام والتعاون الدولي، والمساعي الحميدة يمكن أن تأخذ أشكالاً مختلفة، مثل تنظيم مؤتمرات دولية، وتمثيل المصالح الأجنبية بين دول لا ترتبط بعلاقات دبلوماسية رسمية، وإيواء المنظمات الدولية، وما شابه ذلك من أشكال متعددة³.

وفي الغالب وعندما يتم الحديث عن المساعي الحميدة كأحدى الوسائل السلمية لفض النزاع بين طرفين مختلفين، فإنه يخطر على بالنا مفهوم الوساطة، فالمساعي الحميدة ما هي إلى جهود يبذلها طرف محايد للمساعدة على إنهاء خلاف أو نزاع بين طرفين أو أكثر كما أسلفنا، من منطلق الحرص على توطيد العلاقات الطيبة بين الأطراف وضمان الأمن والسلام، والعلاقة بين المساعي الحميدة والوساطة هي علاقة تكاملية أو ترابطية، حيث أن الأولى تمهد للثانية فتكون مقدمة لها، ويحدث هذا إذا تحولت المساعي الحميدة إلى وساطة، فمن إبداء النصح والمشورة إلى الغوص في تفاصيل الخلاف وبذل الجهود لنزع فتيله⁴. وعليه فإن المساعي الحميدة تختلف عن الوساطة من حيث أن الأولى لا تمتلك من الأدوات والاستراتيجيات ما يمكن

¹ إسماعيل، دنيا الأمل: المساعي الحميدة في حل النزاعات الدولية - الخلاف السعودي القطري - دراسة حالة. مجلة الحوار المتمدد الإلكتروني. العدد 3055. (2010/7/6). متوفر على الرابط:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=221542#>

² المرجع السابق.

³ هيئة الإذاعة والتلفزيون السويسري (موقع المعلومات). المساعي الحميدة، (دون تاريخ نشر). متوفر على الرابط:

<http://www.swissinfo.ch/ara/index.html?cid=320406>

⁴ أبو عامر، علاء: العلاقات الدولية - الظاهرة والعلم - الدبلوماسية والاستراتيجية. عمان: دار الشروق. 2004. ص213.

أن يكون أساسياً للثانية، كما أن المساعي الحميدة مرهونة بفترة زمنية قصيرة، إما أن تنجح وإما أن تتعثر، أما الوساطة فلها من النفس الطويل ما يمكنها من تغيير استراتيجياتها، واستخدام أدوات مختلفة كممارسة الضغط والتلويح بالإمكانات المادية وتقديم اقتراحات وتوصيات.

وأول من يستأثر بالمساعي الحميدة أو الوساطة في العادة هي الدول المجاورة، أو تلك الدول التي تربطها علاقات ودية و متميزة بأطراف الأزمة، حيث تقوم هذه الدول بممارسة مساعيها لإنهاء النزاع بالطرق السلمية، حفاظاً على العلاقات الدولية والاستقرار في المنطقة، لما ينطوي عليه تطور هذا النزاع من آثار سلبية على دول المنطقة بشكل عام. وعليه فإنه وعلى الرغم من أن المساعي الحميدة هي جهود يبذلها طرف يتصف بالحياد إلا أن هذا الساعي لا يوفر جهداً في سعيه من أجل عدم تأثره بالنزاع الحاصل في الدولة المحاكية له.

2.1.5.2 الوساطة

تعرف الوساطة بأنها جهود تبذلها جهة معينة للتوسط بين طرفين متنازعين، من خلال العمل الحثيث على تهيئة الأجواء لدخول المتنازعين في مفاوضات لفض النزاع القائم بينهما، والمشاركة الفعلية في عملية التفاوض وما يرتبط بذلك من تقديم الوسيط للمقترحات والتعبير عن وجهة نظره والدفاع عنها، وقد يساهم الوسيط في الأساس الذي يقوم عليه حل النزاع¹.

وتعرفها موسوعة العلوم السياسية بأنها وسيلة ودية من وسائل التسوية والتوفيق بين دول متنازعة، وهي تنشأ بمحاولة من جانب دولة أو أكثر عن طريق التفاوض والسعي لتقريب وجهات النظر المتفاوتة، ويمكن أن تشترك الدولة صاحبة الوساطة في المفاوضات لحل النزاع والتوسط بين الفرقاء².

وتكمن أهمية الوساطة كوسيلة بديلة لحل المنازعات الدولية بالطرق السلمية، بكونها الفكرة البديلة عن الإكراه والعنف الذي ينشأ بين الدول المتنازعة، وتعتبر الوسيلة البديلة

¹ أبو عامر، علاء: مرجع سابق. ص210.

² موسوعة العلوم السياسية. الوساطة. المجلد السابع. ط2. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر. 1985. ص290.

والأسهل والأساس والأقل مشقة من الطرق الاعتيادية، التي اعتاد الأطراف اللجوء إليها لتسوية نزاعاتهم، وإضافة إلى ذلك فإن الوساطة تعتبر من الطرق البديلة، التي تعمل على توفير الوقت والجهد على المتخاصمين مقارنة بالوسائل الأخرى. كما أن حل المنازعات عن طريق الوساطة يعتبر من الوسائل والمظاهر الحضارية، فالحوار الذي توفره الوساطة للأطراف يدل على حضارية فكرة الوساطة، وحضارية الأطراف بقبول هذا الحوار وجعله مفيداً وبنياً.¹

في هذا الشأن يقول (كريستوفر و. مور، Christopher Moore) الخبير الدولي بشؤون الوساطات ومؤلف كتاب عملية الوساطة: "أنه إذا كان من الصعب على الأطراف البدء بالمفاوضات، أو أن خلافهم بلغ مرحلة متقدمة، فإنهم سيحتاجون إلى مساعدة طرف ثالث خارج هذا النزاع"²، وهذا ما عرفه بالوساطة. والوساطة هي امتداد لعملية المفاوضات تشمل تدخل الفريق الوسيط على أن يكون مقبولاً من طرفي النزاع، ومحدود الصلاحيات في اتخاذ القرارات للمساعدة في الوصول طوعاً إلى اتفاق مقبول حول تسوية القضايا المتنازع عليها³. وبمعنى آخر فإن دخول الوسيط لحل النزاع بين الأطراف المختلفة والمتنازعة يكون رضائياً، وعليه فإن الوساطة عملية طوعية من حيث أن على المشاركين أن يكونوا عازمين على قبول مساعدة الوسيط وتدخله.

ويرى أحد الخبراء والكتاب المتخصصين في قضايا حل النزاعات، أن الوساطة هي عملية يساعد من خلالها طرف ثالث، طرفين أو أكثر على التوصل إلى حل نابع منهم، بشأن قضية أو أكثر من القضايا المتنازع عليها، ولا يتخذ الوسيط القرارات للأطراف المتنازعة كما يحدث في حالات التحكيم أو القضاء، لكنهم يساعدون الأطراف عن طريق بناء عملية الاتصال

¹ أبو ركة، سمير: الوساطة لحل النزاعات الدولية: قضية لوكربي- دراسة حالة. موقع دنيا الرأي. (2011/6/1).

متوفر على الرابط: <http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/229301.html>

² مور، كريستوفر: عملية الوساطة - استراتيجيات عملية لحل النزاعات. ترجمة فؤاد سروجي. عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع. 2007. ص 28-29.

³ المرجع السابق. ص 32.

والتفاوض للسماح لهم بتحليل المشاكل وإيجاد الحلول، وبالنهاية الاتفاق على خطوات من شأنها أن تفضي إلى حل المشكلة¹.

تتعدد مهام الوسيط واستراتيجياته في سبيل تحقيق هدفه المتمثل بفض النزاع أو جسر الفجوة بين الأطراف المتنازعة، ويعتبر البعض أن مهمة الوسيط الأساسية هي التوفيق بين المطالب المتضاربة لأطراف النزاع، والتخفيف من حدة الجفاء بينها، وهذه إشارة واضحة إلى أن مهمة الوسيط ليست بالضرورة إزالة جميع الخلافات بين الأطراف المتنازعة، إنما هي تعمل على التوفيق وكسر حالة الجفاء².

إلا أن (كريستوفر و. مور، Christopher Moore) يرى أن مهمة الوسيط أكبر من كونها مهمة توفيقية، حيث يرى أن الوسيط يعمل مثل مادة أساسية لصنع الحقائق، فهو يساعد على تأسيس وتطبيق تسوية معتدلة، بل ويسهم في مساءلة وتحدي الفرقاء الذين ينشدون غايات متطرفة وغير واقعية، كما أعطى دوراً أكبر من ذلك للوسيط، حيث شبهه بالفائد الذي يأخذ المبادرة بتحريك المفاوضات إلى الأمام، عبر اقتراحات ملموسة وإجراءات معينة³.

وواقع أن فهم دور الوسيط في ظل وجهتي النظر السابقتين، إنما يتبين جلياً من خلال معرفة مدى حيادية الوسيط ومصالحته في تحقيق مكاسب ما، وما يمثله من موارد كافية لإحداث تأثير لدى طرفي النزاع. وعلى هذا الأساس تم تقسيم الوسطاء إلى خمسة أنواع منها ووسطاء الشبكة الاجتماعية، والوسطاء الخيرون أو المستقلون، والوسطاء الإداريون، ووسطاء المصالح⁴.

وتتلخص استراتيجيات الوساطة وتتنوع بين مجرد تمرير الرسائل بين طرفي النزاع أو المتفاوضين، ولفت أنظار الطرفين إلى ما يجمع بينهما من مصالح، والمشاركة النشطة في عملية المفاوضات، إلى ممارسة الضغوط على بعض الأطراف لتغيير مواقفهم، وحتى الإشراف

¹ سليكيو، كارل: عندما يحتدم الصراع - دليل عملي لاستخدام الوساطة في حل النزاعات. ترجمة علا عبد المنعم. القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع. 1999. ص 21.

² أبو عامر، علاء: مرجع سابق. ص 210.

³ مور، كريستوفر: مرجع سابق. ص 42-43.

⁴ للإطلاع على أنواع الوسطاء الخمسة بالتفصيل أنظر الجدول في كتاب مور، كريستوفر: مرجع سابق. ص 78-79.

المباشر على تنفيذ وترتيب اتفاق معين لتعزيز الثقة وجسر الهوة¹. وعليه فإنه يقع على الوسيط في أحيان كثيرة، عبء اقتراح مبادرات يمكنها أن تغذي قوة الدفع في عمليات التفاوض بدرجات متفاوتة، نظراً لمصلحته ومهمته ونوع الوساطة التي يندرج في إطارها.

وفي السياق ذاته، يشير (كارل أسليكيو) وهو أحد الخبراء والكتاب المتخصصين في قضايا حل النزاعات إلى ضرورة مراعاة ما أطلق عليه المعايير الأخلاقية في ممارسة دور الوساطة، وفي جوهر هذه المعايير أن يمارس الوسيط دوره لخدمة جميع الأطراف في النزاع، وليس لخدمة طرف على حساب آخر، وكذلك أن يسلك سلوكاً تتحمل بمقتضاه الأطراف مسؤولية نتائج عملية الوساطة، بالإضافة إلى ضرورة حماية أمن وكرامة الأطراف المتنازعة خلال جميع الخطوات التي يقترحها الوسيط².

3.1.5.2 المفاوضات

هناك عدد من التعريفات التي تناولت موضوع المفاوضات، كوسيلة غير عنيفة من وسائل حل النزاعات والصراعات والأزمات، من هذه التعريفات ما يشير إلى أن التفاوض هو النشاط الذي يتضمن مشاركة طرفين أو أكثر، كأفراد، أو مجموعات، أو وفود، في إطار السعي لإيجاد حل مرضٍ لا عنفي لقضية تهم الطرفين، مع الأخذ بعين الاعتبار واقع كل منهما. ومنها ما يشير إلى الميزات التي يجب أن يتحلى بها المفاوض، ومن التعريفات الشاملة ما قدمه الباحث الأمريكي (وليام مارك حبيب، William Mark Habeeb)، الذي يفترض أن عملية التفاوض تقتضي بذل مجهودات من قبل الفاعلين، بغرض الحصول على نتيجة جيدة ومقبولة لهم، انطلاقاً من مواقف أولية متعارضة، ويعود الفضل في التوصل لأية صيغة اتفافية إلى استخدام القوة، طالما أن تغيير أحد الأطراف أو كليهما لموقفه خلال التفاوض إنما يعود إلى سلوكيات الطرف الآخر³.

¹ أبو عامر، علاء: مرجع سابق. ص 212.

² سليكيو، كارل: مرجع سابق. ص 21.

³ أبو يارا، وحيد: تعريف التفاوض. موقع كنانة أون لاين. (2009/12/31). متوفر على الرابط:

<http://kenanaonline.com/users/wahed152002/posts/103739>

وهناك من يعتبر التفاوض عملية فنية، ترتبط بموهبة ذاتية قد يتفوق فيها بعض الأفراد، بسبب غزارة هذه الموهبة لديهم، بينما يعتبرها آخرون بمثابة مهنة لها نظمها وقواعدها وأصولها. وبرغم اختلاف التعريفات التي عالجت موضوع المفاوضات، إلا أنها تتفق على مجموعة من الحقائق التي تتعلق بفهم عملية التفاوض، يمكن الإشارة إليها كما يلي¹:

- اعتماد عملية التفاوض على منهج متكامل، يشتمل على جوانب فنية، ويتطلب مهارات محددة.
- هناك فروق فردية يمكن ملاحظتها بين الأفراد الذين يقومون بعملية التفاوض، وهي فروق متعلقة بامتلاك هذا المفاوض أو ذاك لمهارات التفاوض، ومعرفة كيفية استخدامها بكفاءة وفعالية.
- حقيقة أن السلوك التفاوضي نفسه هو سلوك إنساني لفظي وأدائي، وهو ما يتيح المجال لاكتساب المهارات التفاوضية بالتعلم.

وأياً كان الأمر، فإن المفاوضات تعتبر الأسلوب الأكثر شيوعاً في هذا العصر، حيث تجري بين وفود الدول لحل القضايا الخلافية بينها، وبين الدول من جانب والمنظمات الدولية من جانب آخر، وبين الأحزاب والأطراف داخل الدولة ذاتها، وذلك بهدف الوصول إلى تفاهم واتفق حول القضايا الخلافية، بما يخدم المصالح المشتركة، بعيداً عن لغة العنف والسلاح واستخدام القوة العسكرية لفض المنازعات بين الدول.

والمفاوضات تأخذ أشكالاً عدة، منها المفاوضات الشفوية في المؤتمرات العامة، أو جلسات الحوار والتفاوض، ومنها المفاوضات الخطية لتبادل الرسائل والمخاطبات، ويمكن أن تأخذ الشكل العلني أو السري، وغير ذلك من الأشكال والأنماط. إلا أنه ما يجب معرفته هنا هو أن المفاوضات تتم عبر مستويات متكافئة، كأن تكون على مستوى القمة، أو مستوى وزراء الخارجية، أو رؤساء أجهزة أمنية، وغير ذلك من المستويات، هذا بالإضافة إلى أنها يمكن أن تتم في إقليم إحدى أطراف النزاع، أو في دولة راعية للمفاوضات أو محايدة.

¹ صباح، خالد: استراتيجية إدارة المفاوضات. موقع دنيا الرأي. (2004/12/26). متوفر على الرابط:

<http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2004/12/26/14455.html>

والأمثلة على المفاوضات كوسيلة لحل النزاعات الدولية كثيرة وفوق الحصر، منها المفاوضات التي جرت بين فرنسا وجبهة التحرير الجزائرية في العام 1960، والتي توصل خلالها الطرفان إلى اتفاقية (إيفان)، التي مهدت الطريق لاستقلال الجزائر عن السيطرة الفرنسية، ومن الأمثلة أيضا مفاوضات الشرق الأوسط، التي جرت بين إسرائيل ومصر عام 1977، وتوصل بموجبها الطرفان إلى اتفاقية (كامب ديفيد) عام 1979، والمفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية التي جرت في مدينة (أوسلو) النرويجية والتي أدت إلى التوصل لاتفاقية (أوسلو) عام 1993، والمفاوضات الأردنية الإسرائيلية التي أنتجت اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية - اتفاقية وادي عربة 1994 -، وغير ذلك من الأمثلة الكثيرة على المفاوضات كأسلوب لحل النزاعات والصراعات في التاريخ الحديث والمعاصر.

4.1.5.2 التوفيق أو المصالحة

يعتمد هذا الأسلوب على تشكيل لجان دائمة، من أجل القيام بجهود لحل الخلافات بين الدول، بخاصة تلك التي تنشأ نتيجة تضارب مصالح، وليس نتيجة حقوق ثابتة للدول، وتساعد تلك اللجان في وضع توصيات تراها مناسبة لحل الأزمة أو النزاع، وتقاريرها ليست ملزمة لطرفي النزاع، لكن يمكن أن تستخدم كمستند إذا ما قررت الأطراف المتنازعة اللجوء إلى التحكيم أو القضاء الدولي¹. والتوفيق أو المصالحة هو أسلوب حديث العهد نسبياً، دخل ساحة العلاقات الدولية كأسلوب لفض المنازعات الدولية منذ العام 1925، تناولته بعض المعاهدات الدولية، مثل المعاهدات الإسكندنافية والبولونية والألمانية والفرنسية، وتعتبر معاهدة (لوكارنو) للعام 1925 أهم المعاهدات الدولية التي تطرقت لهذه الوسيلة في حل المنازعات الدولية، حيث وضعت قواعد للتوفيق على النحو التالي²:

- تتألف لجان التوفيق من ثلاثة أو خمسة أعضاء على الأكثر وتكون لجاناً دائمة.

¹ حلمي، نبيل أحمد: التوفيق كوسيلة سلمية لحل المنازعات الدولية. القاهرة: دار النهضة العربية. 1983. ص8.
² شكري، محمد عزيز: تسوية النزاعات الدولية. موقع الموسوعة العربية. (دون تاريخ نشر). متوفر على الرابط:
www.arabency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=15192&m=1

- ينحصر اختصاص تلك اللجان في الخلافات على المصالح لا على الحقوق، كما أن هذا الاختصاص لا يكون إلزامياً.

- تتبع لجان التوفيق الأصول المنصوص عليها في معاهدة (لاهاي) 1907 بشأن التحقيق.

هذا الأسلوب لا يعتبر شائعاً في العلاقات الدولية، ربما لتوفر بدائل أكثر فعالية منه، كالمساعي الحميدة والوساطة والمفاوضات، ومن الأمثلة عليه لجنة التوفيق التي عينتها الأمم المتحدة بشأن فلسطين في عام 1947، ولجنة التوفيق الأممية الخاصة بالكونغو عام 1960.

2.5.2 الوسائل القانونية

هي أنماط أخرى من الطرق السلمية لفض النزاعات الدولية، وهي وسائل مكمّلة للوسائل الدبلوماسية سابقة الذكر، وقد وضع مؤتمر لاهاي عام 1907 أسس هذه القواعد التي تم تطويرها بعد ذلك، حيث رسّخ هذا المؤتمر الأسس القانونية لفض المنازعات الدولية بالطرق السلمية، وشكلت أساساً للقواعد التي طورتها فيما بعد عصبة الأمم ومن بعدها هيئة الأمم المتحدة، ومعظم المنظمات الإقليمية والدولية. ونتيجة لهذا المؤتمر - مؤتمر (لاهاي) 1907 - أنشئت لأول مرة في التاريخ هيئة قضائية دولية، هي محكمة التحكيم الدولي الدائمة في (لاهاي)، كما دونت قواعد الحرب والسلام الدولي¹. ومن أهم الوسائل القانونية لحل النزاعات والأزمات الدولية، التحكيم الدولي والقضاء الدولي والتحقيق.

3.5.2 الوسائل غير الودية

وتُسمى الوسائل الزجرية أو الإكراهية، وهي وسائل يتم اللجوء إليها في حالة فشل الوسائل الأخرى، أو في حال شعور طرف من الأطراف أن استخدام إحدى تلك الوسائل سيحقق له الأهداف المرجوة، وقد تلجأ إليها دولة ما أو منظمة دولية، لإجبار دولة أخرى على الرضوخ

¹ بن سالم، عز الدين: القانون الدولي المعاصر وتطبيق الوسائل السلمية. موقع المنظمة العربية للوساطة وحل النزاعات.

(2012/1/6). متوفر على الرابط على الرابط: <http://goo.gl/8V7Kb>

لمطالبها، أو الانصياع للقرارات الدولية، وهذا النوع من الوسائل تتنوع بين الضغوطات الاقتصادية والسياسية والعسكرية.

1.3.5.2 الضغوطات الاقتصادية والسياسية

تلعب الجوانب الاقتصادية أهمية كبيرة في العلاقات الدولية، حيث أن اللجوء إلى هذا النوع من الوسائل، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، يسهم في كثير من الأحيان في التخفيف من حدة الأزمة الدولية وتصاعدها، وربما يسهم في إنهائها وذلك من خلال دفع الطرف المستهدف لتبني سياسات، واتخاذ إجراءات وقرارات تسهم في حل الأزمة وإنهائها. والضغوطات الاقتصادية ليست نمطاً واحداً، وإنما تتنوع بدورها إلى المقاطعة والحصار الاقتصادي، والحظر والحجز على الأموال المودعة في الخارج، إلا أن هذه الوسائل وبرغم ما تكون فعالة أحياناً، إلا أنها تخلف أثراً إنسانية صعبة على شعوب الدول المستهدفة¹.

وفيما يتعلق بالضغوطات السياسية، فهي وسيلة أخرى من الوسائل الإكراهية في حل الأزمات الدولية، وهي تشمل الحملات الدعائية الإعلامية، التي تستهدف الطرف المعنى في إطار ما يُعرف بالحرب النفسية، بالإضافة إلى الحد من البعثات الدبلوماسية، أو سحب السفير من الدولة المستهدفة، أو طرد سفيرها من دول أخرى، أو إغلاق البعثة بالكامل، بالإضافة إلى تجميد العضوية في المنظمات الإقليمية والدولية، أو منع انضمام الطرف المستهدف لبعض الاتفاقيات الدولية السياسية أو الاقتصادية².

2.3.5.2 القوة العسكرية

حرّم ميثاق الأمم المتحدة الحرب، واستخدام القوة أو التهديد بها كوسيلة لحل المنازعات الدولية، باستثناء حالتين اثنتين هما: حالة الدفاع المشروع عن النفس، وحالة استخدام القوة تحت راية الأمم المتحدة تطبيقاً لأحكام الفصل السابع من الميثاق، والذي خوّل مجلس الأمن الدولي

¹ الطويل، يوسف العاص. مرجع سابق.

² المرجع السابق.

التدخل عسكرياً في إطار ما يُسمى بالأمن الجماعي وذلك في حالة تطور الأزمة الدولية نحو تهديد الأمن والسلم الدوليين، خاصة بعد استنفاد مختلف الوسائل الأخرى لحل الأزمة. وعادة ما يتم توجيه إنذار للطرف المستهدف قبل اللجوء للخيار العسكري، مع إبقاء قنوات الاتصال مفتوحة، إذ من شأن التلويح باستخدام القوة العسكرية دون استخدامها أن يسهم في ردع الطرف المستهدف، ويحمّله على تنفيذ المطالب، وتلبيين مواقفه المتعلقة بالأزمة، ويسهم في حلها وإنهائها.

في هذا الإطار عرّفت الجمعية العامة للأمم المتحدة العدوان بأنه "استعمال القوة المسلحة من قبل دولة ما ضد سيادة دولة أخرى أو سلامتها الإقليمية أو استقلالها السياسي، أو بأية صورة أخرى تتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة، وفقاً لنص هذا التعريف"¹. وقد وضعت الجمعية العامة لائحةً تضم الأعمال التي تندرج تحت إطار العدوان، مثل استخدام القوات العسكرية لدولة ما لغزو إقليم دولة أخرى، أو قذفه بالقنابل أو باستخدام أي أسلحة، وقيامها بفرض حصار على موانئ أو سواحل دولة أخرى، أو تعرّض القوات العسكرية لدولة ما للقوات العسكرية لدولة أخرى، أو مهاجمة أسطولها البحري أو الجوي أو التجاري، كما يندرج تحت العدوان استخدام دولة ما لقواتها المسلحة الموجودة في إقليم دولة أخرى بالهجوم على دولة ما حتى لو كان ذلك بموافقة الدولة المضيفة². كما خوّلت الجمعية العامة مجلس الأمن بالحكم بأن أعمالاً أخرى غير واردة في التعريف السابق تشكل عدواناً بمقتضى الميثاق³.

وبناءً على التعريف السابق، واستناداً إلى ميثاق هيئة الأمم المتحدة، فإنه يجوز لمجلس الأمن الدولي اتخاذ تدابير حددها الميثاق، في حالة وقوع عدوان يهدد الأمن والسلم الدوليين، وقد حدد الميثاق هذه التدابير فيما يلي⁴:

¹ قرار الأمم المتحدة رقم 3314 لسنة 1974. المادة الأولى. متوفر على الرابط:

<http://www.un.org/documents/ga/res/29/ares29.htm>

² المرجع السابق. المادة الثالثة.

³ المرجع السابق. المادة الرابعة.

⁴ ميثاق الأمم المتحدة. الفصل السابع. المادة (39-51). متوفر على الرابط:

<https://www.un.org/ar/documents/charter/chapter7.shtml>

- تدابير قسرية: وهي لا تصل إلى حد استخدام القوات المسلحة، وإنما تقتصر على استخدام الأدوات الاقتصادية، مثل قطع العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدولة المعتدية، ووقف المواصلات البحرية والبرية والجوية معها، سواء بشكل كلي أو جزئي.

- تدابير عسكرية: يتم اللجوء إليها إذا ما رأى مجلس الأمن أن التدابير القسرية سابقة الذكر غير مجدية. وتشمل التدابير العسكرية استخدام القوات البحرية أو الجوية أو البرية، أو استخدامها جميعاً، وذلك بما يكفل رد العدوان والحفاظ على الأمن والسلم الدوليين أو إعادتهما إلى نصابهما، وللمجلس حق تسخير المنظمات الإقليمية لمساعدته.

أثبتت التجارب أن استخدام القوة العسكرية أداة من الأدوات غير الودية للسياسة الخارجية وللاّمن القومي أو إدارة الأزمة للدول، حيث استخدمتها دول كثيرة في نزاعها مع الدول الأخرى، مثلما فعلت إسرائيل في حروبها مع العرب، كما استخدمها مجلس الأمن مرات عدة، وبذلك فإن "جزءاً من إدارة أية أزمة هو بلورة وسائل وسياسات وضغوط أخرى أمنية تجعل الذي يفكر في الاعتداء يتردد"¹، ويأتي استخدام القوة العسكرية كحل أخير يتم اللجوء إليه في حال فشل الوسائل الأخرى السلمية والدبلوماسية والعنفية أو غير الودية وذلك من أجل إجبار الطرف المستهدف على الرضوخ للمطالب وإنهاء الأزمة، هذا برغم تحريم ميثاق هيئة الأمم المتحدة للجوء للقوة أو التهديد بها لحل الخلافات في السياسة الدولية، إلا في حالات استثنائية سبق ذكرها.

ومن الأمثلة على استخدام القوة العسكرية لحل الأزمات الدولية، إجازة مجلس الأمن الدولي في قراره رقم 678 الصادر بتاريخ 1990/11/29 استخدام القوة ضد العراق إذا لم ينسحب من الكويت خلال مهلة محددة، وتم بالفعل استخدام القوة العسكرية ضد العراق من قبل جيوش 27 دولة، كانت على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وتم إجبار العراق بالقوة على الانسحاب من الكويت. وكما حصل أيضاً عندما تم استخدام سلاح الجو الحربي بقرار من مجلس الأمن في البوسنة والهرسك عام 1992. وكذلك إجازة مجلس الأمن الدولي حظر الطيران الليبي

¹ تكريتي، إدريس: مرجع سابق.

وقصف المواقع العسكرية لقوات الرئيس الليبي معمر القذافي بهدف لمساعدة الثوار الليبيين على إسقاطه. والأمثلة على استخدام القوة لحل الأزمات الدولية كثيرة، ومنها ما كان خارج إطار هيئة الأمم المتحدة، كما حصل في الحرب التي خاضتها الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا لإسقاط النظام العراقي عام 2003.

ويمكن الزيادة على هذه الوسائل في حال تعقيد المواقف بأدوات أخرى كأدوات المساومة الضاغطة التي تتضمن التفاعلات التي تقوم بها الدولة للضغط على الخصم لمحاولة إجباره وقسره على قبول مطالبها، أو أدوات المساومة التوفيقية وتتضمن الحركات التي تعبر عن رغبة الدولة في تخفيف الأزمة، والاتجاه بها نحو التسوية والحل التوفيقى، شريطة أن يتعدى هذا الحل مصالح الدولة ورغباتها، لكن التدابير القسرية لا تصل إلى حد استخدام القوة، وتشمل ضغوطات متعددة اقتصادية وسياسية. كما يمكن أن تدرج الضغوط الإعلامية ومحاولات التأثير في الرأي العام وتوظيف وسائل الإعلام المختلفة في إطار الوسائل غير العنفيّة.

الفصل الثالث

مصر والقضية الفلسطينية

الفصل الثالث

مصر والقضية الفلسطينية

1.3 مقدمة

قبل الحرب العالمية الأولى، لم يكن للقضية الفلسطينية وجود، وكانت فلسطين تُعرف بمتصرفية القدس، أو سوريا الجنوبية، وكان من الصعب والنادر تمييز منطقة فلسطين عن بلاد الشام¹، لكن الأطماع الصهيونية نبهت إلى تمييز فلسطين، وبرزت ملامح القضية الفلسطينية مع انتهاء الحرب العالمية الأولى، بخاصة بعد انكشاف أمر وعد بلفور، الذي عبر فيه وزير خارجية بريطانيا آنذاك آرثر جيمس بلفور عن تعاطفه مع أماني وتطلعات اليهود بإقامة وطن قومي لهم في فلسطين، ثم ازدادت الأمور وضوحاً مع انكشاف أمر اتفاقية (سايكس بيكو)، التي قسمت بلدان المشرق العربي إلى مناطق نفوذ فرنسية وبريطانية. تلا ذلك احتلال بريطانيا لفلسطين وفرضها إدارة عسكرية استمرت زهاء الثلاثين شهراً، حتى تم استبدالها بإدارة مدنية برئاسة مندوب سامي بريطاني، ثم تمت المصادقة على الانتداب البريطاني على فلسطين من قبل عصبة الأمم المتحدة، واستمر هذا الانتداب حتى العام 1948.

تخللت فترة الانتداب البريطاني الطويلة على فلسطين هبات وثورات واحتجاجات شعبية فلسطينية، مثل ثورة النبي موسى والبراق في فترة العشرينات، وثورة القسام والثورة الكبرى في الثلاثينات، والتي رفعت بوضوح ثلاث مطالب رئيسية تمثلت في وقف الهجرة اليهودية وقفا تاماً، ووقف نقل ملكية الأراضي العربية إلى اليهود، وإقامة حكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس نيابي². كانت بريطانيا في كل مرة تلتف على المطالب الفلسطينية، وتسعى لتهدئة الأوضاع في فلسطين من خلال إيفاد لجان تحقيق، بلغت أربع لجان طوال فترة انتدابها على فلسطين، لكن النتيجة كانت إصدار قرار من هيئة الأمم المتحدة يقضي بتقسيم فلسطين إلى دولة عربية وأخرى

¹ موقع موسوعة الويكيبيديا على الإنترنت، متصرفية القدس الشريف، متوفر على الرابط:

www.ar.wikipedia.org/wiki/متصرفية_القدس_الشريف

² الكيالي، عبد الوهاب: تاريخ فلسطين الحديث، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر. 1970. ص264.

يهودية، مع تدويل المناطق المقدسة. وجاءت حرب العام 1948 لينهزم فيها العرب وتسيطر إسرائيل على 78% من مساحة فلسطين الانتدابية. ومنذ ذلك الوقت أخذت القضية الفلسطينية منحى جديد، تمثل في بروز الفصائل الفلسطينية، وإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، ككيان ممثل للشعب الفلسطيني، بهدف حشد الطاقات نحو تحرير فلسطين، وجاءت هزيمة حزيران لتستكمل إسرائيل احتلال ما تبقى من مساحة فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة، والقدس الشرقية)، بالإضافة إلى شبه جزيرة سيناء المصرية، والجولان السورية، لتدخل القضية الفلسطينية منذ ذلك الوقت منعطفاً جديداً.

وقد لعب العرب، ولا زالوا، دوراً كبيراً تجاه القضية الفلسطينية، تفاوت هذا الدور من دولة إلى أخرى، حيث برز على وجه الخصوص الدور المصري، الذي اكتسبته عوامل مختلفة، سياسية وجغرافية وأمنية ودينية وقومية، زخماً خاصاً. وسيتطرق الباحث فيما يلي للموقف المصري، وتطورات من القضية الفلسطينية، من خلال متابعة زمنية لتطورات هذا الموقف منذ العهد الملكي وحتى الفترة الراهنة، كما سيتم تناول بداية محددات هذا الدور، والعوامل الذي اكتسبته زخماً وتأثيراً.

2.3 العوامل المؤثرة في الموقف المصري من القضية الفلسطينية

هنالك عوامل كثيرة لعبت دوراً هاماً في تحديد الموقف المصري من القضية الفلسطينية، وتقليدياً تعتبر القضية الفلسطينية قضية مصرية، وهي صلب اهتمامات المصريين، حكومةً وشعباً، ومؤسسات مجتمع مدني، وأحزاباً سياسية، وهيئاتٍ ونقابات؛ نظراً للارتباطات القومية والدينية والتاريخية والجوار بين الشعبين، ولأنها مؤثرة على الأمن القومي المصري بشكل مباشر. كما تمثل مصر العمق الاستراتيجي للشعب الفلسطيني وقضيته، وبالتالي فارتباط مصر بالقضية الفلسطينية، هو ارتباط دائم ومستمر. كما أن محددات العلاقة بين مصر وفلسطين، وتحديدًا مع قطاع غزة، تملبه اعتبارات متعلقة بالأمن القومي المصري¹، بالإضافة إلى روابط قومية ودينية وجغرافية وسكانية وتاريخية، ولذلك فإن الموقف المصري يتأثر بجملة هذه

¹ عبد المجيد، وحيد: مصر وغزة - معضلة علاقة خاصة جداً، مجلة السياسة الدولية. 2007. 114/170.

العوامل المتداخلة والمتشابكة، والتي تسهم في مجملها في تشكيل الموقف المصري من القضية الفلسطينية، يستعرض الباحث فيما يلي أهم تلك العوامل :

1.2.3 العامل الجغرافي

من الناحية الجغرافية، تعتبر فلسطين هي البوابة البرية الشمالية الشرقية لمصر، وترتبط مصر بحدود برية مع فلسطين تمتد مسافة 210 كم، من البحر المتوسط غرباً إلى خليج العقبة شرقاً، وتتجاوز منطقة طابا المصرية، مع مدينة أم الرشراش الفلسطينية والتي أسمتها إسرائيل بعد الاحتلال (إيلات)، كما وتتجاوز مدينتي رفح المصرية والفلسطينية عند حدود قطاع غزة. وترتبط غزة بحدود مع مصر يبلغ طولها 14 كم، وهي ما تُعرف بمحور صلاح الدين، أو محور فيلادلفيا.¹ وكانت تاريخياً قوافل التجارة تمر عبر فلسطين إلى مصر وبالعكس، وقد أولت مصر عبر العصور أهمية لهذا الجوار الجغرافي، وسعت إلى السيطرة على أجزاء واسعة من فلسطين، لتأمين تلك البوابة، بل وجرت معارك مصرية فاصلة في التاريخ على أرض فلسطين، مثل معركة عين جالوت، التي هزم فيها المماليك جيش المغول القادم لغزو مصر. حتى الغزاة أنفسهم اهتموا بهذا الجوار، أمثال نابليون بونابرت، إبان حملته الشهيرة على مصر عام 1798، حينما استكمل حملته نحو فلسطين، وصولاً إلى عكا وحصاره الشهير لها.

ومنذ قيام دولة إسرائيل عام 1948، ازدادت أهمية هذا الجوار الجغرافي بالنسبة لمصر، إذ ارتبطت بحدود مباشرة مع الدولة الجديدة المحتلة، كما وأصبحت بعد العام 1948 المسؤول الإداري عن قطاع غزة، وتقديم الخدمات المختلفة، كالتعليم والصحة وغيرها من الخدمات، وبعد مجيء الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر، قدمت مصر دعماً للمقاتلين الفلسطينيين، على مستوى التسليح والتدريب، وكان ذلك سبباً هاماً في مشاركة إسرائيل بالعدوان الثلاثي على مصر، واستمرت مصر في إيلاء أهمية للعامل الجغرافي في علاقتها بالقضية الفلسطينية بعد حرب العام 1967، واحتلال ما تبقى من فلسطين وشبه جزيرة سيناء المصرية، وحاولت في

¹ موسوعة الويكيبيديا على الإنترنت، جغرافيا مصر. متوفر على الرابط:

www.ar.wikipedia.org/wiki/جغرافيا_مصر

عهد الرئيس السادات أن تربط حل القضية الفلسطينية باتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية، من خلال توصلها لاتفاق إطار عام 1978م حول إقامة حكم ذاتي للسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. استمرت مصر تولى أهمية للبعد الجغرافي الذي يربطها بفلسطين في سياستها، في عهد الرئيس مبارك، وكانت مصر من أكثر الدول العربية تدخلاً وتأثيراً في الشأن الفلسطيني، وكان الجوار الجغرافي من العوامل التي دفعت باتجاه هذا التدخل والتأثير*.

2.2.3 العامل القومي

لا شك أن العامل القومي يعتبر من العوامل الهامة في تحديد علاقة مصر بالقضية الفلسطينية، فمنذ نشأة القضية الفلسطينية، حتى وقتنا الراهن، ترتبط مصر وفلسطين بروابط قوية، كاللغة والتاريخ والمصالح المشتركة، وهي روابط فرضت على مصر أن تكون حليفاً استراتيجياً مناصراً للقضية الفلسطينية، ومشاركاً في الحروب دفاعاً عن فلسطين والأرض العربية، فمن جهة تعتبر مصر أكبر دولة عربية من حيث عدد السكان، إذ يبلغ عدد سكانها نحو 85 مليون نسمة، وهي بذلك تشكل ما نسبته 30% من مجموع عدد السكان العرب جميعاً¹.

كما كانت مصر في مرحلة من تاريخها، وتحديدًا في عهد الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر، تُعتبر رائدة القومية العربية التي دعت إلى ضرورة وحدة العرب وتضامنهم، ورفضها التبعية للأجنبي، ودعت إلى التخلص من بقايا الاستعمار والهيمنة الغربية على مقدرات الأمة العربية. وكانت قضية فلسطين تحتل أولويات النظام المصري في عهد عبد الناصر، الذي يعتبر موقفاً طبيعياً من قبل هذا النظام، على اعتبار أن فلسطين جزء من الوطن العربي، والشعب الفلسطيني جزء من الأمة العربية، وبما أن هذا الجزء وهذا الشعب محتل، فلا بد من العمل على تحريره وتحرير أرضه، وحشدت مصر لذلك وعبأت وأعدت الخطط في سبيل خوض معركة التحرير، التي جندت لها الإمكانيات والإعلام وغيرها من طاقات الدولة، فجاءت

* لعل الاهتمام بانعكاسات وتأثير عامل البعد الجغرافي له ما يبرره لدى مصر خاصة بعد أحداث مقتل الجنود المصريين في سيناء في آب 2008 واتهام جماعات دينية سلفية متطرفة بذلك. علماً أن حماس في غزة كانت قد حاولت مراراً محاربة تنامي قوة وتأثير هذه الجماعات في القطاع.

¹ موسوعة الويكيبيديا على الإنترنت، مصر. متوفر على الرابط: www.ar.wikipedia.org/wiki / مصر

هزيمة العام 1967 لتضرب التيار القومي العربي بقيادة مصر، الذي تحمل مسؤولية الهزيمة، وحاول أن يلمم جراحه بعد الحرب ويتفق مع الزعماء العرب على إزالة أثار العدوان، وبعد الهزيمة بدأ يتراجع الدور القومي المصري، وأصبحت مصر على استعداد لقبول مبادرات وقرارات دولية كانت من الممكن أن ترفضها قبل الحرب، مثل قبولها القرار الدولي الشهير (242).

وفي عهد السادات شهد التوجه القومي المصري تراجعاً ملحوظاً لصالح المشروع الوطني أو القطري المصري والأمة الفرعونية، لكن مصر ظلت على اهتمامها وتدخلها وتأثيرها بالقضية الفلسطينية، خاصة بعد توقيع اتفاقية (كامب ديفيد) عام 1979، وفي عهد الرئيس مبارك استمر الدور المصري تجاه القضية الفلسطينية، لكن باتجاه دفع مسيرة السلام، والسعي لإنجاح المفاوضات بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومات إسرائيل، وكانت مصر تساند موقف منظمة التحرير الفلسطينية في قضايا المفاوضات، واحتضنت العديد من جولات التفاوض بين الطرفين. في المحصلة، فقد كان الدافع القومي والروابط القومية التي تربط مصر بالشعب الفلسطيني، من أهم العوامل التي شكلت الموقف المصري على مدى مراحل متعددة، بالإضافة إلى غيره من العوامل الأخرى.

3.2.3 عامل الأمن القومي

من الواضح أن حدود الأمن القومي لأي دولة، لا تقف عند حدودها الجغرافية المعترف بها دولياً، وإنما تشمل المجال الحيوي الذي يحيط بالدولة من الجهات كافة، وتسعى الدول لتأمين نفسها، من خلال التحالفات الإقليمية والدولية، وتنتهج سياسات، وتضع استراتيجيات للتعامل مع هذا المجال، تضمن للدول وشعوبها الأمن والاستقرار¹.

¹ طه، هويدا: مصر وفلسطين، من صلح الرملة إلى كامب ديفيد، موقع أخبار العرب على شبكة الانترنت، دون تاريخ نشر، متوفر على الرابط التالي: <http://alarabnews.com/alshaab/GIF/15-03-2002/18.HTM>

وفي الحالة المصرية، فإن البوابة الشرقية الشمالية تعتبر أهم جوانب المجال الحيوي الخاص بمصر، واثبت التاريخ أن أي تهديد للبوابة الشرقية الشمالية، هو تهديد بالنتيجة لمصر¹. لذا يعتبر الأمن القومي المصري، من الدوافع الهامة التي أسهمت في تحديد موقف مصر من القضية الفلسطينية، على مدار العقود الماضية؛ بحكم الجوار الجغرافي مع فلسطين وقطاع غزة، حيث اعتبرت مصر أن أي اضطرابات على حدودها مع فلسطين، تؤثر بشكل مباشر على أمن مصر واستقرارها، ولم يكن العامل الأمني بارزاً في تحديد موقف مصر من القضية الفلسطينية في فترة الانتداب البريطاني، فلم يُنظر للقضية الفلسطينية على أنها مرتبطة بالأمن القومي المصري، سوى بعض الأصوات في مجلس النواب التي نبهت إلى خطورة قيام دولة غريبة على حدود مصر الشرقية، لكن هذه الأصوات لم تأخذها الحكومات المصرية في تلك الفترة مأخذ الجد، وهذا ما يفسر التردد في مسألة دخول مصر حرب العام 1948².

لكن الوضع اختلف بعد هزيمة العرب في حرب العام 1948، حيث اتضح الخطر الصهيوني على المنطقة، واكتسب العامل الأمني أهمية خاصة في عهد الرئيس جمال عبد الناصر، وسمحت السلطات المصرية بانطلاق العمليات الفدائية من قطاع غزة الذي كانت تديره تجاه إسرائيل، وقامت بإنشاء معسكرات لتدريب المقاتلين، وكانت نتيجة ذلك أن تعرضت القوات المصرية في غزة للقصف الإسرائيلي كانت أشهرها الحادثة الشهيرة عام 1955 التي أدت إلى مقتل 39 ضابطاً مصرياً على يد القوات الإسرائيلية في غزة³، وكان ذلك احد أسباب اشتراك إسرائيل في العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، والذي نجحت إسرائيل بموجبه بإلزام السلطات المصرية على منع العمل الفدائي المنطلق من غزة تجاه أراضيها، وتشديد المراقبة المصرية على الحدود⁴، وذلك لضمان استتباب الأمن على البوابة الشرقية الشمالية لمصر.

¹ طه، هويدا: مرجع سابق.

² سليمة، عابدة: مصر والقضية الفلسطينية، القاهرة: دار الفكر للدراسات النشر. 1986. ص10.

³ شوفاني، إلياس: الحروب العربية الإسرائيلية في القرن العشرين. دمشق: دار الحصاد. 2009. ص159.

⁴ قاسم، عبد الستار: القضية الفلسطينية بين 1948-1973، في: دراسات فلسطينية. نابلس: قسم العلوم السياسية، جامعة النجاح الوطنية. 2011م. ص149.

استمر هاجس الأمن القومي يلعب دوراً هاماً في تحديد سياسة مصر تجاه القضية الفلسطينية، بعد حرب العام 1967، حشدت مصر جيشها في سيناء من اجل مواجهة إسرائيل، وتحرير الأرض العربية المحتلة، التي قامت عليها دولة إسرائيل، لكن نتائج الحرب كانت كارثية، فاستكملت إسرائيل احتلال ما تبقى من فلسطين، بالإضافة إلى شبه جزيرة سيناء، ووصلت السيطرة الإسرائيلية المباشرة حتى قناة السويس، وفي عهد الرئيس السادات، الذي خاضت مصر في عهده حرب العام 1973، بهدف تحرير الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل في حرب العام 1967، كانت نتائج الحرب محدودة على صعيد تحرير الأراضي، لكن السادات تبنى توجهاً جديداً نحو تحرير سيناء، وهو سياسة التفاوض المباشر مع إسرائيل، برعاية الولايات المتحدة الأمريكية، والتي أدت إلى التوصل إلى سلام مصري إسرائيلي، نظمتة اتفاقية (كامب ديفيد)، التي أثرت على مفهوم الأمن القومي لدى مصر، وأصبحت مصر من ناحية رسمية مرتبطة باتفاقية سلام مع إسرائيل، وتراعي في سياستها الأمنية المتطلبات والالتزامات الملقاة على عاتقها بموجب الاتفاقية، ولا زال دافع الأمن القومي من الدوافع الهامة في تحريك السياسة المصرية المتعلقة بالقضية الفلسطينية.

4.2.3 العامل الديني

لا يمكن بحال من الأحوال تجاهل دور العامل الديني، وتأثيره على موقف مصر من القضية الفلسطينية، خاصة وأن مصر ذات أغلبية إسلامية، وتعتبر فلسطين ذات مكانة خاصة في الوجدان الإسلامي، فهي أرض الإسراء والمعراج، وأرض الرباط، وفيها يوجد المسجد الأقصى، أولى القبلتين وثاني المسجدين، وثالث الحرمين الشريفين، وهي أرض مباركة ومقدسة بنص القرآن الكريم، وبناء عليه تكتسب القضية الفلسطينية بعداً دينياً إسلامياً، يُضاف إلى البعد القومي العربي والحضاري الإنساني، وهذا البعد لا يمكن لمصر أن تتجاهله، وأن تتناسى الروابط الدينية بين المصريين وفلسطين، كما لا يمكننا تجاهل قدسية فلسطين عند الجالية المسيحية المصرية. وبرغم الاعتبارات السياسية الكثيرة، والأبعاد الأخرى التي تلقي بظلالها على السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية، إلا أن البعد الديني يبقى حاضراً، ومن الصعب

تجاهله، ومن الجدير بالذكر هنا، أن منفذي عملية الاغتيال للرئيس المصري السابق أنور السادات في العام 1981، برروا خطوتهم تلك بتنازل السادات عن فلسطين على حد وصفهم، واعترافه بإسرائيل، الكيان الغاصب لأرض المسلمين في فلسطين، ومنحه شرعية، عبر مصالحته، والتوقيع على معاهدة سلام معه، وهو أمر حسب وصفهم، غير جائز شرعاً، ويعتبر خيانة لمبادئ العقيدة الإسلامية، التي تنظر إلى فلسطين على أنها أرض وقف إسلامي لا يجوز التنازل عنها، وهي النظرة ذاتها التي تحملها الجماعات الإسلامية المختلفة، مثل جماعة الإخوان المسلمين تجاه فلسطين¹. لذا فالعامل الديني يعتبر من العوامل الهامة ذات الصلة بالموقف المصري من القضية الفلسطينية.

5.2.3 العامل السياسي

يمكن القول أن العامل السياسي المؤثر في علاقة وموقف مصر من القضية الفلسطينية، يرتبط بشكل أساسي بالعوامل سالفة الذكر، وهو محصلة لتفاعل تلك العوامل، إذ حددت مصر موقفها السياسي من القضية الفلسطينية على مدار العقود الماضية، انطلاقاً من موقعها الجغرافي المجاور لفلسطين، ودواعي الأمن القومي المصري، بالإضافة إلى البعد القومي العربي الذي ارتكزت عليه مصر في موقفها السياسي من القضية الفلسطينية، فمصر كما أورد الباحث سابقاً ترتبط بحدود مباشرة مع فلسطين، الجزء الأكبر منها أصبح مع إسرائيل بعد قيامها، والجزء الآخر مع غزة، حيث يعتبر معبر رفح منفذها الوحيد للعالم الخارجي، كما أن مصر بتقلها السكاني والعسكري والسياسي والقومي تعتبر نفسها صاحبة التزام ودور رئيسي تجاه القضية الفلسطينية، كما لعب البعد الأمني دوراً هاماً في تحديد سياسة مصر تجاه القضية الفلسطينية.

إضافة إلى ذلك تجدر الإشارة إلى أهمية مصر كدولة مركزية في المنطقة، وما يترتب عليه من ثقل سياسي يمنحها دوراً بارزاً تجاه القضية الفلسطينية. وعلى مدار عقود اعتُبرت القاهرة محور الحركة السياسية المتعلقة بفلسطين. وحاولت مصر أن تلعب دوراً في القضية

¹ تركماني، عبد الله: البعد الديني في الصراع العربي الإسرائيلي. موقع صحيفة الرأي التونسية. (2007/2/18). متوفر على الرابط: <http://www.araae.com/modules.php?name=News&file=print&sid=18511>

الفلسطينية، يليق بدورها وتقلها على المستوى الإقليمي، وتعتبر قضية الصراع العربي الإسرائيلي، ودور مصر فيه، مرآة عاكسة لمدى قوة أو ضعف الدور الإقليمي لمصر. وقد أثرت اتفاقية (كامب ديفيد) على الدور المصري تجاه القضية الفلسطينية، بسبب ارتباطها بالتزامات الاتفاقية، وتنامي التأثير الأمريكي على مصر، ومدى التأثير الذي تركته العلاقات الأمريكية المصرية فيما يتعلق بقوة الموقف المصري من قضية الصراع العربي الإسرائيلي¹. وقد برزت ملامح ضعف الدور المصري تجاه القضية الفلسطينية، في بروز أدوار أخرى وتناميها، في التدخل في الشأن الفلسطيني، والقضية الفلسطينية، مثل تنامي الدور الخليجي، بخاصة السعودية وقطر، وكذلك تنامي الدور الإيراني، خاصة في العقد الأخيرين، بعد هزيمة العراق عام 1991 على يد قوات التحالف الدولي، بالإضافة إلى الدور التركي، هذا التنامي كان على حساب الدور المصري وجاء نتيجة الانسحاب المصري نحو الداخل على حساب الدور الإقليمي الفاعل والنشط والذي كان يُحسب له حساب من قبل مختلف الأطراف الدولية، حيث بدأ يشهد هذا الدور تراجعاً منذ نهاية السبعينيات من القرن الماضي، بعد توقيع مصر معاهدة السلام مع إسرائيل.

3.3 تطور الموقف المصري من القضية الفلسطينية

سيتطرق الباحث في هذا المحور إلى تطور الموقف المصري من القضية الفلسطينية، من خلال متابعة زمنية لتطورات هذا الموقف، منذ العهد الملكي في مصر، وتحديداً بعد الحرب العالمية الأولى، إلى الفترة الراهنة، من خلال استجلاء الموقف الرسمي المصري من اتفاقية (ساكس بيكو) ووعده (بلفور)، والانتداب البريطاني، والثورات الفلسطينية إبان فترة الانتداب، والمطالب الفلسطينية التي تبناها الفلسطينيون في تلك الحقبة، وصولاً إلى حرب العام 1948 واحتلال 78% من مساحة فلسطين، مروراً بموقف مصر في الحقبة الناصرية، وفي عهد الرئيس الراحل أنور السادات، وأثر اتفاقية (كامب ديفيد) على موقف مصر من القضية الفلسطينية، ثم نتناول الموقف المصري من القضية الفلسطينية في عهد الرئيس مبارك، وأهم

¹ العناني، خليل : الدور المصري الإقليمي إلى أين؟ موقع شبكة الجزيرة. (2004/10/3). متوفر على الرابط:

<http://www.aljazeera.net/pointofview/pages/40106bd5-f847-461c-9fac-4c3a311beb78>

التطورات التي شهدتها القضية الفلسطينية في عهده، والموقف المصري منها، والتي تمثل أهمها في توقيع اتفاقية (أوسلو) بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل، وقيام السلطة الفلسطينية، وموقفها من قمة (كامب ديفيد) وفشلها، واندلاع انتفاضة الأقصى، ورحيل الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، وموقف مصر من نتائج الانتخابات التشريعية الثانية التي جرت مطلع العام 2006، وصولاً إلى موقفها من الانقسام الفلسطيني الناجم عن سيطرة حركة حماس بالقوة على قطاع غزة.

1.3.3 موقف مصر من القضية الفلسطينية حتى "ثورة تموز (يوليو) 1952"

إبان الحرب العالمية الأولى كانت مصر تخضع للهيمنة البريطانية، وقد نجحت بريطانيا في فرض سلطتها الفعلية على البلاد، وخلعت الخديوي عباس حلمي الثاني، ونصبت بدلاً منه حسين كامل، على عرش مصر، ومُنح لقب سلطان، وهو نفس لقب الجالس على العرش العثماني، وذلك تأكيداً على فصل مصر عن الدولة العثمانية، وأعلنت بريطانيا حمايتها على مصر، وعينت المندوب السامي البريطاني على مصر (هنري مكماهون)، وجعلت الاتصالات بين الحكومة المصرية والدول الأجنبية تتم بواسطة المعتمد البريطاني أي المندوب السامي في مصر، وتم تشكيل حكومة مصرية جديدة، وأصبحت مصر أشبه بمستعمرة بريطانية، وتم فصلها بشكل نهائي عن الدولة العثمانية¹.

في هذا الوقت ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى، لم تكن مصر دولة مستقلة بالمعنى الحقيقي للكلمة، وكان من الصعب عليها مواجهة سياسات بريطانيا تجاه العرب، أو مناهضة موقفها فيما يتعلق بالمشرق العربي، خاصة وأن حكومة مصر في ذلك الوقت - حكومة حسين رشدي باشا - قطعت علاقاتها مع جميع الدول المعادية لبريطانيا، ومنع سكان مصر من مراسلة رعايا هذه الدول أو إقامة تجارة معها، ومنع السفن المصرية من الرسو في مرافئها، و على دعوة سكان مصر إلى مساعدة بريطانيا، ومنح القوات البريطانية البرية والبحرية حق استخدام

¹ المومني، نضال: العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين مصر والحجاز خلال الفترة 1908-1925، مجلة المنارة.

المفروق: جامعة آل البيت. مج13. 2006/1م، ص13-14.

أراضي مصر، ومرافئها للعمليات الحربية كانت مصر القاعدة الرئيسية للقوات البريطانية في الشرق الأدنى، وكان الموقف المصري ونتيجة للضغوط البريطانية مؤيداً لثورة الشريف حسين بن علي ضد الدولة العثمانية، وكان أول تمثيل للملكة العربية الهاشمية التي أعلنها الشريف حسين، في مصر عُرف باسم الوكالة العربية الهاشمية، وكان هو التمثيل الوحيد في ذلك الوقت¹.

1.1.3.3 موقف مصر من اتفاقية (سايكس بيكو) ووعدها (بلفور)

توصلت بريطانيا وفرنسا إلى اتفاقية عُرفت باتفاقية (سايكس - بيكو) عام 1916، ونصت تلك الاتفاقية على تقسيم مناطق النفوذ بين الدولتين في منطقة المشرق العربي (العراق وبلاد الشام)، وذلك بعد انتهاء الحرب، وهزيمة الدولة العثمانية التي كانت تخضع لها تلك المناطق*. كما توصلت إلى تفاهم مع الحركة الصهيونية، أنتج ما عُرف بوعدها بلفور عام 1917، وهو ينص بالعطف على أماني اليهود في إقامة وطن قومي لهم في فلسطين**، وكانت الحركة الصهيونية أنشئت كحركة سياسية، إثر مؤتمر بازل الصهيوني في سويسرا عام 1897، وهدفت الحركة إلى إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وسعت الحركة منذ انطلاقتها، برئاسة اليهودي النمساوي (ثيودور هرتزل)، إلى كسب تأييد الدول الكبرى لدعم هذا المشروع، والبحث عن دولة استعمارية مؤهلة، لمساعدة الحركة الصهيونية على تحقيق هدفها بإقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين، ولأن القيادة الصهيونية كانت تدرك أن المشروع الصهيوني سيُمنى بالفشل، ولن يكتب له النجاح، ما لم تتبناه دولة استعمارية كبرى ذات نفوذ عالمي، ولها مصالح في الشرق الأوسط، قامت بإجراء الاتصالات بهذا الشأن، حيث رأت الحركة الصهيونية أن بريطانيا من الدول المؤهلة لتبني هذا المشروع الصهيوني، نتيجة مصالحها المباشرة في منطقة المشرق العربي، وما تتمتع به من قوة ونفوذ على الصعيد العالمي.

¹ المومني، نضال: مرجع سابق. ص14.

* لمزيد من المعلومات حول اتفاقية (سايكس بيكو)، يمكن زيارة الرابط التالي:

<http://www.egyptiantalks.org/invb/index.php?showtopic=22092>

** لمزيد من المعلومات حول نص ووعدها (بلفور)، يمكن زيارة الرابط التالي:

<http://www.betna.com/personal/haweya-intma/p1/p1.htm>

كانت اتفاقية (سايكس بيكو) ووعده (بلفور) من أسرار الحرب، التي سرعان ما انكشف أمرهما بعد نجاح الثورة البلشفية في روسيا، وفور ذلك توالى ردود الأفعال التي عبرت عن مواقف الأطراف منهما، كما أنكرت بريطانيا أي وجود لاتفاقية (سايكس بيكو) أو وعده (بلفور)¹. وفي ظل هذه الأوضاع، كانت مصر منشغلة في أوضاعها الداخلية، ولم تكن فكرة المصير العربي المشترك تحظى باهتمام لدى الحكومة والأحزاب المصرية، فالحكومة المصرية كانت تلتزم سياسة الحياد، والأحزاب المصرية كانت منشغلة في القضية المصرية، حتى أن سعد زغلول رئيس وفد مصر إلى مؤتمر السلم المنعقد في باريس عام 1919، أصر على طرح منفصل لمطالب مصر بالاستقلال، منوها على أن القضية بالنسبة له هي قضية مصرية صرفة وليست عربية، كما أن الأزهر الشريف اعتبر أن التطورات التي تحصل بالنسبة لفلسطين تعتبر قضية سياسية تتعدى سلطاته². يُذكر في هذا الشأن، أن الدوائر الإسلامية في مصر، كانت أسبق من غيرها إلى إدراك خطورة الحركة الصهيونية، وقد تردد في بعض الصحف المصرية ذات الطابع الإسلامي أن ذلك بعض الصدى لما تمر به المنطقة، وإشارات رافضة لوعده بلفور واتفاقية (سايكس بيكو)، مثل صحيفتي المنار والفتح³.

بشكل عام، كانت الصحافة المصرية والأحزاب تخضعان إلى رقابة صارمة من قبل الحكومة، وذلك بالاستناد إلى القوانين الاستثنائية التي صدرت عام 1909 مثل قانون المطبوعات في مصر الذي يمنع عملياً الصحف المصرية من توجيه انتقادات إلى السلطات البريطانية، حيث يخول قانون آخر السلطات في مصر بنفي من يُشتبه بتعاطفهم مع المناوئين لبريطانيا، من دون إجراء محاكمة لهم⁴، وقد أربكت هذه القوانين المعارضة الوطنية المصرية، وحدثت من قدرتها على مواجهة السياسة البريطانية في مصر، وتجاه المشرق العربي، بالإضافة إلى انشغالها بالأحداث الداخلية المصرية، وما تشهده من تحولات في تلك الحقبة، وعدم وضوح

¹ الطيباوي، عبد اللطيف: *مسؤولية بريطانيا عن حرمان الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره*، مجلة شؤون فلسطينية. منظمة التحرير الفلسطينية. 1972/12م. ص 74-82.

² العويسي، عبد الفتاح محمد: *مصر والقضية الفلسطينية قبل عام 1936*. ط2. الخليل: دار الحسن. 1987. ص 6-8.

³ سليمة، عايدة: مرجع سابق. ص 21.

⁴ صايغ، أنيس: *الفكرة العربية في مصر*. بيروت: مطبعة هيكل الغريب. 1959. ص 173.

المخطط الصهيوني، ومدى التواطؤ البريطاني مع الحركة الصهيونية، وعدم اتضاح المخططات البريطانية الفرنسية تجاه المنطقة آنذاك¹.

2.1.3.3 الموقف المصري فترة الانتداب البريطاني على فلسطين

احتلت بريطانيا فلسطين في أواخر عام 1917، وشكلت إدارة عسكرية لإدارة البلاد استمرت زهاء الثلاثين شهراً، ثم قامت بحل تلك الإدارة وأقامت بدلاً منها إدارة مدنية، وعينت أول مندوب بريطاني على فلسطين، هو (هربرت صموئيل)، وتم ابتكار نظام جديد سُمي نظام الانتداب، أقرته دول الحلفاء، وتمت الإشارة إليه في ميثاق عصبة الأمم، التي تم تشكيلها بهدف حفظ الأمن والسلم الدوليين، وضمان عدم تكرار الحروب الدولية، لذلك صادقت عصبة الأمم على صك الانتداب البريطاني على فلسطين، وكان الهدف المعلن للانتداب هو مساعدة الشعب الفلسطيني على حكم نفسه بنفسه، من خلال تسخير الخبرات البريطانية في هذا الشأن، لكن الشعب الفلسطيني رفض هذا النظام، وطالب بالاستقلال.

مصر في هذا الوقت شهدت تغييرات سياسية على نمط نظام الحكم، ففي عام 1923 تبنت مصر دستوراً جديداً، وأصبح السلطان فؤاد ملك مصر باسم فؤاد الأول، وقد منح الدستور الجديد مصر صلاحيات أوسع من قبل، حيث نص على تشكيل برلمان من مجلسين يتمتعان بصلاحيات واسعة، وعانت مصر من حالة عدم الاستقرار فترة العشرينات، بسبب الخلاف المستمر بين البرلمان والملك، الذي اضطر إلى حل البرلمان ثلاث مرات في تلك الحقبة. انعكست تلك الحالة على موقف مصر من القضية الفلسطينية، الذي بدى غامضاً وغير واضح، متمسكاً بنوع من الحياد، إذ لم يصدر عن الحكومة المصرية أو البرلمان موقفاً واضحاً من الانتداب البريطاني على فلسطين، بخاصة مع تعزيز الحكومة المصرية لسياسة الحياد التي اتبعتها منذ البداية².

¹ الرشيدات، شفيق: فلسطين تاريخاً وعبراً ومصيراً، بيروت: دار النشر المتحدة. 1961. ص177.

² العويسي، عبد الفتاح محمد: مرجع سابق. ص10.

وعند اندلاع ثورة البراق عام 1929 اتخذت الحكومة المصرية موقفاً مناوئاً منها، حيث أوعزت حكومة محمد محمود إلى الصحافة المصرية بمنع المقالات المعادية لليهود والصهيونية، بينما سمحت بنشر المقالات التي تدعو لحل المشكلة الفلسطينية عن طريق التفاوض المباشر بين العرب واليهود في فلسطين، ورفض العنف الفلسطيني تجاه اليهود في فلسطين، وأرسلت دوريات من الشرطة المصرية لحماية الأحياء اليهودية من ردود الأفعال التي قد تطلهم نتيجة ثورة البراق، قد عللت الحكومة المصرية موقفها هذا بالمحافظة على الوحدة الوطنية في مصر¹.

واتسم موقف المعارضة المصرية في تلك الفترة بالتردد بالشؤون الخارجية، وعبر مصطفى النحاس زعيم المعارضة في تلك الحقبة عن أن مهمته تنحصر في المساهمة في رفعة وتقدم المصريين، واستمر النحاس في موقفه هذا عندما أصبح رئيساً للوزراء في العام 1930. وقد أبدت كل من الحكومة والمعارضة المصرية تجاهلاً لازدياد الهجرة اليهودية إلى فلسطين في النصف الأول من عقد الثلاثينيات، وقد سمحت الحكومة المصرية في العام 1933 لألف مهاجر يهودي بالتوقف في ميناء بورسعيد وهم في طريقهم إلى فلسطين². وبرغم ذلك فقد نشطت جمعيات مصرية إسلامية ووطنية في التفاعل مع القضية الفلسطينية في تلك المرحلة، مثل جمعية الشبان المسلمين وجمعية الهداية الإسلامية، اللتين أرسلتا برقيات احتجاج إلى عصابة الأمم والحكومة البريطانية احتجاجاً على أحداث البراق في فلسطين.

ومع اندلاع ثورة العام 1936 في فلسطين، والتي استهدفت سلطات الانتداب البريطاني بشكل أساسي، بحيث غلبت آراء التيار الذي يرى أن الانتداب هو أساس البلاء، وإن اقتلعه سيؤدي تلقائياً إلى زوال الخطر الصهيوني، وأن الثورة يجب أن تستهدف سلطات الانتداب بسبب انحيازها للحركة الصهيونية الواضح، المتمثل في تسهيل الهجرة اليهودية، ونقل ملكية الأراضي لليهود، وقد تم تشكيل اللجنة العربية العليا، لقيادة الإضراب وتمثيل المطالب

¹ العويسي، عبد الفتاح محمد: مرجع سابق. ص 11.

² المرجع السابق، ص 11.

الفلسطينية، التي تمثلت في وقف الهجرة اليهودية وفقاً تاماً، ووقف نقل ملكية الأراضي العربية لليهود، وإقامة حكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس نيابي.

في تلك الحقبة، شهدت مصر تطورات داخلية، تمثلت بوفاة الملك فؤاد الأول عام 1936، وتولي الملك فاروق الحكم، ووقعت مصر في العام نفسه معاهدة الصداقة والتحالف مع بريطانيا، التي أتاحت لمصر إدارة سياستها الداخلية والخارجية بشكل مستقل إلى حد ما عن بريطانيا. ترافقت هذه التطورات التي شهدتها مصر مع اندلاع الثورة الفلسطينية الكبرى عام 1936، وإتباع بريطانيا لسياسة القمع الشديد للثورة، وكان من المتوقع أن يكون لمصر موقفاً واضحاً من الأحداث في فلسطين، ولكن بريطانيا مارست ضغوطاً على القصر والحكومة المصرية، ولما فشلت بريطانيا في قمع الثورة ووقف الإضراب في فلسطين، لجأت إلى وساطة الملوك والرؤساء العرب ليتدخلوا لدى الفلسطينيين، وقاموا بتوجيه نداء مشترك للفلسطينيين بوقف الثورة والإضراب، والثقة في أن بريطانيا ستحقق مطالبهم وأمانهم.

لم تكن مصر من بين الدول التي وجهت هذا النداء، وقد رفضت حكومة الوفد المصرية تحمل مسؤولية الوساطة مع العراق والسعودية والأردن، وبررت موقفها بأنها تريد العمل منفردة¹. كانت الخشية من إغضاب بريطانيا احد أهم أسباب تحفظ مصر على التدخل في القضية الفلسطينية، كما رفضت الحكومة المصرية السماح للمفتي أمين الحسيني رئيس اللجنة العربية العليا في فلسطين، باللجوء إلى القاهرة تجنباً لغضب بريطانيا².

أوفدت بريطانيا لجنة بيل الملكية للتحقيق في أسباب الثورة والإضراب، وخرجت بتوصياتها التي أكدت فيها على ضرورة تقسيم فلسطين إلى دولتين، دولة عربية تقام فيها حكومة عربية مرتبطة مع بريطانيا بمعاهدة تحالف وصداقة، وتضم شرق الأردن، ودولة يهودية تشمل ألوية حيفا والجليل والسهل الساحلي من أسدود إلى عكا شمالاً، ترتبط مع بريطانيا بمعاهدة

¹ سليمة، عابدة: مرجع سابق. ص29.

² البشري، طارق: الحركة السياسية في مصر 1945-1952. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للنشر والتوزيع. 1972. ص244.

تحالف وصدائة، وإبقاء بعض المناطق تحت سلطة الانتداب البريطاني، وهي تشمل المناطق المقدسة في القدس وبيت لحم والناصره وطبريا وممر يصل يافا بالقدس¹. وفيما يتعلق بالهجرة اليهودية، فقد أوصت اللجنة بتحديدتها باثني عشر ألف مهاجر سنويا خلال السنوات القادمة التي سيتم فيها تطبيق التقسيم². وكانت هذه هي المرة الأولى التي تطرح فيها بريطانيا التقسيم كحل للقضية الفلسطينية، وتحدثت عن دولة يهودية بدلا من وطن قومي يهودي.

رفضت الدول العربية توصيات اللجنة، التي رفضها الفلسطينيون بطبيعة الحال، وتجددت ثورتهم في أيلول من عام 1937، أما موقف مصر، فقد ألقى رئيس الحكومة المصرية مصطفى النحاس، بياناً في البرلمان المصري، عبّر فيه عن رفضه لتوصيات اللجنة، وأكد فيه أنه طالب بريطانيا بضرورة صيانة حقوق العرب ومصالحهم في فلسطين، وتشير المصادر إلى أن الحكومة المصرية أدركت الخطر الصهيوني، الذي كشف عنه مشروع التقسيم، إذ لم تعد المسألة مجرد قيام وطن قومي، بل تعداه نحو إنشاء دولة غربية على حدود مصر الشرقية، وأن الحكومة المصرية سعت إلى إقناع المسؤولين البريطانيين بضرورة التخلي عن هذه الفكرة³. رافق ذلك جهود للحكومة المصرية على الصعيد الدولي، ففي افتتاح دورة عصبة الأمم السنوية عام 1937، ألقى وزير الخارجية المصرية آنذاك واصف غالي خطاباً أوضح فيه الأسباب التي حملت حكومته على الدفاع عن قضية فلسطين، ورفض مشروع التقسيم.

وعلى إثر رفض العرب توصيات لجنة (بيل) الملكية، وجهت بريطانيا الدعوة للعرب واليهود إلى مؤتمر عُقد في لندن، ودعت إليه مصر والعراق والسعودية واليمن وشرق الأردن، وانضم إليهم الوفد الفلسطيني، عقدت الوفود العربية مؤتمراً تشاورياً في القاهرة قبل الذهاب إلى مؤتمر لندن، وتشير بعض المصادر أن مصر طلبت عقد المؤتمر التشاوري في القاهرة بناءً على طلب بريطانيا، ورغبتهم في أن تجتمع الوفود في القاهرة لمعرفة وجهة نظرهم أولاً،

¹ علوش، ناجي: المقاومة العربية في فلسطين 1917-1948. عكا: مكتبة الأسوار. 1979. ص141.

² العقاد، صلاح: المشرق العربي المعاصر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 1991. ص357.

³ المرجع السابق. ص 360.

وتقديم المقترحات البريطانية عبر المصريين، حتى لا يفاجأ العرب بها، وللضغط على الفلسطينيين بالاعتدال في مؤتمر لندن كي لا يفشل المؤتمر¹.

بعد فشل مؤتمر لندن، أصدرت بريطانيا الكتاب الأبيض عام 1939، والمعروف بكتاب (ماك دونالد) والذي تحدثت فيه عن تحديد الهجرة اليهودية إلى فلسطين ب 75 ألف سنويا على مدار الخمس سنوات التالية، وتقييد نقل ملكية الأراضي العربية لليهود، ووضعت حد زمني لإنهاء انتدابها على فلسطين حددته بعشر سنوات، تمهيدا لإقامة الدولة الفلسطينية²، رفضت اللجنة العربية العليا الكتاب، برغم استجابته إلى حد ما للمطالب الفلسطينية، وقد رفضت الحكومة المصرية الموافقة على هذا الكتاب، وأكدت أنها لا تستطيع أن توصي الفلسطينيين بالتعاون مع بريطانيا، على أساس سياستها الجديدة وفقا للكتاب الأبيض³.

اندلعت الحرب العالمية الثانية عام 1939، وتوقفت الثورة في فلسطين دون تحقيق أهدافها، وشهدت الحالة السياسية ركودا نظرا لظروف الحرب، إلا أن القضية الفلسطينية بقيت حاضرة في النقاشات الداخلية المصرية، والتي كان لها الفضل في حسم الجدل حول هوية مصر العربية، حيث كان لها أكبر الأثر في دفع الفكرة العربية القومية في مصر، على حساب الأفكار الأخرى التي كانت منتشرة، ومنها أن مصر دولة فرعونية، وأنها دولة تنتمي إلى حضارات حوض المتوسط، وغير ذلك من التيارات الفكرية الأخرى⁴.

3.1.3.3 موقف مصر إبان حرب العام 1948

حاولت مصر في فترة الأربعينات أن تدعم المطالب الفلسطينية، التي تمثلت بشكل أساسي في الاستقلال ورفض الهجرة اليهودية، ففي أكتوبر من العام 1944 أصدرت مصر مع الحكومات العربية قراراً أكد على ضرورة استقلال فلسطين، في ختام اجتماع اللجنة التحضيرية

¹ سليمة، عابدة: مرجع سابق. ص37.

² عثمان، عثمان: *القضية الفلسطينية حتى النكبة*. في: دراسات فلسطينية. مرجع سابق. ص93.

³ دروزة، محمد عزة: *القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها*. ط3. بيروت: المكتبة العصرية. 1959. ص244.

⁴ رمضان، عبد العظيم: *تطور الحركة الوطنية في مصر*. القاهرة: مكتبة مدبولي. 1983. ص349.

للمؤتمر التأسيسي لجامعة الدول العربية، كما دعت مصر قراراً أصدره ممثلو الدول العربية الذين وفدوا إلى مصر للتوقيع على ميثاق جامعة الدول العربية، يقضي باختيار مندوب فلسطين للاشتراك في أعمال مجلس الجامعة، وفي أيار/مايو 1946 استضافت مصر أول مؤتمر قمة عربي في أنشاص، والذي أكد على أن القضية الفلسطينية هي قضية العرب جميعاً، وعلى ضرورة الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني، حيث أعلنت الدول العربية فيه بالإجماع على أن الصهيونية خطر دائم على فلسطين والبلاد العربية، وأن أقل ما ترتضيه هذه الشعوب في سبيل حماية فلسطين، هو وقف الهجرة اليهودية، ومنع تسرب الأراضي لليهود، والعمل على استقلال فلسطين¹، وتلا هذا المؤتمر اجتماع لمجلس الجامعة العربية في بلودان في حزيران 1946، الذي شدد بدوره على الرفض القاطع لما جاء في تقرير اللجنة الأنجلو أمريكية الداعي إلى منح اليهود مائة ألف تأشيرة دخول إلى فلسطين.

وفي شهر نيسان من العام 1947، طالبت مصر مع الدول العربية بأن تنتظر الجمعية العامة للأمم المتحدة في موضوع إنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين، وكان ذلك الموقف بداية لمواجهة سياسية بين البلاد العربية ومصر من جانب، وبين إسرائيل ومؤيديها من جانب آخر. وحينما صدر قرار التقسيم الشهير في 29 تشرين ثاني 1947، عارضت مصر قرار التقسيم، باعتباره ينتكر لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، شأنها في ذلك شأن الدول العربية الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة في تلك الفترة*. وتلا ذلك اجتماع للجنة السياسية للجامعة العربية في القاهرة في الفترة ما بين 12-18 كانون أول 1947، أعلنت فيه وقوف الحكومات العربية وشعوبها مع أهل فلسطين حتى تحقيق استقلالهم ورفض مشروع التقسيم، وخوض معركة من أجل منع تطبيق قرار التقسيم على أرض فلسطين.

قررت الدول العربية، وفي مقدمتها مصر حشد الجيوش، من أجل دخول فلسطين، وتحقيق استقلالها في 15 أيار من العام 1948، وهو موعد استكمال انسحاب بريطانينا من

¹ عثمان، عثمان: مرجع سابق. ص 97.

* الدول العربية الأعضاء في الجمعية العامة في تلك الفترة هي: مصر، السعودية، سوريا، لبنان، العراق، اليمن.

فلسطين، فدخل الجيش المصري جنوب فلسطين، نحو النقب وغزة والمجدل، وبئر السبع وأسدود، وتمكنت القوات المصرية والعربية التي دخلت فلسطين من السيطرة على أغلب المساحة المخصصة للدولة العربية حسب قرار التقسيم، وعلى أجزاء من تلك التي خصّصت للدولة اليهودية، وكان الوضع العسكري يميل للعرب بداية الحرب، لكن الوضع اختلف بعد الهدنة الأولى التي نص عليها قرار مجلس الأمن الدولي رقم (50) لعام 1948*، وحينما استؤنف القتال بدأ التراجع العربي لصالح القوات الصهيونية، التي استطاعت أن تدحر القوات العربية، وتسيطر على ما نسبته 78% من مساحة فلسطين، حيث انسحبت القوات المصرية من مختلف المناطق وبقيت في قطاع غزة، وعلى إثر الهزيمة التي لحقت بالدول العربية، عُقدت محادثات بينها وبين إسرائيل في جزيرة رودس، من أجل عقد هدنة دائمة، وكانت مصر أول دولة عربية توقع اتفاقية الهدنة مع إسرائيل في 24 شباط 1949، ثم تلتها الأردن ولبنان وسوريا، وكان الهدف من هذه الاتفاقيات هو فصل القوات المتحاربة عن بعضها البعض، وتثبيت خطوط الهدنة بين الأطراف، على ألا تعتبر تلك الخطوط حدود سياسية بين الأطراف¹.

بقيت مصر على موقفها الداعم لتمثيل فلسطين في الجامعة العربية والمحافل الدولية، وتم الإعلان عن استقلال فلسطين بحدودها الانتدابية المعروفة، وقيام حكومة عموم فلسطين في غزة، من قبل المجلس الوطني الفلسطيني الذي دعا إليه الحاج أمين الحسيني، واتخذت الحكومة من غزة مقراً لها، بقيادة أحمد حلمي عبد الباقي، الذي شغل لاحقاً منصب ممثل فلسطين في جامعة الدول العربية، وقد أصبحت غزة في ذلك الوقت تحت الإدارة المصرية، وقد حافظت مصر على قطاع غزة وطابعه الفلسطيني، واعتبرته أرضاً فلسطينية، وإن وضع تحت إدارتها بعد اتفاقية الهدنة، إلا أنه في النهاية لا بد أن يعود للشعب الفلسطيني، بالمقابل عارضت مصر المخططات التي استهدفت الضفة الغربية، خاصة موضوع ضم الضفة الغربية إلى المملكة الأردنية الهاشمية، مؤكدة على أنها ملك الشعب الفلسطيني، وطالبت بضرورة الاعتراف

* القرار بالعربية : http://www.palembassy-lb.net/upload//editor_upload/file/UNSC_Res_50_A.pdf

¹ مؤسسة الدراسات الفلسطينية. اتفاقيات الهدنة بين مصر وإسرائيل - نصوص الأمم المتحدة وملحقاتها. بيروت.

بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني على أرضه فلسطين¹. وبرغم ذلك، تشير بعض المصادر إلى أن مصر مارست ضغوطات ومضايقات لحكومة عموم فلسطين، حيث أرسلت القاهرة للحاج أمين الحسيني واحتجزته، واعتقلت أحمد حلمي عبد الباقي وبعض أعضاء وزارته²، لكنها أفرجت عنهم، ولم تعمر حكومة عموم فلسطين كثيراً، لكن أحمد حلمي عبد الباقي ظل ممثل فلسطين لدى جامعة الدول العربية، حتى وفاته عام 1963.

ولكن وبرغم ذلك، سعت مصر للحيلولة دون ذوبان القضية الفلسطينية، ورفضت إجراءات الضم والإلحاق للضفة الغربية من قبل الأردن، غير أن القضية الفلسطينية والموقف المصري منها، دخل مرحلة جديدة في أعقاب ثورة تموز/يوليو عام 1952 في مصر.

2.3.3 الموقف المصري من القضية الفلسطينية في عهد جمال عبد الناصر

في 23 تموز/يوليو عام 1952 أطاح الانقلاب العسكري الذي نفذه الضباط الأحرار في مصر بالملك فاروق والنظام الملكي، وتحولت مصر إلى جمهورية، تبنت سياسات جديدة وقامت على فكرة القومية والتحرر من التبعية للقوى الاستعمارية، فقاد الانقلاب وفي مقدمتهم جمال عبد الناصر الذي أصبح رئيساً لمصر عام 1953، جاؤوا بتطلعات قومية تهدف إلى الوحدة العربية، وبدأوا ببث الوعي القومي وتحريض العرب على العمل معاً، من أجل بناء الصرح العربي والدولة العربية، التي تقف على قدم المساواة مع الدول الأخرى. وقد كان الإخفاق العربي في حرب فلسطين عام 1948 أحد الأسباب الرئيسية لتفجر ثورة تموز/يوليو 1952، والتي اعتبرت نقطة تحول في منطقة الشرق الأوسط، حيث تحركت القضية الفلسطينية نحو تطور مهم، مهد لظهورها من جديد كقضية مركزية وجوهرية لدى قادة مصر بعد الثورة. حيث كانت القضية الفلسطينية شعار هذه الثورة الأكثر تردداً.

¹ حماد، أحمد عبد الحليم: مصر والقضية الفلسطينية. مدونة الكاتب على الانترنت. (2011/1/21). متوفر على الرابط:

<http://tamerhammad.maktoobblog.com9>

² قاسم، عبد الستار: مرجع سابق. ص119.

1.2.3.3 موقف مصر ما قبل حرب العام 1956

جاءت ثورة 23 تموز/يوليو 1952 في إطار تغيير الأوضاع الفاسدة في مصر، وهزيمة العرب في حرب العام 1948، وما ترتب عليها من آثار خطيرة على المنطقة، وحاول قادة الثورة، وفي مقدمتهم جمال عبد الناصر، وضع مصر في إطارها العربي القومي، لتقوم بدورها تجاه القضايا العربية، وفي المقدمة منها القضية الفلسطينية، فقد عبر عبد الناصر عن ذلك بالقول أن القاهرة يجب أن تكون البداية ونقطة الانطلاق نحو فلسطين، ويجب تطهيرها من الانتهازيين وعملاء الاستعمار الذين يتاجرون بالقضية الفلسطينية، ويشترون الأسلحة الفاسدة للجيش المصري، وهذا ما كان احد الدوافع الهامة للقيام بثورة تموز/يوليو¹، حيث دعمت مصر بعد الثورة، بقيادة عبد الناصر العمل الفدائي ضد إسرائيل، وقد تولى مصطفى حافظ مهمة تدريب الفدائيين الفلسطينيين، وإرسالهم لتنفيذ العمليات العسكرية ضد الأهداف الإسرائيلية.

كما وقفت مصر ضد سياسة الاستعمار الغربي في المنطقة العربية، فقاومت الأحلاف العسكرية مثل حلف بغداد عام 1955، الذي كان يهدف إلى التعايش مع إسرائيل، ومنعت مصر إسرائيل من الملاحة في خليج العقبة (مضائق تيران)، وسعت إلى بناء الجيش، فتوجه عبد الناصر صوب الكتلة الشرقية، وقبل عبد الناصر عرضاً سوفيتياً بتسليح مصر بالعتاد التشيكوسلوفاكي، وكانت تلك أول خطوة حاسمة في التقارب بين مصر والمعسكر الشرقي².

2.2.3.3 الموقف بعد حرب العام 1956

كان دعم جمال عبد الناصر للمقاومة الفلسطينية، أحد الأسباب التي دفعت إسرائيل للمشاركة في العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، بالاشتراك مع بريطانيا وفرنسا، اللتين كان لهما أسبابهما أيضاً، واستغلنا فرصة إعلان جمال عبد الناصر تأميم شركة قناة السويس، للتعجيل بشن العدوان على مصر. تمكنت مصر من الخروج من هذا العدوان، بعد تدخل كل من

¹ كعوش، محمود: عبد الناصر والقضية الفلسطينية. موقع الفكر القومي العربي. (2008/1/15). متوفر على الرابط: <http://www.alfikralarabi.org/modules.php?name=News&file=article&sid=1171>

² تاريخ مصر (إيجيبيتي). أيام لها تاريخ. (دون تاريخ نشر). متوفر على الرابط:

http://www.egypt.com/egyptana/qemem/history_days.asp

الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وطلبهما من القوات المعتدية الانسحاب الفوري. وعلى إثر ذلك حققت مصر انتصاراً سياسياً، استطاعت من خلاله القيادة المصرية أن تحظى بشعبية واسعة وكبيرة لدى الجماهير العربية، وفشلت كل من فرنسا وبريطانيا في تحقيق أي من أهدافهما، إلا أن إسرائيل نجحت في فتح خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية، الذي كان مغلقاً في وجهها قبل الحرب، وتعهدت الحكومة المصرية بمراقبة الحدود مع إسرائيل، وتشديد الإجراءات الأمنية لمنع انطلاق الأعمال العسكرية تجاه إسرائيل، وانتشرت قوات الطوارئ الدولية على الجانب المصري من خطوط وقف إطلاق النار، وفي منطقتي غزة وشرم الشيخ¹.

أصبحت سياسة الحكومة المصرية بعد الحرب، تعمل على تقنين العمل الفدائي ووضعها تحت السيطرة حتى لا تفقد مصر زمام المبادرة في تحديد شكل المقاومة ومنسوبيها، وتعمل كذلك على تشديد الإجراءات الأمنية على الحدود، لكن القضية الفلسطينية ظلت في مركز اهتمام القيادة المصرية، واستمرت مصر بقيادة جمال عبد الناصر في تعزيز المشروع القومي، الذي تجسد في إعلان الوحدة مع سوريا عام 1958، وإعلان الجمهورية العربية المتحدة، التي استمرت ثلاث سنوات فقط.

كانت قضية فلسطين، على جدول أعمال القمة العربية الأولى 1964، التي دعا إليها جمال عبد الناصر لمواجهة التهديدات الإسرائيلية، بتحويل مياه نهر الأردن، وقد كلفت القمة أحمد الشقيري مندوب فلسطين لدى جامعة الدول العربية آنذاك بإجراء الاتصالات مع القطاعات الفلسطينية بخصوص إنشاء كيان يمثل الفلسطينيين، وبناء على هذا التفويض قام أحمد الشقيري بإجراء الاتصالات المكثفة مع الفلسطينيين، ونجح في عقد المؤتمر الفلسطيني الأول عام 1964 في مدينة القدس، الذي اعتبر المؤتمر التأسيسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، حيث أعلن المؤتمر عن إنشاء المنظمة، وإقرار الميثاق القومي للمنظمة، والمصادقة على نظامها الأساسي². لقد كان لرغبة مصر بقيادة عبد الناصر الدور الأبرز في إنشاء الكيان الفلسطيني الجديد، الذي يقوم

¹ قاسم، عبد الستار: مرجع سابق. ص 149.

² المجلس الوطني الفلسطيني. نشأة المجلس. متوفر على الرابط: http://www.palestinepnc.org/index.php?option=com_content&view=article&id=364&Itemid=362&lang=ar

بتمثل الشعب الفلسطيني ويقود الحياة السياسية الفلسطينية ضمن الرؤية الخاصة لجمال عبد الناصر، خاصة بعد بوادر ظهور تنظيم فتح عام 1959، الذي سبب تخوف بسحب البساط من تحت أقدام النظام الرسمي العربي.

وفي القمة العربية الثانية التي عقدت في الإسكندرية في أيلول من عام 1964، حدد العرب أهدافهم بتحرير فلسطين من الاحتلال، واستمرت قضية فلسطين حاضرة في القمم العربية، حيث وجهت مصر طاقاتها باتجاه تحرير فلسطين، ودعم المقاومة الفلسطينية، والعمل مع منظمة التحرير، لتحقيق أهدافها بتحرير فلسطين، وعملت مصر على تصفية الخلافات العربية العربية، وأسهمت في إصدار ميثاق التضامن العربي في القمة العربية الثالثة، التي عقدت في الدار البيضاء في المغرب في أيلول من عام 1965، وذلك بهدف توحيد الجهود وحشد الطاقات نحو تحرير فلسطين. كل هذا تم بدعم ومساندة القيادة المصرية، التي تبنت رؤية قومية شاملة، كان تحرير فلسطين في مركز اهتمامها.

3.2.3.3 الموقف بعد حرب حزيران 1967

أحدثت حرب حزيران 1967، تغييراً جوهرياً في مفهوم الصراع العربي الإسرائيلي عند معظم السياسيين والمثقفين والكتاب العرب، وكذلك عند الشارع العربي الذي كان يرى بعبد الناصر قائداً قومياً ملهماً، فقد كان مفهوم القضية قبل الحرب يعني تحرير الأجزاء المحتلة من فلسطين، والتي قامت عليها إسرائيل عام 1948، وأخذ هذا المفهوم يتغير تدريجياً بعد الحرب، حتى أصبح يقتصر على تحرير الأراضي التي احتلت عام 1967، والعودة إلى حدود الرابع من حزيران، وإقامة الدولة الفلسطينية على تلك الحدود. وانعكست آثار هزيمة حزيران على الموقف المصري؛ حيث ظهرت بوادر هذا التغيير في قرارات القمة العربية الرابعة، التي عُقدت في الخرطوم في أيلول عام 1967، التي قررت ما عُرف باللاءات الثلاث* : لا مفاوضات ولا صلح ولا اعتراف، ودعم دول المواجهة المتمثلة في مصر والأردن وسوريا، من أجل إعادة بناء

* سُميت هذه القمة لاحقاً بمؤتمر الخرطوم أو مؤتمر "اللاءات الثلاثة".

جيوشها وإزالة آثار العدوان، الذي يعني تحرير الأرض العربية التي احتلتها إسرائيل في حرب حزيران عام 1967.

وعلى صعيد المبادرات السلمية والقرارات الدولية المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي، قبلت مصر قرار مجلس الأمن الدولي رقم (242)، الصادر في تشرين ثاني عام 1967، الذي دعا إلى عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، وإلى انسحاب القوات الإسرائيلية من أراض احتلتها في النزاع الأخير، وحرية الملاحة في الممرات الإقليمية، كما دعا إلى تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين¹، حسب الصيغة الإنجليزية للقرار. بينما رفضت منظمة التحرير الفلسطينية، والفصائل الفلسطينية التي كانت خارج إطار المنظمة هذا القرار، كما وافق جمال عبد الناصر على مبادرة (روجرز) عام 1970، التي هدفت إلى تحقيق تسوية سلمية للصراع العربي الإسرائيلي، من خلال ترتيبات متعلقة بوقف أي أعمال قتالية، وانسحاب الجيش الإسرائيلي من أراض احتلتها في حرب العام 1967*، وكان الهدف من المبادرة هو وقف حرب الاستنزاف، وتحقيق تسوية سلمية للصراع، على أساس المبادئ التي تضمنها قرار مجلس الأمن الدولي رقم (242).

وعلى صعيد دعم المقاومة الفلسطينية، بقي جمال عبد الناصر على دعمه لمنظمة التحرير حتى بعد سيطرة الفصائل الفلسطينية وعلى رأسها حركة فتح عليها، التي كانت خارج إطار المنظمة، فقد كانت صورة حركة فتح عند الرئيس جمال عبد الناصر منذ انطلاقتها غير مرغوب فيها، لأسباب مختلفة من ضمنها الإعتقاد بأن فتح كانت تشكل واجهة لجماعة الإخوان المسلمين، أو هي أداة من أدوات النظام السوري المعارض لأفكار جمال عبد الناصر على قاعدة الخلاف البعثي الناصري الموروث منذ زمن انفصال الوحدة المصرية - السورية²، ولكنه بعد معركة الكرامة عام 1968، اتجه ومعه رئيس اللجنة التنفيذية الراحل ياسر عرفات صوب

¹ قرار مجلس الأمن الدولي رقم (242) بتاريخ 1967/11/22. متوفر على الرابط: <http://goo.gl/mOAvG>

* لمزيد من المعلومات عن مبادرة (روجرز) يمكن مراجعة المبادرة على الرابط التالي:

<http://www.almatareed.org/vb/showthread.php?t=7071>

² أبو فخر، صقر: حركة فتح البدايات والإنطلاقة. موقع معا الإخبارية. (2012/1/15). متوفر على الرابط:

<http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=452627>

موسكو، لتمتد جسور الدعم والسلاح، ولتقترب مصر من الفصائل الفلسطينية، التي أصبحت تقود منظمة التحرير، بعد استقالة أحمد الشقيري، الذي كان مدعوماً من النظام المصري.

وقف جمال عبد الناصر إلى جانب الثورة الفلسطينية المسلحة، التي اعتبرها أنبل ظاهرة في الأمة العربية، وتصدى بعزم وإصرار لخصومها الداخليين وأعدائها الخارجيين، وفي هذا الإطار أشرف على توقيع اتفاقية القاهرة، بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة اللبنانية في تشرين الثاني 1969، وذلك حفاظاً على الثورة الفلسطينية، واستمرار مسيرتها، حيث نظمت الاتفاقية الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان، وأعطت الشرعية لوجود وعمل المقاومة الفلسطينية في لبنان، واعترفت بموجبها الحكومة اللبنانية بالوجود السياسي والعسكري لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأكدت الاتفاقية على حرية العمل العسكري انطلاقاً من الأراضي اللبنانية، ومن الجدير ذكره في هذا السياق أن إسرائيل اعتبرت هذه الاتفاقية خرقاً لاتفاقية الهدنة الموقعة عام 1949 بينها وبين لبنان¹.

وأثناء أحداث أيلول 1970 في الأردن، لم يدخر عبد الناصر جهداً إلا وبذله، من أجل وقف تلك الأحداث، وحتى يضع حداً لنزف الدم الأردني الفلسطيني، دعا إلى عقد مؤتمر قمة عربي استثنائي في القاهرة، انتهى إلى توقيع اتفاقية جديدة بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الأردنية، سُميت هي الأخرى اتفاقية القاهرة، والتي نصت على وقف القتال بين الطرفين، وسحب قوات الجيش الأردني، ووقف الحملات الإعلامية بين الجانبين الفلسطيني والأردني².

¹ البشتاوي، عماد رفعت وأحشيش، باسم: اتفاق القاهرة بين منظمة التحرير الفلسطينية ولبنان - دراسة في الوثائق الفلسطينية العربية. موقع جامعة الأزهر. (2009/6/29). متوفر على الرابط:

<http://www.alazhar.edu.ps/journal123/detailsr.asp?seqq1=1043>

² اتفاق القاهرة الأردني الفلسطيني بتاريخ 1970/9/27. متوفر في: مجلة فلسطين. بيروت: دار العروة الوثقى.

16/آب/2011. ص7. أو على الرابط :

<http://palestine.assafir.com/content/pdf/palestine16.pdf>

3.3.3 الموقف المصري من القضية الفلسطينية في عهد الرئيس السادات

تولّى الرئيس أنور السادات حكم مصر بعد وفاة جمال عبد الناصر عام 1970، وحافظ بداية على نهج جمال عبد الناصر، في علاقته مع منظمة التحرير الفلسطينية، والمبادرات المطروحة لحل الصراع العربي الإسرائيلي، لكن عهد السادات شهد تحولاً جذرياً على صعيد الفكر العربي المتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي، حيث اعتبر السادات أن مصر دولة مستقلة ذات سيادة، وأن عليها أن تتبّع سياسة تتبّع من حرصها على مصالحها وأمنها واستقلالها¹. من هنا انتهج السادات سياسة طرح المبادرات، فكانت مبادرته الأولى للسلام عام 1971، التي أكد فيها التزام مصر بمسؤوليتها تجاه تحرير جميع الأراضي المحتلة عام 1967، وقبول مصر نداء الأمين العام للأمم المتحدة بوقف إطلاق النار في حرب الاستنزاف، مشترطاً أن يحصل تقدماً في حل المشكلة ككل، وأن يتم انسحاب جزئي للقوات الإسرائيلية على الشاطئ الشرقي لقناة السويس، كمقدمة لتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي (242) وردّ الحق الشرعي لشعب فلسطين².

نتيجة لعدم تجاوب إسرائيل مع الجهود والمساعي الهادفة لإحلال السلام في المنطقة، ورفضها الانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها عام 1967، واستمرار ما عُرفت بحالة اللاسلم واللاحرب، اندلعت الحرب في تشرين أول 1973، ألقى الرئيس السادات خطاباً في مجلس الشعب، أثناء الحرب، تحدث فيه عن تطورات الموقف الميداني، أكد فيه على استعداد مصر لقبول وقف إطلاق النار على أساس انسحاب القوات الإسرائيلية من كل الأراضي المحتلة فوراً وتحت إشراف دولي، إلى خطوط الرابع من حزيران عام 1967، وأكد على ضرورة إيجاد السبيل لاستعادة واحترام الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وعلى الاستعداد فور الانسحاب الإسرائيلي من كل الأراضي المحتلة عام 1967، لحضور مؤتمر دولي في الأمم المتحدة، وعن استعداده لإقناع ممثلي الشعب الفلسطيني لحضور المؤتمر³.

¹ العطار، حسين إبراهيم: مرجع سابق. ص 7.

² المرجع السابق. ص 41.

³ خطاب الرئيس محمد أنور السادات في افتتاح الدورة الاستثنائية لمجلس الشعب المصري، بتاريخ 1973/10/16.

متوفر على الرابط التالي: <http://sadat.bibalex.org/speeches/browser.aspx?SID=135>

اصدر مجلس الأمن الدولي في 1973/10/22 القرار رقم (338)، الذي دعا إلى وقف إطلاق النار بين القوات المتحاربة على جبهتي سيناء والجولان، وإلى تطبيق القرار الدولي (242)، كما دعا إلى البدء الفوري في المفاوضات تحت إشراف ملائم، من أجل إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط¹.

وافقت مصر على القرار، ووافقت على حضور مؤتمر جنيف الدولي للسلام حول الشرق الأوسط في كانون أول 1973، الذي انعقد تطبيقاً للقرار الدولي (338)، وتحت إشراف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، حضر المؤتمر بالإضافة إلى وزير خارجية مصر، ووزير خارجية الأردن وإسرائيل، والأمين العام للأمم المتحدة. رفضت سوريا المشاركة بسبب رفضها لمرجعية المحادثات على أساس القرار الدولي (242) لأنه لا يدعو إسرائيل إلى الانسحاب الكامل إلى حدود الرابع من حزيران 1967، ولأنه يتجاهل الحقوق الفلسطينية، أما بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية، فلم يتم دعوتها لحضور المؤتمر²، وأعلنت عن رفضها للقرار، مؤكدة أنها ليست معنية به، وأنها ستتابع الكفاح المسلح والجماهيري ضد الكيان الصهيوني، من أجل تحرير الوطن، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بنفسه وعلى أرضه³. لم يتمخض عن مؤتمر جنيف شيء، سوى تشكيل لجنة عسكرية تولت فك الاشتباك بين القوات المصرية والإسرائيلية على جانبي قناة السويس.

1.3.3.3 الدور المصري في دفع منظمة التحرير الفلسطينية لتبني برنامج النقاط العشر

كان من نتائج حرب العام 1973 إحداث تغيير في موقف القيادة الفلسطينية، حيث تبنت إستراتيجية جديدة تسمح بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في العملية التفاوضية في إطار المؤتمر الدولي، كان للدور المصري تأثيراً كبيراً في دفع القيادة الفلسطينية لتبني هذه الإستراتيجية الجديدة، حيث ضغطت مصر على قيادة المنظمة، بضرورة تبني برنامج مرن،

¹ قرار مجلس الأمن الدولي رقم (338) بتاريخ 1973/10/22. متوفر على الرابط: <http://goo.gl/vhfdx>

² أبو خلف، نايف: *القضية الفلسطينية ما بين 1973-1991*. في: دراسات فلسطينية. مرجع سابق. ص166.

³ الهور، منير: *مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية منذ عام 1947-1982*. بيروت: المؤسسة العربية للنشر. 1983.

يسمح بمشاركة المنظمة في الجهود السلمية كمثل للشعب الفلسطيني، ونتيجة لهذه الضغوط، والأوضاع المحلية والإقليمية بعد حرب العام 1973، أقر المجلس الوطني الفلسطيني برنامج النقاط العشر في دورته الثانية عشر في حزيران 1974 في القاهرة، وكانت أهم نقاط البرنامج فيما يلي¹:

- التأكيد على الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني بما فيها حق العودة وتقرير المصير.
- التمسك بحق الفلسطينيين في النضال بكل الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح.
- إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية على أي جزء من أرض فلسطين يتم تحريره أو ينسحب منه الاحتلال.
- التأكيد على رفض المنظمة لقرار مجلس الأمن (242)، ورفض أي مشروع لكيان فلسطيني ثمنه الاعتراف أو الصلح والحدود الآمنة، وحرمان الشعب الفلسطيني من حق في العودة وتقرير المصير.

أعطى البرنامج الجديد لمنظمة التحرير فرصة كبيرة للمناورة السياسية، حيث أظهر أنها أصبحت أكثر ايجابية وواقعية، وقد حققت المنظمة مكاسب سياسية على الصعيدين العربي والدولي، فعلى الصعيد العربي حظيت المنظمة بدعم عربي رسمي كامل، خاصة من مصر، حيث اتفقت مصر وكافة الدول العربية في مؤتمر القمة العربية في الرباط في تشرين أول عام 1974، على تأكيد حق الشعب الفلسطيني في إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، كمثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني².

¹ برنامج النقاط العشر 1974. متوفر على موقع مؤسسة ياسر عرفات على الرابط التالي:

http://www.yaf.ps/ya/main_documents_details.php?pid=53

² مؤتمر القمة العربية السابع، الرباط، 26-29/10/1974، (قرارات المؤتمر). متوفرة على موقع الموسوعة على شبكة

الانترنت، متوفر على الرابط التالي:

<http://www.moqatel.com/openshare/WthaeK/tile/GamaKema/index.htm>

وعلى الصعيد الدولي دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة المنظمة للمشاركة في أعمالها، وألقى الرئيس الراحل لمنظمة التحرير ياسر عرفات خطابه الشهير أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، في 13 تشرين ثاني 1974 وبدعم ومساندة مصرية، حققت المنظمة العديد من المكاسب السياسية على منابر الأمم المتحدة، وأصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في دورتها التاسعة والعشرين، مجموعة قرارات داعمة للقضية الفلسطينية، أهمها القرار (3263)، الذي أكد على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وغير القابلة للتصرف، بما في ذلك حق تقرير المصير، وحقه في السيادة والاستقلال الوطنيين، وحقه في العودة إلى الديار والممتلكات والتعويض. بالإضافة إلى قرار (3237) الذي منحت بموجبه الجمعية العامة للأمم المتحدة منظمة التحرير الفلسطينية، صفة مراقب في المنظمة الدولية، ودعتها للمشاركة في كافة دورات الجمعية العامة، ومختلف أعمالها بتلك الصفة، ومشاركتها بنفس الصفة، في دورات وأعمال المؤتمرات الدولية، التي تُقام برعاية الجمعية العامة، أو برعاية الهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة¹.

2.3.3.3 كامب ديفيد والموقف المصري من القضية الفلسطينية

في 19 تشرين الثاني 1977، قام الرئيس أنور السادات بزيارة مفاجئة إلى إسرائيل، وألقى خطاباً في الكنيست الإسرائيلي، ودعا إلى تسوية سلمية شاملة، وعلى إثر الزيارة انطلقت لأول مرة مفاوضات مصرية إسرائيلية مباشرة وعلنية، نتج عنها توقيع اتفاقيتي إطار للسلام في الشرق الأوسط، وقعها كل من الرئيس المصري أنور السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحم بيغن، وذلك بتاريخ 17 أيلول 1978، برعاية الرئيس الأمريكي جيمي كارتر، ويشتمل القسم الأول على إطار لمعاهدة سلام منفرد بين مصر وإسرائيل، حيث توصلت مصر وإسرائيل بموجبه إلى معاهدة سلام في 26 آذار 1979، أما القسم الثاني فيشتمل على إطار للسلام في

¹ قرار الأمم المتحدة رقم 3236 والقرار رقم 3237 لسنة 1974. القرارات متوفرة على موقع هيئة الأمم المتحدة، على

الرابط التالي: <http://www.un.org/documents/ga/res/29/ares29.htm>

الشرق الأوسط يتكون من قسمين، القسم الأول منها يتعلق بحكم ذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة، والثاني يتناول أسس علاقة إسرائيل مع البلاد العربية.

وقد استرجعت مصر بموجب هذه الاتفاقية أرض سيناء وفق شروط تضبط وجود قواتها فيها، ووافقت مصر على إقامة علاقة سلام دائم، وتطبيع العلاقات مع إسرائيل. وفيما يتعلق بالشعب الفلسطيني فقد دعت اتفاقية الإطار إلى مشاركة ممثلي الشعب الفلسطيني في المفاوضات، واقترحت حكماً ذاتياً فلسطينياً في الضفة والقطاع، بحيث يشترك في المفاوضات بشأنه وشأن مستقبله مصر والأردن وإسرائيل، وممثلون عن الضفة والقطاع، يضمهم في البداية وفداً مصر والأردن، وقد يضم الوفد فلسطينيين آخرين وفقاً لما يُتفق عليه¹. وقد جاء الربط بين القضية الفلسطينية واتفاقيات كامب ديفيد، من أجل تأكيد مصر ولو ظاهرياً على الصلة والأهمية التي توليها مصر للقضية الفلسطينية، من خلال ربط سلامها المنفرد مع إسرائيل من جهة، وبين حل القضية الفلسطينية من جهة أخرى، بالإضافة إلى السلام مع الدول العربية الأخرى، بقصد تحاشي الاتهامات الممكن أن تُوجه إلى مصر، بأنها تسعى إلى سلام منفصل ومنفرد مع إسرائيل².

ترتب على توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية أثراً بعيدة المدى، سواء فيما يتعلق منها باستقلال مصر وسيادتها، أو فيما يتعلق بتكريس ارتباط السياسة المصرية بالولايات المتحدة الأمريكية، وتدعيم نفوذ الأخيرة في مصر والشرق الأوسط، وهي آثار طالت بطبيعة الحال القضية الفلسطينية، ويمكننا إجمال أهم النتائج التي ترتبت على توقيع مصر لاتفاقية كامب ديفيد فيما يلي:

- أسهمت في خروج مصر من الصف العربي، وفقدانها لمكانتها السياسية، ودورها الريادي لدى العرب.

¹ عثمان، عبد الرحمن: إطارات كامب ديفيد للسلام في الشرق الأوسط. موقع أخبار مصر. (دون تاريخ نشر). متوفر على الرابط: <http://www.egynews.net/wps/portal/profiles?params=140065>

² أبو خلف، نايف: مرجع سابق. ص 180.

- خروج مصر من معادلة الصراع العربي الإسرائيلي، والقضاء على الخطر العسكري القائم على إسرائيل من قبل مصر، مما يعني اجتناب فكرة خطر الحرب الشاملة في الشرق الأوسط، وعزل مصر عن محيطها العربي، والعمل على شل أي عمل عسكري عربي مشترك.¹
- ضم مصر إلى المعسكر الأمريكي، ودمجها تحت مظلة المصالح الأمريكية في المنطقة، القاضية بحماية امن إسرائيل.²
- أدت الاتفاقية إلى إضعاف القضية الفلسطينية، حيث أثرت معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية بعمق في موازين القوى في المنطقة لصالح إسرائيل، حيث فقدت مصر نتيجة الاتفاقية دورها المركزي في العالم العربي، على الصعيدين السياسي والعسكري.³ وبالتالي فقدت القضية الفلسطينية حليفاً استراتيجياً وقوياً، بكل ما مثله هذا الحليف على مدار العقود السابقة لتوقيع اتفاقية كامب ديفيد.
- كانت القضية الفلسطينية الخاسر الأكبر من وراء كامب ديفيد، خاصة بعد فشل كافة المحاولات التي بذلها الرئيس السادات لإقناع الإسرائيليين بقبول حل على المسار الفلسطيني، يلبي متطلبات الحد الأدنى المقبولة فلسطينياً، وبالرغم من مصلحة السادات في أن يلحق الفلسطينيين بركب كامب ديفيد، والتوصل إلى حل يقبلونه، إلا أن محاولاته باءت بالفشل، بسبب رفض إسرائيل الانسحاب الكامل إلى خطوط الرابع من حزيران 1967، وانتهى الأمر بتوقيع مصر منفردة على الاتفاقية، وخروجها بكل ما تعنيه من ثقل سياسي وعسكري من دائرة الصراع العربي الإسرائيلي، وهو ما صب في مصلحة إسرائيل، وأسهم في خسارة القضية الفلسطينية للحليف والشقيق الأكبر والأهم والأكثر تأثيراً.⁴

¹ عبد المحسن، رباب يحيى: كامب ديفيد: خروج مصر إلى التيه. القاهرة: مكتبة مدبولي. 2005. ص88.

² المرجع السابق، ص89.

³ أبو خلف، نايف: مرجع سابق. ص186.

⁴ الرنتاوي، عريب: أثر اتفاقية كامب ديفيد على الصراع العربي الإسرائيلي. موقع شبكة الجزيرة. (2009/3/25). متوفر على الرابط: <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/f2f4a573-6637-44f1-9d1f-470c5932f40a>

- أحدثت الاتفاقية تبديلاً في مفهوم الأمن القومي لدى مصر بعد أن كان الأمن القومي المصري جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي العربي. وقد شكلت حرب العام 1973 إحدى أهم لحظات التضامن في التاريخ العربي المعاصر، التي جسدت عملياً مفهوم الأمن القومي العربي، لكن بعد الاتفاقية أصبحت مصر منفردة في اهتمامها بتفسير محددات أمنها القومي، الذي ارتكز على اتفاقية كامب ديفيد، والحفاظ عليها وتطبيق بنودها، هو العنوان الأبرز الذي تسعى من خلاله مصر للحفاظ على أمنها القومي. بل أن هناك من يرى أن اتفاقية كامب ديفيد أضعفت الأمن الوطني المصري خاصة في مواجهة إسرائيل، من خلال وضع قيود على حركة الجيش المصري في سيناء، وحجم ونوعية تسليحه¹، هذا فضلاً عن إضعاف مفهوم الأمن القومي العربي، على اعتبار أن أمن مصر من أمن العرب، ومن الطبيعي أن يؤدي إبرام مصر لمعاهدة سلام منفردة مع إسرائيل، إلى إلحاق ضرر مؤكد بالأمن الوطني المصري، وبالتالي بالأمن القومي العربي، ويضعف مصر والعرب معاً، خاصة مع حرص إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية على إخراج مصر من معادلة الصراع العربي الإسرائيلي، الذي كان الهدف الأهم، والذي تجاوز حرصهما على تحقيق تسوية شاملة مقبولة عربياً، وأنه ثبت أن خروج مصر من معادلة الصراع مع إسرائيل، قد يحول دون وقوع حرب شاملة في المنطقة، لكنه لا يصنع سلام شامل².

ولهذا، يمكننا القول أن اتفاقية كامب ديفيد كانت مفصلية في علاقة مصر بالقضية الفلسطينية، وأرّخت لمرحلة جديدة من العلاقة، ارتكزت على تقديم مصر الدعم والمساندة لجهود التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي، واستبعاد الخيارات الأخرى، وتشجيع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، على تبني مشاريع سلمية والقبول بها، في إطار دولة فلسطينية في حدود العام 1967، بل ولعب دور الوسيط أحياناً بين منظمة التحرير الفلسطينية من جانب، والإدارة

¹ نافعة، حسن : سلام مصر مع إسرائيل والأمن القومي العربي. موقع شبكة الجزيرة. (2009/3/25)، متوفر على

الرابط: <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/53a26d16-e9f7-4a7f-880e-f97f7d4512f7>

² المرجع السابق.

الأمريكية وإسرائيل من جانب آخر، خاصة مع انطلاق مفاوضات التسوية في مؤتمر (مدريد) للسلام في الشرق الأوسط عام 1991، وما تلاه من اتفاقيات فلسطينية إسرائيلية.

4.3.3 القضية الفلسطينية في عهد الرئيس مبارك

تسلم الرئيس مبارك مقاليد الحكم في مصر بعد اغتيال السادات في تشرين أول 1981، وكانت القمة العربية الحادية عشر، التي عقدت في بغداد في تشرين ثاني 1978، إثر توقيع مصر اتفاقيات كامب ديفيد للسلام مع إسرائيل، قد قررت تعليق عضوية مصر في الجامعة العربية، ونقل مقر الجامعة العربية من القاهرة* . في هذه الظروف تسلم الرئيس مبارك الحكم، وقد شهدت الفترة الأولى للرئيس مبارك تطورات كثيرة على صعيد القضية الفلسطينية، حيث شنت إسرائيل هجوماً واسع النطاق على لبنان في حزيران 1982 بهدف ضرب البنية التحتية لمنظمة التحرير الفلسطينية وتوسيع منطقة الحزام الأمني التي أوجدتها إسرائيل في عدوانها الذي شنته عام 1978، ولفصل لبنان عن محيطه العربي من خلال توقيع معاهدة سلام معه¹.

1.4.3.3 موقف مصر من حرب العام 1982 وما تلاها

كان إبرام اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل، من العوامل التي مهدت للحرب، بعد إخراج مصر من معادلة الصراع، وأفقدت مصر دورها المركزي على المستوى العربي، ويقول أحد الكتاب الإسرائيليين في هذا الصدد، أن هالة مصر كزعيمة العالم العربي، ماتت منذ كامب ديفيد، وأصبحت أشبه بجثة هامدة، وهذا ما شجع الحكومة الإسرائيلية على شن حربها على لبنان ومنظمة التحرير². لكن مصر أدانت العدوان الإسرائيلي على لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية، وبادرت بإدانة وتحذير إسرائيل، من محاولاتها للقضاء على منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل

* لمزيد من المعلومات عن تاريخ القمم العربية في موقع يا بيروت على شبكة الانترنت على الرابط التالي:

<http://www.yabeyrouth.com/pages/index1648.htm>

¹ أبو خلف، نايف: مرجع سابق. ص 184-185.

² الصايغ، نصري: اجتياح 1982 -حرب إسرائيل على فلسطين في لبنان. موقع المواقف. (2011/6/13). متوفر على

الرابط: <http://almawqef.com/spip.php?article3339>

الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وفي 21 حزيران 1982، وأثناء الحرب، أعلن الرئيس مبارك أن مصر ترحب بإقامة حكومة فلسطينية مؤقتة في القاهرة.¹

وفي أثناء الحرب، دعت مصر الولايات المتحدة الأمريكية للبدء في حوار مع الجانب الفلسطيني، كما نشطت الدبلوماسية المصرية لإعداد مشروع مصري-فرنسي لحل القضية الفلسطينية، تضمن المشروع مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في مفاوضات لتسوية مشكلة الشرق الأوسط، وأكد المشروع على حق كل دولة في المنطقة في العيش في سلام وأمن متبادل، طبقاً لقرار مجلس الأمن رقم 242 لعام 1967، كما أكد على الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حق تقرير المصير، والمطالبة بالاعتراف المتبادل والمتزامن بين الأطراف المعنية.² كما أكد الرئيس المصري أن ترحيل الفلسطينيين من لبنان دون إيجاد تسوية شاملة سيؤدي إلى تعقيد الموقف، وفي 20 أيلول استدعت مصر سفيرها لدى إسرائيل، احتجاجاً على تصعيد العمليات العسكرية الإسرائيلية في لبنان، واحتجاجاً على مذابح صبرا وشاتيلا.³

شهد شهر أيلول 1982 حراكاً دبلوماسياً، على صعيد طرح مبادرات لحل الصراع العربي الإسرائيلي، مثل مبادرة الرئيس الأمريكي (ريغان)، ومبادرة الرئيس السوفيتي (بريجنيف)، ومقررات قمة فاس العربية، التي لم تحضرها مصر بسبب المقاطعة العربية بعد توقيعها اتفاقيات كامب ديفيد، وقد أقرت القمة مشروعاً عربياً للسلام مع إسرائيل، دعا إلى انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة عام 1967، وإزالة المستعمرات الإسرائيلية منها، وقيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، والتأكيد على حق الشعب الفلسطيني في تقريره مصيره.⁴ وبرغم عدم حضور مصر هذا المؤتمر، إلا أنها أيدت المبادرة العربية، وأيدت كل جهد يهدف إلى تحقيق التسوية الشاملة في المنطقة، كما بذلت مصر جهوداً مكثفة،

¹ حسين، إسراء: الصراع العربي الإسرائيلي. موقع الوسام. (2009/8/6). متوفر على الرابط: <http://wessam.allgoo.us/t8125-topic>

² موقع القمة العربية على شبكة الانترنت. الدور المصري في التوصل لإعلان الدولة الفلسطينية. (دون تاريخ نشر)،

متوفر على الرابط: <http://www.sis.gov.eg/VR/arab2008/arabic/html/05.htm>

³ المرجع السابق.

⁴ الهور، منير: مرجع سابق. ص218.

لتوفير الحماية العسكرية اللازمة لتأمين القوات الفلسطينية عند خروجها من لبنان، حتى وصولها للموانئ المتجهة إليها¹.

شهد العام 1983 بداية التقارب المصري الفلسطيني بعد القطيعة، نتيجة توقيع مصر اتفاقية كامب ديفيد، حيث زار الرئيس الراحل ياسر عرفات مصر في 1983/6/22، والتقى الرئيس مبارك لأول مرة منذ توليه سدة الحكم في مصر، وفتحت الزيارة صفحة جديدة في العلاقات المصرية الفلسطينية، حيث اعتبر عرفات أن لا خيار أمامه، وأنه " يجب أن تعود مصر إلى موقعها داخل المجموعة العربية، وأنه لا بد من الاعتراف بأن الظروف تغيرت في مصر منذ العام 1983، و المطلوب الآن إستراتيجية جديدة، للتصدي لمحاولات تصفية القيادة الفلسطينية بكل ما تمثله"². وفي العام ذاته قامت مصر بدور رئيسي في الإعداد للمؤتمر الدولي الخاص بقضية فلسطين، والذي عقد في جنيف بمشاركة 137 دولة، من بينها منظمة التحرير الفلسطينية كمثل للشعب الفلسطيني، حيث قرر المؤتمر الدعوة إلى عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط، تحت رعاية الأمم المتحدة، وعلى أساس قراري مجلس الأمن رقم (242) و(338)³.

استمر الموقف المصري على هذه الوتيرة، فبعد أن شهدت العلاقات بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية تحسناً، بعد انعقاد الدورة السابعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني في عمان، شهر تشرين ثاني 1984، تمكن الجانبان من التوصل إلى اتفاق عمان في 11 شباط 1985، الذي بذلت فيه القيادة المصرية جهوداً كبيرة للتوصل إليه، وهدف الاتفاق إلى منح منظمة التحرير الفلسطينية فرصة للمشاركة في العملية السلمية على أساس قراري مجلس الأمن الدولي (242) و(338)، وسحب الاتهام للمنظمة بالإرهاب، والعمل على قبولها دولياً، وخاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. رحبت مصر بالاتفاق، واقترحت أن تبادر الولايات المتحدة إلى

¹ موقع القمة العربية على شبكة الانترنت. الدور المصري في التوصل لإعلان الدولة الفلسطينية. مرجع سابق.

² موقع مؤسسة ياسر عرفات. حياة لا تنسى - نجاحات وانجازات. (دون تاريخ نشر). متوفر على الرابط: http://www.yaf.ps/ya/life_details.php?start=14

³ موقع القمة العربية على شبكة الانترنت. الدور المصري في التوصل لإعلان الدولة الفلسطينية. مرجع سابق.

دعوة الوفد الأردني-ال فلسطيني المشترك لإجراء حوار مع الولايات المتحدة، كمقدمة وتمهيد لمفاوضات مباشرة مع إسرائيل¹.

ونتيجة لجهود مصرية حثيثة أعلن ياسر عرفات في 7 تشرين ثاني 1985 ما عُرف بـ"إعلان القاهرة"، الذي أكد فيه ياسر عرفات على تمسك المنظمة بإدانة جميع العمليات العسكرية الخارجية، وكل أشكال الإرهاب، ومعاقبة من يخالف ذلك، واستمرت الجهود المصرية المتواصلة، ففي 11 أيلول 1986، وعقب اجتماع الرئيس مبارك وشمعون بيريز رئيس الحكومة الإسرائيلية، أعلن بيريز موافقته لأول مرة علي صيغة المؤتمر الدولي للسلام التي حظيت بقبول دولي واسع النطاق².

2.4.3.3 الموقف المصري إبان الانتفاضة الفلسطينية الأولى

اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الأولى في كانون أول عام 1987، وكانت مفاجئة للأوساط الإقليمية والدولية، وأكسبت القضية الفلسطينية زخماً جديداً، وأعدت الاعتبار للمنظمة والقضية الفلسطينية، بعد سنوات من الإهمال والانشغال بالحرب العراقية الإيرانية، فعلى الصعيد العربي، عقد العرب مؤتمر قمة عربي طارئ في الجزائر في حزيران 1988، دعا المؤتمر إلى دعم الانتفاضة الفلسطينية، وتعزيز فعاليتها وضمن استمراريتها، وطالب المؤتمر بعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط، تحت إشراف الأمم المتحدة، وتجديد الالتزام بتطبيق أحكام مقاطعة إسرائيل، كما أدان المؤتمر السياسة الأمريكية المشجعة لإسرائيل في مواصلة عدوانها³. تغيبت مصر عن هذا المؤتمر بسبب المقاطعة العربية إثر توقيعها اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل.

عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورة طارئة في تشرين ثاني 1988، سميت دورة الانتفاضة والاستقلال الوطني، وتم فيها إعلان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على الأرض

¹ أبو خلف، نايف: مرجع سابق. ص 197-198.

² موقع القمة العربية على شبكة الانترنت. الدور المصري في التوصل لإعلان الدولة الفلسطينية. مرجع سابق.

³ موقع يا بيروت. تاريخ القمم العربية. (دون تاريخ نشر)، متوفر على الرابط التالي:

<http://wessam.allgoo.us/t8125-topic>

الفلسطينية المحتلة عام 1967، وتقدمت بمبادرة سلام فلسطينية لحل الصراع العربي الإسرائيلي وجوهره القضية الفلسطينية، وذلك في إطار مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة، بمشاركة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، وجميع أطراف الصراع في المنطقة، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، على أساس قراري مجلس الأمن (242) و(338)¹.

ومن بعيد دعمت مصر هذا التوجه الجديد للمنظمة، واعترفت بالدولة الفلسطينية التي أعلنتها المجلس الوطني الفلسطيني، وفي مؤتمر القمة العربي في الدار البيضاء في أيار 1989، الذي أعاد مصر إلى عضوية الجامعة العربية، دعمت مصر القرارات المتعلقة بالدعم والمساندة المعنوية والمالية للانتفاضة، وتأييد عقد المؤتمر الدولي للسلام، وتأييد إعلان الدولة الفلسطينية المستقلة، والعمل على توسيع الاعتراف بها دولياً².

وفي كانون أول عام 1988 ونتيجة لجهود مكثفة شاركت فيها مصر، صدر أول قرار أمريكي بفتح الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، ليفتح الباب بذلك أمام مرحلة جديدة من جهود السلام في المنطقة، بمشاركة المنظمة، وفي حزيران 1989 طرح الرئيس مبارك خطته للسلام ذات النقاط العشر، كأساس لانطلاق عملية تفاوض متكاملة تقود إلى سلام شامل، حيث تضمنت هذه النقاط ضرورة حل القضية الفلسطينية طبقاً لقراري مجلس الأمن (242) و(338)، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وإقرار الحقوق السياسية للفلسطينيين، مع وقف جميع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية، وفي تشرين أول 1989 أبدت مصر ترحيبها بمبادرة جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، ذات النقاط الخمس والتي أكدت ضرورة إجراء حوار فلسطيني إسرائيلي، كخطوة أولى باتجاه السلام في المنطقة³. والأمر نفسه أكدت عليه قمة بغداد في أيار 1990، حيث دعمت مصر البيان الختامي للقمة الذي أكد على تأييد استمرار الانتفاضة

¹ بيان الدورة التاسعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني. 12- 15/11/1988، موقع المجلس الوطني. متوفر على

الرابط: <http://goo.gl/5QY0r>

² موقع يا بيروت. تاريخ القمم العربية. مرجع سابق.

³ موقع القمة العربية على شبكة الانترنت. الدور المصري في التوصل لإعلان الدولة الفلسطينية. مرجع سابق.

ودعمها، وإدانة هجرة اليهود من الاتحاد السوفيتي إلى إسرائيل، وعلى عدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية، وإدانة قرار الكونجرس الأمريكي باعتبار القدس عاصمة لإسرائيل، وطالب البيان بتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني¹.

دخلت المنطقة منعطف خطير مع اندلاع أزمة وحرب الخليج الثانية عام 1991/1990، ولم تتوقف الجهود المصرية لدفع القضية الفلسطينية في إطار الاهتمام الدولي خلال الغزو العراقي لدولة الكويت، الذي سيطر علي مجريات الأحداث في المنطقة، حيث أكدت مصر "أن أحداث الغزو لا يجب أن تصرف الانتباه عن قضية الشعب الفلسطيني، لب الصراع في الشرق الأوسط"².

3.4.3.3 الموقف المصري من عملية السلام مؤتمر (مدريد) واتفاقية (أوسلو)

عارضت منظمة التحرير الفلسطينية الحرب على العراق، ودعت إلى حل الأزمة بالوساطة والحوار الأخوي، وتلافي التدخل الأجنبي في الأزمة، واختلفت في موقفها هذا عن مصر التي أيدت الحرب والموقف الأمريكي من الأزمة، وأرسلت قوات رمزية شاركت في الحرب على العراق، وشهدت العلاقات المصرية الفلسطينية توتراً، وخسرت المنظمة الدعم الكويتي، واتخذت دول الخليج موقفاً سلبياً من المنظمة، التي فسرت موقفها على أنه مساند للعراق، وعانت المنظمة من حصار مالي وسياسي نتيجة موقفها³، ومع انتهاء حرب الخليج الثانية بهزيمة العراق وخروجها من الكويت، وبعد جولات مكوكية لوزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر، بادر الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب بدعوة الدول العربية وإسرائيل للمشاركة في مؤتمر دولي للسلام في الشرق الوسط، برعاية الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وعقد المؤتمر في العاصمة الإسبانية (مدريد) حاملاً اسمها في 30 تشرين أول 1991، على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام، وقرارات مجلس الأمن الدولي (242) و(338)

¹ موقع القمة العربية على شبكة الانترنت. الدور المصري في التوصل لإعلان الدولة الفلسطينية. مرجع سابق.

² المرجع السابق.

³ نعيرات، رائد: القضية الفلسطينية بين حرب الخليج الثانية وانتفاضة الأقصى. في: دراسات فلسطينية، مرجع سابق. ص218.

و(425)، أيدت مصر مبادرة الرئيس الأمريكي، وشملت المشاركة العربية سوريا والأردن ولبنان، بينما شارك الفلسطينيون بوفد فلسطيني يمثل سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، ضمن الوفد الأردني الفلسطيني المشترك، بالإضافة إلى مشاركة مصر ودول المغرب العربي، ودول مجلس التعاون الخليجي.

أيدت مصر المؤتمر، وشاركت فيه، كما حثت منظمة التحرير على الموافقة على صيغة التمثيل الفلسطيني في المؤتمر، الذي اعتبرته قراراً صعباً، لكنه شجاعاً، كما أكد وزير الخارجية المصري عمرو موسى في كلمته في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر على ضرورة الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، وتنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي (242) و(338) و(425)، وعلى عدم شرعية المستوطنات المقامة في تلك الأراضي، وعلى خصوصية وضع مدينة القدس، وأكد على دور مصر المركزي في السعي نحو السلام الشامل في الشرق الأوسط، وفي السعي نحو تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وعلى رأسها حقه في تقرير مصيره¹.

واستمرت المساندة المصرية للمواقف الفلسطينية في جلسات التفاوض بين الوفود، ثم أيدت مصر اتفاقية (أوسلو) التي توصلت إليها منظمة التحرير الفلسطينية مع حكومة (رابين) عام 1993، وشاركت مصر في مراسم التوقيع على الاتفاق في 13/9/1993 في واشنطن، وأيدت مبادئ الاتفاق التي أكدت على أن "هدف المفاوضات بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية هو تشكيل سلطة فلسطينية انتقالية منتخبة لمرحلة انتقالية لا تتعدى خمس سنوات تؤدي إلى تسوية نهائية علي أساس قرارات مجلس الأمن الدولي"². واستمر الدور المصري البارز في دعم موقف المنظمة في المفاوضات، واستضافت مصر جلسات المفاوضات بين الوفدين الفلسطيني والإسرائيلي، حتى تم التوصل لاتفاق القاهرة (غزة-أريحا)، الذي يعتبر

¹ كلمة وزير الخارجية المصري عمرو موسى في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر مدريد للسلام في الشرق الوسط. بتاريخ (1991/10/30). متوفرة في: مجلة الدراسات الفلسطينية. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية. مج2. 8/خريف1991. ص195.

² اتفاق إعلان المبادئ المشترك بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل. (اتفاق أوسلو). 13/9/1993.

اتفاقاً تنفيذياً للمرحلة الأولى من إعلان المبادئ (اتفاق أوسلو)، وتم توقيعه في القاهرة برعاية الرئيس المصري، وبموجبه تسلمت السلطة الوطنية الفلسطينية مهامها المنصوص عليها في الاتفاق في منطقة غزة وأريحا، وتشكلت بعد ذلك سلطة حكومية ذاتية انتقالية فلسطينية مكونة من 24 عضواً من داخل وخارج قطاع غزة والضفة الغربية، كما تم الاتفاق على تشكيل قوة شرطة فلسطينية¹.

وكان لمصر دور بارز في التوصل لاتفاق طابا (أوسلو2) عام 1995، حيث رعت المفاوضات بين الجانبين، حتى تم التوصل لهذا الاتفاق وتوقيعه بشكله النهائي في العاصمة الأمريكية واشنطن، بحضور الرئيس المصري مبارك، وبموجبه تم توسيع ولاية السلطة الوطنية الفلسطينية لتشمل مدن الضفة الغربية، باستثناء الخليل - وإعادة انتشار الجيش الإسرائيلي خارج هذه المدن. وفي العام 1997، ونتيجة للجهود المصرية تم التوقيع على اتفاق الخليل حول الإطار العام للترتيبات الأمنية في مدينة الخليل والمراحل التالية من إعادة الانتشار.

استمرت مصر في جهودها الحثيثة من أجل دفع عملية السلام في المنطقة، وبشكل خاص على المسار الفلسطيني، الذي يعتبر الأكثر صعوبة وتعقيداً، وطرحت في ايار من عام 1998 المبادرة المصرية الفرنسية، نتيجة تعثر عملية السلام على المسار الفلسطيني، حيث وجه الرئيسان مبارك وشيراك دعوتهما إلي عقد مؤتمر دولي لإنقاذ عملية السلام بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وإيجاد آلية جديدة تضمن تنفيذ هذه الاتفاقات وفقاً لمؤتمر (مدريد)، التي تقوم على مبدأ الأرض مقابل السلام². وخلال انعقاد قمة كامب ديفيد الثانية في تموز 2000 دعمت مصر الموقف الفلسطيني، وأجرى الرئيس مبارك مشاورات مع الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات قبيل انعقاد القمة، التي فشلت في الوصول إلى اتفاق على قضايا الوضع الدائم المؤجلة وفقاً لاتفاق (أوسلو).

¹ مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. الخلفية التاريخية للانتخابات الفلسطينية. (دون تاريخ نشر) متوفر على الرابط: <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=5110>

² موقع القمة العربية على شبكة الانترنت. الدور المصري حتى التوصل لاتفاقية أوسلو. (دون تاريخ نشر). متوفر على الرابط: <http://www.sis.gov.eg/VR/arab2008/arabic/html/06.htm>

4.4.3.3 الموقف المصري إبان الانتفاضة الفلسطينية الثانية (انتفاضة الأقصى 2000)

اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الثانية في أيلول 2000، نتيجة تعثر عملية السلام، وما رافقها من سياسات إسرائيلية كاستمرار الاستيطان وتهويد القدس، وجاءت زيارة زعيم المعارضة الإسرائيلية آنذاك (أرنيل شارون) للأقصى لتفجر الأوضاع، ودخلت القضية الفلسطينية في تطورات ميدانية وسياسية خطيرة. سعت مصر إلى تهدئة الأجواء لإحياء عملية السلام وكثفت مصر جهودها واتصالاتها مع مختلف الأطراف، لاحتواء الوضع المتدهور في الأراضي الفلسطينية، وتمهيد الطريق لاستئناف مفاوضات السلام، وللحفاظ على المكتسبات الإيجابية التي تم التوصل إليها على المسار الفلسطيني، ففي أكتوبر 2000 بادرت مصر بعقد قمة في شرم الشيخ، التي شارك فيها الرئيس الأمريكي آنذاك بيل كلينتون، والأمين العام للأمم المتحدة، لبحث إمكانية انسحاب القوات الإسرائيلية إلى أماكن تمركزها قبل تفجر الانتفاضة، وإنهاء الحصار الإسرائيلي المفروض على الأراضي الفلسطينية.

في تشرين ثاني 2000 أصدر الرئيس المصري بعد ذلك قراراً باستدعاء السفير المصري لدى إسرائيل، احتجاجاً على استخدام إسرائيل القوة المفرطة ضد الفلسطينيين وطرح مصر والأردن في آذار 2001 مبادرة لوقف العنف واستئناف مفاوضات السلام، وتنفيذ التسويات والتفاهات الأمنية التي تم الاتفاق عليها بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، وأن يلتزم الإتحاد الأوروبي والسكرتير العام للأمم المتحدة ومصر والأردن، بمتابعة ومراقبة عمليات التنفيذ، مع ضرورة وقف الاستيطان وتوفير الحماية للأماكن المقدسة¹. وعقب عملية السور الوافي التي نفذها الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية، والتي أذنتها مصر في حينها، اقترح الرئيس مبارك أن يتم إعلان إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في عام 2003، على أن تعقب ذلك مفاوضات الوضع النهائي على مدى عامين حول القضايا الشائكة مثل القدس والمستوطنات

¹ موقع القمة العربية على شبكة الانترنت. دور مصر في إقرار خارطة الطريق وطرح المبادرة المصرية للاسحاب الإسرائيلي. (دون تاريخ نشر). متوفر على الرابط:

واللاجئين والحدود والمياه، مع مراعاة وضع قرار الأمم المتحدة رقم 1397 موضع التنفيذ، والذي يدعو للمرة الأولى إلى ضرورة قيام دولة فلسطينية بجانب إسرائيل.

من جهة أخرى، أيدت مصر وثيقة جنيف غير الرسمية بين الإسرائيليين والفلسطينيين في العام 2003 باعتبارها نموذج سلام متوازن من شأنه إنهاء الصراع بين الجانبين، وضمان استقرار المنطقة، كما أن مصر كانت قد بذلت جهوداً كبيرة في المساعي التي أدت إلى إقرار خطة خارطة الطريق الدولية، التي تتبناها اللجنة الرباعية للسلام في الشرق الأوسط، والتي تتضمن رؤية شاملة لحل القضية الفلسطينية، التي كان من المفترض أن تقود إلى إقامة الدولة الفلسطينية بحلول عام 2005¹، ولا زالت خطة خارطة الطريق، هي مشروع السلام الدولي المطروح على الطاولة الآن لحل القضية الفلسطينية. كما أيدت مصر ودعمت المبادرة العربية التي أقرتها القمة العربية في بيروت 2002، بهدف تحقيق تسوية شاملة للصراع العربي الإسرائيلي، وبرغم من عدم حضور الرئيس مبارك القمة، إلا أنه كلف رئيس الوزراء المصري بحضورها، وتأييد المبادرة السعودية، التي أقرتها القمة، وقد علنت مصر عدم حضر مبارك للقمة بسبب ارتباطات داخلية².

كما أيدت مصر استعدادها لدعم خطة "فك الارتباط الإسرائيلي" عن قطاع غزة، التي طرحها (أريئيل شارون) رئيس الوزراء الإسرائيلي في العام 2004، على أن تكون تلك الخطة في إطار رؤية شاملة وواضحة لحل القضية الفلسطينية، واعتبرت أن انسحاب إسرائيل من أي جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة يُعد مكسباً للفلسطينيين، وأن الخطة يمكن أن تكون فرصة حقيقية لوقف العنف وإعادة عملية السلام إلى مسارها الصحيح، وذلك بالعمل على وضع الخطة في سياق تطبيق خريطة الطريق المدعومة دولياً من قبل اللجنة الرباعية، مع العمل على تقوية

¹ موقع القمة العربية على شبكة الانترنت. دور مصر في إقرار خارطة الطريق وطرح المبادرة المصرية للاسحاب الإسرائيلي. مصدر سابق.

² موقع شبكة الجزيرة. مبارك يعلن رسمياً عدم المشاركة في قمة بيروت. (2002/3/26) متوفر على الرابط: <http://www.aljazeera.net/news/pages/72d14dbb-b6b9-48e1-8674-5991143f8485>

وتعزيز السلطة الفلسطينية، لكي تصبح شريكاً مؤهلاً وفاعلاً في العملية السياسية، وأبدت مصر استعدادها للقيام بدورها في تنفيذ تلك الخطة وفقاً للشروط التالية¹:

- أن يكون الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة كاملاً، بما في ذلك المستوطنات.
- أن يكون الانسحاب من غزة مرحلة من مراحل تنفيذ الانسحاب الكامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967.
- التأكيد على وجود تواصل كامل بين غزة والضفة الغربية يضمن حرية الحركة والتنقل للفلسطينيين.
- أن يكون قطاع غزة مفتوحاً على العالم، وتشغيل ميناء ومطار غزة.
- أن تتعهد إسرائيل بعدم العودة لاحتلال غزة مرة أخرى.

وفيما يتعلق بالموقف المصري من حصار عرفات، فقد أدانت مصر الحصار الذي فرضته إسرائيل على عرفات، ودعت إلى ضرورة السماح له بالتحرك، لكن الرئيس مبارك نصح ياسر عرفات بعدم الخروج من رام الله لحضور القمة العربية المنعقدة في بيروت، خوفاً من رفض إسرائيل السماح له بالعودة، خاصة وأن الوضع الأمني في الأراضي الفلسطينية كان مرشحاً للتدهور، مما قد يعطي إسرائيل مبرراً لعدم السماح لعرفات بالعودة إلى رام الله². ورفضت مصر محاولات إقصاء عرفات، وفي هذا الصدد قال الرئيس المصري أن "عرفات هو الوحيد القادر على جمع الشعب الفلسطيني حول خيار السلام العادل"³.

وأثناء مرض الرئيس الراحل ياسر عرفات، طالب الرئيس مبارك من الحكومة الإسرائيلية بضرورة السماح بعودة الرئيس عرفات إلى رام الله بعد انتهاء فترة علاجه في

¹ موقع القمة العربية على شبكة الانترنت. دور مصر في إقرار خارطة الطريق وطرح المبادرة المصرية للانسحاب الإسرائيلي. مرجع سابق.

² موقع شبكة الجزيرة. مبارك يعلن رسمياً عدم المشاركة في قمة بيروت. مرجع سابق.

³ موقع مؤسسة ياسر عرفات. إسرائيل: كيف نتخلص من عرفات. (2004/4/29). متوفر على الرابط:

http://www.yaf.ps/ya/life_details.php?start=28

باريس، لكنه في 31 تشرين أول 2004، أكد على استعداد مصر لاستضافة اجتماع للفصائل الفلسطينية يهدف إلى بدء حوار لتحديد مجلس لإدارة شؤون البلاد وعملية السلام، وذلك في فترة ما بعد عرفات من أجل إنعاش العملية السلمية على هذا المسار¹. وحينما أعلن عن وفاة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، نعاه الرئيس مبارك، بوصفه مناضلاً ضد الاحتلال وساعياً للسلام، كما استضافت مصر مراسم تشييع جنازة الرئيس ياسر عرفات بناء على رغبة القيادة الفلسطينية، وتقديراً لمكانة مصر ودورها البارز في تاريخ القضية الفلسطينية، وتقديمها الرئيس مبارك وعشرات من القادة وكبار المسؤولين في دول العالم.

أما فيما يتعلق بموقف مصر من نتائج الانتخابات التشريعية الثانية، التي جرت مطلع العام 2006، فقد صرح الرئيس مبارك للفتاة الأولى للتلفزيون الإسرائيلي أن حماس منتخبة من الشعب الفلسطيني ولا بد من إعطائها الفرصة، وأن تكليف حماس بتشكيل الحكومة الفلسطينية جاء بعد أن انتخبها الشعب الفلسطيني، وأن أي محاولة لإسقاط حكومتها تعتبر نوعاً من الخطأ، ودعا وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط إلى بلورة موقف فلسطيني موحد يعتمد على مبادئ المبادرة العربية، وقرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية، وخريطة الطريق، واعتماد لغة المفاوضات وسيلة وحيدة لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي². كما دعمت مصر جهود الأطراف للتوصل إلى هدنة بين الفصائل الفلسطينية وإسرائيل، ووقف العنف بين الجانبين، وفي هذا السياق كلف مبارك مدير المخابرات المصرية عمر سليمان لمتابعة تطورات ملف التهدئة بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية.

لقد شكل فوز حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006 صدمة للكثيرين، حتى أن مصر بدت في حالة ارباك من نتائج هذه الانتخابات، وكانت في أحيان كثيرة تحاول التقليل من هول الصدمة التي أدت بحماس الصعود إلى سدة الحكم، وفي إحدى تصريحاته

¹ موقع القمة العربية على شبكة الانترنت. دور مصر في إقرار خارطة الطريق وطرح المبادرة المصرية للاسحاب الإسرائيلي. مرجع سابق.

² موقع القمة العربية. الموقف المصري حيال خريطة الطريق والجدار العازل. (دون تاريخ نشر). متوفر على الرابط:

<http://www.sis.gov.eg/VR/arab2008/arabic/html/08.htm>

لصحيفة (يديعوت أحرونوت) العبرية بعد أيام قليلة من نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية قال الرئيس حسني مبارك أن حركة حماس راغبة في السلام، وتريد أن يعيش الفلسطينيون في سلام¹. وفي تصريح آخر له خلال مقابلة له في أيار عام 2007 مع صحيفة (هآرتس) الإسرائيلية قال مبارك أن القيادة المصرية في خسارة من أمرها بالنسبة لمستقبل القطاع وأن مصر لا تقبل حماس في السلطة، وقال أيضاً بأن مصر تبذل جهوداً كبيرة لإنهاء حكم حماس في القطاع².

وأثناء الحرب الأخيرة على قطاع غزة، نهاية عام 2008 وبداية عام 2009، كثف الرئيس مبارك اتصالاته الهادفة إلى وقف العدوان الإسرائيلي، والتقى مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس أبو مازن، كما أجرى عدة اتصالات مع زعماء عرب وغربيين، تركزت تلك الاتصالات على الجهود المصرية والإقليمية والدولية لوقف العدوان الإسرائيلي، واحتواء الموقف، وقد بحث الرئيس مبارك مع الرئيس أبو مازن أثناء الحرب، التطورات على الساحة في ضوء الاعتداءات الإسرائيلية على غزة، والجهود المصرية لوقف إطلاق النار، والعمل على عودة الهدوء، ورفع المعاناة وتحقيق وحدة الصف الفلسطيني³.

وعلى صعيد الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، إعلامياً طالبت مصر بضرورة رفع الحصار، وفي هذا السياق، طالب وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط، من (تسيبي ليفني) وزيرة خارجية إسرائيل، ضرورة وصول الأغذية والخدمات من مياه وكهرباء إلى غزة، وطالب بأن تتحرك إسرائيل نحو السلطة الوطنية الفلسطينية، بما يحقق التهدئة، ويوفر الأجواء لاستئناف عملية السلام، ووقف لعمليات الاستيطان والجدار العازل، واقتحام المدن، ورفع

¹ خلف، خلف: الدور المصري في القضية الفلسطينية أحداث ومواقف. موقع عرب نت5. (2008/2/10). متوفر على الرابط: <http://www.arabnet5.com/news.asp?c=2&id=11750>

² موقع صحيفة هآرتس الإسرائيلية. مقابلة أجراها الصحفي (باراك رافيد) مع الرئيس حسني مبارك. تاريخ النشر <http://www.haaretz.com/news/mubarak-hamas-will-never-sign-a-peace-agreement-with-israel-1.220793>

³ أبو هلال، إيهاب: مصر الشقيقة والقضية الفلسطينية. موقع الدكتور طارق السويدان. (2010/10/18). متوفر على الرابط: <http://www.suwaitan.com/vb1/archive/index.php/t-51237.html>

الحواجز¹. في المقابل يرى الكثيرون أن النظام المصري في عهد الرئيس حسني مبارك كان شريكاً للاحتلال الإسرائيلي في حصار غزة، رغم سماحه لبعض القوافل الإنسانية والتضامنية بالدخول لقطاع غزة استجابة لضغط الرأي العام المصري والعرب، ويدلّل البعض على ذلك ببناء السلطات المصرية للجدار الفولاذي على طول حدودها مع قطاع غزة، وتدمير أنفاق، ومنع إدخال المواد الغذائية والطبية إلا عبر طريق معبر كرم أبو سالم الذي تسيطر عليه إسرائيل².

أما على صعيد الحوار الفلسطيني، والموقف من الانقسام الفلسطيني بعد الانتخابات التشريعية الثانية، فقد بذلت مصر ولا زالت تبذل الجهود والمسااعي الهادفة إلى تحقيق المصالحة الفلسطينية الداخلية، حيث استضافت ورعت جلسات الحوار الفلسطيني في جولات متكررة منذ تشرين ثاني 2002، وحتى الوقت الراهن، لمساعدة الفصائل الفلسطينية على الوفاق، والتوحد خلف برنامج وطني، كمقدمة نحو إحفاق الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وموضوع الحوار الوطني الفلسطيني، والدور المصري فيه، سيتم تناوله بشكل مفصل في الفصل الرابع.

5.3.3 ملامح عامة للموقف المصري من القضية الفلسطينية

من خلال استعراض تطور الموقف المصري من القضية الفلسطينية، منذ الحرب العالمية الأولى وحتى العقد الأول من القرن العشرين، يمكن للباحث إجمال عدد من الملاحظات التي شكلت ملامح هذا الموقف على مدار قرن كامل من الزمان، وذلك على النحو التالي:

- هناك جملة من العوامل المشتركة والمتداخلة، التي أسهمت في تحديد موقف مصر من القضية الفلسطينية، وتطوره عبر العقود الماضية، مثل عامل الجغرافيا السياسية، والعامل القومي والديني، وعامل الأمن الوطني المصري، والأمن القومي العربي، الأمر الذي يجعل من ارتباط مصر بالقضية الفلسطينية، ارتباطاً دائماً، لكن هذه العوامل لم تسهم في

¹ موقع القمة العربية. موقف مصر من الحصار الإسرائيلي على غزة. (دون تاريخ نشر). متوفر على الرابط: <http://www.sis.gov.eg/VR/arab2008/arabic/html/09.htm>

² فياض، أحمد: توقع كسر حصار غزة بعد مبارك. موقع الجزيرة نت. (2011/2/16). متوفر على الرابط: <http://aljazeera.net/news/pages/106a30a4-d601-48a1-a484-ae1c220748fe>

بلورة موقف مصري ثابت من القضية الفلسطينية على مدار العقود الماضية، إذ تعرض الموقف المصري للتطور والتغير على مدار تلك العقود.

- ارتبط موقف مصر على مدار الفترة الماضية بطبيعة نظام الحكم، وبشخص الحاكم؛ فكان للعهد الملكي ما قبل ثورة تموز/يوليو 1952، سماته وخصائصه، التي تبدلت مع وصول جمال عبد الناصر إلى الحكم، ثم عهد الرئيس السادات الذي شهد فيه موقف مصر من القضية الفلسطينية تحولاً كبيراً، خاصة بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل، ثم عهد الرئيس مبارك، الذي اتسم بالتركيز على جهود التسوية السلمية للصراع.

- اتسم الموقف المصري بنوع من السلبية في الحقبة ما قبل ثورة العام 1936، من خلال إتباع سياسة أقرب للحياد منها للتدخل في الشأن الفلسطيني، وبدأ يتطور هذا الموقف نحو التدخل المباشر في القضية الفلسطينية مع بداية الأربعينات، وصولاً إلى إرسال قوات مصرية للمشاركة في حرب العام 1948.

- كانت فترة الرئيس جمال عبد الناصر، الفترة التي حظيت فيها القضية الفلسطينية بالاهتمام الأبرز في التاريخ المصري، نتيجة مواقف عبد الناصر القومية، ورفضه لسياسة الاستعمار والصهيونية، والنظر إلى القضية الفلسطينية على أنها قضية قومية عربية، تستوجب حشد الطاقات العربية نحو تحرير فلسطين.

- بعد هزيمة حزيران 1967، بدأ الموقف المصري يشهد تراجعاً، فبعد أن كان الرفض المطلق لفكرة الحل السلمي والاعتراف بإسرائيل، وقبول القرارات والمبادرات السلمية الهادفة إلى ذلك، كقرار التقسيم، هو سمة المرحلة ما قبل الحرب، إلا أن المرحلة اللاحقة للحرب شهدت قبولاً بتلك المبادرات والقرارات القائمة على تقبل وجود دولة إسرائيل في المنطقة، مثل قرار مجلس الأمن الدولي (242) ومبادرة (روجرز)، وصولاً إلى الاعتراف المصري الرسمي بإسرائيل بموجب اتفاقيات كامب ديفيد، وما تلاها من تركيز الجهد المصري نحو تحقيق تسوية سلمية للصراع العربي الإسرائيلي.

- شهدت فترة الرئيس السادات تراجعاً في الموقف المصري تجاه القضية الفلسطينية، خاصة بعد إبرام سلام منفرد مع إسرائيل، دون حل القضية الفلسطينية، وتأجيلها إلى ما بعد حل مشاكل مصر مع إسرائيل، مما يعني أن الموقف المصري من القضية الفلسطينية ابتعد عن الموقف القومي الذي مثله الرئيس عبد الناصر.

- شهد عهد الرئيس مبارك تسارعاً في النشاط الدبلوماسي والسياسي المصري لصالح موضوع التسوية السياسية الشاملة، وبذلت مصر جهوداً متواصلة لدعم ومساندة القيادة الفلسطينية نحو العمل السياسي، ووقف العمليات المسلحة، وفي هذا الإطار دعمت مبادرة السلام الفلسطينية التي أعلنها المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشر بالجزائر عام 1988، ودعمت مشاركة الفلسطينيين في مؤتمر (مدريد) للسلام في الشرق الأوسط عام 1991، وحظي اتفاق (أوسلو) بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية عام 1993 بدعم مصري كامل، واستضافت مصر جلسات المفاوضات بين الجانبين لتطبيق اتفاق (أوسلو)، ورعت التوقيع على الاتفاق المرحلي المعروف بغزة - أريحا، في القاهرة.

- ارتبط الموقف المصري تجاه القضية الفلسطينية في عهد الرئيس مبارك بمحددات متعلقة بتأثير اتفاقية كامب ديفيد عليه، وبعلاقة مصر المتصاعدة مع الغرب، وفي مقدمته الولايات المتحدة الأمريكية.

إجمالاً يمكن القول أن الدور المصري تجاه القضية الفلسطينية اتخذ أشكالاً متعددة، بحسب ظروف كل مرحلة، وما تمليه من متطلبات تفرض نفسها على السياسة المصرية في المنطقة، وتجاه الصراع العربي الإسرائيلي، وجوهره القضية الفلسطينية.

الفصل الرابع
الدور المصري
في الحوار الوطني الفلسطيني

الفصل الرابع

الدور المصري في الحوار الوطني الفلسطيني

1.4 مقدمة

يُعتبر الدور المصري، هو الأبرز في الوساطة والرعاية للحوار الوطني الفلسطيني، فمنذ انطلاق جولات الحوار في القاهرة في تشرين ثاني 2002، احتضنت القاهرة معظم جولات الحوار، وتم التوصل لتفاهم حول العديد من القضايا الخلافية بين الأطراف الفلسطينية بوساطة مصرية. وبرغم التحديات الكثيرة التي واجهت الوساطة والرعاية المصرية للحوار الفلسطيني، إلا أن القاهرة استمرت في سعيها الحثيث، وبجهود متواصلة من أجل التوصل إلى اتفاق يضع الفلسطينيين على طريق الوحدة الوطنية، ويُهيئ ما بينهم من خلافات أدت إلى حالة الانقسام التي تشهدها الساحة الفلسطينية، حيث تأتي هذه المساعي والجهود بشكل أساسي، انطلاقاً من حرص مصر على تأمين الهدوء والاستقرار على بوابتها الشرقية، بما يحفظ أمنها القومي، وينسجم كذلك مع رؤية مصر لنفسها كلاعب إقليمي مهم في ملفات المنطقة، والتي يأتي الملف الفلسطيني، بما فيه ملف المصالحة على رأسها.

يتطرق هذا الفصل إلى الدور المصري في الحوار الوطني الفلسطيني، والذي يأتي استكمالاً للدور الذي لعبته مصر نحو القضية الفلسطينية على مدار العقود الماضية. يتناول الفصل في البداية طبيعة الدور المصري ومنطلقاته في الحوار الوطني الفلسطيني، مع التركيز على منطلق الأمن القومي المصري وعلاقته برعاية مصر ودورها في الحوار الوطني، بالإضافة إلى انسجام هذا الدور مع نظرة مصر لنفسها كلاعب إقليمي هام في المنطقة، ثم يتطرق الفصل إلى أهمية الدور المصري لأطراف الحوار الفلسطيني، خاصة حركتي فتح وحماس، ثم يتناول بشكل مقتضب الجهود المصرية التي بُذلت في المصالحة الفلسطينية، وفي الختام يعالج الفصل أهم التحديات والصعوبات التي واجهت الدور المصري، والآفاق المستقبلية في انجاح هذا الدور.

2.4 طبيعة الدور المصري في الحوار الوطني الفلسطيني

يُوصف الدور المصري في الحوار الوطني الفلسطيني، بأنه دور الوسيط والراعي، وكثيراً ما تُستخدم تلك الكلمة من قبل طرفي الحوار في فتح وحماس، والفصائل الفلسطينية الأخرى، من خلال استخدامهم عبارة " الوسيط المصري"، وهو يعني أن دور مصر في الحوار الوطني الفلسطيني هو الوساطة بين الأطراف، من أجل مساعدتها على تذليل العقبات، التي تعترض سبيل التوصل إلى تفاهم و اتفاق بينها، وقد أشار الباحث في الإطار النظري لهذه الدراسة إلى تعريف الوساطة، التي تقتصر وظيفتها على تسهيل وبناء جسور للمناقشة بين أطراف النزاع، من خلال محاور أساسية، تتمثل بشكل أساسي في تأسيس سبل للمناقشة بصورة تُرضي أطراف النزاع، وتشعرهم بالمسؤولية الملقاة على كاهلهم، وتشجّعهم على المناقشة وتبادل الآراء، وقد تشمل الوساطة أيضاً تقديم النصائح والأفكار والمقترحات.

مارست مصر وساطتها بين الأطراف الفلسطينية، منذ انطلاق جولات الحوار الفلسطيني في تشرين ثاني 2002 في القاهرة، لحل الخلافات الفلسطينية، وهي كوسيط في الحوار الوطني الفلسطيني، لا تتمتع بسلطة فرض الحلول على الأطراف، ويقتصر دورها فقط على تقديم النصائح والمقترحات والأوراق، ليبقى حل القضايا العالقة والتوصل إلى اتفاق من مهمة أطراف الحوار، وفي هذا الصدد قامت مصر بدعوة الأطراف لجولات الحوار في القاهرة، وقدمت التسهيلات اللازمة، ووفرت الأماكن المناسبة لانعقاد جلسات الحوار، ونظمت الجلسات، وحضور الصحافة والإعلام، كما أسهمت في تقديم النصح والإرشاد للأطراف، وقدمت العديد من المقترحات والأوراق، كان آخرها الورقة المصرية المعدلة، التي عرضتها في تشرين اول 2009، والتي استند إليها الاتفاق بين حركتي فتح وحماس، في القاهرة في نيسان 2011، ثم في الدوحة في شباط 2012.

رغم وصف الدور المصري بالوسيط والراعي في الحوار الفلسطيني، إلا أنه تجاوز مستوى الوساطة بتعريفها المجرد، وتعداه إلى مستوى تقديم المقترحات والحلول والمخارج، والضغط من أجل دفع حركتي فتح وحماس لقبولها، ويرجع ذلك إلى طول الفترة الزمنية للحوار

الوطني الفلسطيني دون التوصل إلى اتفاق نهائي بين الأطراف، وإلى خشية مصر من أن إخفاق جهود إنهاء الانقسام الفلسطيني، سيؤثر سلباً على الأمن القومي المصري، وهو ما دفع مصر إلى الإصرار على ضرورة إنهاء الانقسام، لقناعتها بأن استمرار الانقسام الفلسطيني يضر بالفلسطينيين ومصر والمنطقة، ويمثل تهديداً لأمن المنطقة.

بناء على ذلك، ترى القاهرة أن إخفاق حركتي فتح وحماس في التوصل إلى اتفاق يُبهي الانقسام، يستوجب دوراً مصرياً أكبر، يتجاوز الوساطة وتوفير المكان واستضافة الطرفين، إلى مستوى تقديم المقترحات المحددة، والمخارج الممكنة للملفات العالقة، وتمريها لدى الطرفين، وحتى الضغط أحياناً وممارسة بعض أدواته، بدل الاكتفاء بدور الوسيط والمستضيف¹. هذا أيضاً ما يؤكد موقف عمر سليمان مدير المخابرات المصرية السابق، الذي أكد عقب انتهاء جولة الحوار الخامسة في مارس 2009، دون توصل الأطراف إلى تفاهات ملموسة، حيث عبّر سليمان عن امتعاض مصر بسبب تأخر الأطراف في التوصل لاتفاق، مؤكداً أن مصر ليست مكاناً للضيافة فقط، وإنما هي صاحبة دور ومسؤولية، وبأن على الأطراف أن تتدبر أمورها قبل موعد جولة الحوار القادمة، معتبراً أن عدم اتفاق الطرفين سيدفع مصر نحو فرض الاتفاق عليهما².

من هنا جاءت المقترحات المصرية التوفيقية، التي تضمنتها الورقة المصرية، والتي عُرضت على الفصائل الفلسطينية التي أبدت بدورها ملاحظتها عليها، حيث تم تعديل هذه الورقة، لتخرج بالشكل المعدّل في تشرين أول 2009، في انتظار توقيع الأطراف عليها، وقد وقّعتها حركة فتح، وامتعت حركة حماس حينها عن التوقيع، بحجة عدم أخذ جميع ملاحظاتها بعين الاعتبار. ومن جانبها أصرت مصر على ضرورة توقيع الورقة، ومعالجة أي ملاحظات عليها أثناء التطبيق.

¹ عبد الجواد، جمال: الدور المصري في الحوار الفلسطيني تجاوز الوساطة إلى اقتراح المخارج. موقع وكالة فلسطين اليوم. (2009/5/18). متوفر على الرابط المختصر التالي: <http://goo.gl/rwrW2>

² عوكل، طلال: الحوار الفلسطيني - أين عليه أن ينتهي؟ موقع صحيفة البيان الإماراتية. (2009/7/4). متوفر على الرابط: <http://www.albayan.ae/opinions/1241102738081-2009-07-04-1.450162>

3.4 منطلقات ودوافع الدور المصري في الحوار الوطني الفلسطيني

لا شك أن مصر معنيةٌ بالملف الفلسطيني، نتيجة عوامل عدة تطرق إليها الباحث في سياق الفصل السابق من هذه الدراسة. يعتمد الموقف المصري حسب التصريحات الرسمية، الصادرة عن المسؤولين المصريين، على تقديم كل مساعدة ممكنة لرفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني، واستغلال كل فرصة متاحة من أجل استئناف مفاوضات السلام وفق خريطة الطريق، والقرارات الدولية التي أكدت على الحقوق الفلسطينية المشروعة. ومن المهم هنا الإشارة إلى منطلقات الدور المصري، والعوامل المؤثرة فيه، ولتغطية هذا المحور، سيعرض الباحث في البداية مجموعة من المنطلقات والدوافع العامة التي تؤثر في الدور المصري في الحوار الفلسطيني، ثم يستعرض أهمية منطلق الأمن القومي، ورؤية مصر لنفسها كلاعب إقليمي مهم في المنطقة، بالنسبة لموقف ودور مصر في الحوار الفلسطيني.

1.3.4 منطلقات ودوافع عامة

هناك مصلحة مصرية في رعايتها لجلسات الحوار الوطني الفلسطيني، ولعب دور الوسيط المؤثر والفعال بين الفصائل الفلسطينية، فضلاً عن كونها أكبر دولة عربية، وعلى تماس مباشر مع القضية الفلسطينية منذ نشأتها، وكان لها دور مميز في الصراع العربي الإسرائيلي، وخاضت أربع حروب مع إسرائيل، كما أن هناك مصالح مصرية متداخلة مع فلسطين وغزة بشكل خاص، تلعب دور الدافع والمحرك لمصر، للقيام بدور مهم في القضية الفلسطينية بشكل عام، والحوار الوطني الفلسطيني بشكل خاص. هناك العديد من الدوافع وراء الدور المصري في رعاية الحوار الفلسطيني، تشكل منطلقات هامة، يمكن من خلالها فهم طبيعة الدور المصري ومهامه، منها دوافع ومنطلقات عامة، قد تشترك فيها مصر مع بعض الأطراف العربية الأخرى، ومنها ما هو مرتبط بالأمن القومي المصري، ومنها ما هو على علاقة بنظرة مصر لنفسها كلاعب إقليمي هام وبارز في المنطقة، ويمكننا إجمال أهم المحددات والمنطلقات العامة للدور المصري في الحوار الوطني الفلسطيني فيما يلي¹:

¹ مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. مصر وحماس - تقرير معلومات (7). مرجع سابق. ص 7-8.

- تتطلق مصر في رعايتها للحوار الوطني الفلسطيني، وإدارتها له، ووساطتها بين الأطراف الفلسطينية، من خلال نظرتها للقضية الفلسطينية، الذي يأتي دورها فيها مرتبطاً بدورها الإقليمي والعربي والإسلامي، ومن خلال المسؤوليات القومية المصرية تجاه القضية الفلسطينية، وهي بذلك تسعى إلى تعزيز ثقلها القومي والإقليمي والمحوري في المنطقة.
- يلعب الأمن القومي المصري دوراً هاماً، في تحريك ودفع مصر، نحو لعب دور مؤثر في موضوع الحوار الوطني الفلسطيني، خاصة وأن الموضوع يتعلق ببوابتها الشرقية، والخشية من انكشافها، إذا ما وجدت أخطاراً كامنة فيها.
- من الجدير هنا الإشارة إلى التزام مصر بمسار العملية السلمية، خاصة منذ عقد اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل، وتحاول من خلال وساطتها مراعاة التزامها تجاه العملية السلمية ومسار التسوية التي تتفق ورؤية الغرب وشروط الرباعية الدولية، وذلك من خلال الإسهام في ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي، وتهيئته لاستئناف المفاوضات السلمية، وهو ما ينسجم تمامً مع الرؤية الأمريكية للمنطقة.
- إلتزام مصر بمسار التسوية انعكس بالإيجاب على علاقتها مع القيادات الفلسطينية وحركة فتح، التي سارت بدورها في مسار التسوية، لكن هذا الإلتزام انعكس بالسلب على علاقتها ونظرتها للفصائل التي ترفض مسار التسوية، وترى مصر أن هذا الرفض من قبل تلك الفصائل يعتبر تعطيلاً لمسار التسوية الذي تلتزم به مصر وتدعمه، وبعداً عن الواقعية، وسوء تقدير للمعطيات الدولية والإقليمية، وكيفية التعاطي معها.
- الحرص المصري على متابعة الدور الأبوي والقائد، فيما يتعلق بالشأن الفلسطيني، والحرص على الحفاظ على العلاقات مع مختلف الأطراف الفلسطينية، بما فيها حماس، بغض النظر عن الخلافات السياسية معها. هذا بالإضافة لاستمرار مصر في مواجهة أية محاولات أو جهود إقليمية أخرى في التدخل في ملف الحوار كإيران أو تركيا أو السعودية، وحتى قطر.

- القلق المصري من حالة التفكك والترهل والفساد التي تشوب السلطة الوطنية الفلسطينية، وهو ما قد ينعكس على طبيعة الوضع الفلسطيني، ويُسهّل وصول الإسلاميين للحكم، وما يعنيه ذلك لمصر من تعثر مسار التسوية، وينعكس بالإيجاب على المعارضة المصرية بالداخل، التي تمثل حركة الإخوان المسلمين عمودها الفقري.

- برغم عدم رغبة مصر في التعاون والتعامل مع طرف فلسطيني، يعتبر امتداداً للإخوان المسلمين، إلا أنها وجدت نفسها مضطرة للتعامل مع حركة حماس، بسبب قوتها وشعبيتها ودخولها الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية، وفوزها بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي، حيث أصبحت حركة حماس من وجهة النظر المصرية طرفاً مهماً في الساحة الفلسطينية، لا يمكن إغفاله أو تجاوزه.

- هناك مسألة متعلقة برغبة إسرائيل، بإلقاء تبعات إدارة قطاع غزة على مصر، فضلاً عن وجود بعض الأصوات الإسرائيلية، الداعية إلى تهجير الفلسطينيين وتوطينهم في صحراء سيناء، الأمر الذي يجعل من استقرار الأوضاع الفلسطينية، والمساعدة على إنجاز قيام الدولة الفلسطينية، مسألة ذات أبعاد وطنية وإستراتيجية بالنسبة لمصر.

بالإضافة إلى ما سبق ذكره، فإن تقدير الموقف المصري، في الوساطة والرعاية للحوار الوطني الفلسطيني، يأتي في سياق يُراعي الاعتبارات المصرية القائمة تجاه القضية الفلسطينية ككل، ويفتح الآفاق تجاه مخارج سياسية وقانونية من المأزق الفلسطيني، والذي ظهر نتيجة حالة الانقسام الفلسطيني، في سبيل التوصل إلى صيغة توافقية، بما يخدم القضية الفلسطينية، ويرفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني، وذلك وفق الرؤية والتصوير المصري، وفي إطار الحرص على الدور القيادي لمنظمة التحرير الفلسطينية، مع محاولتها عدم قطع صلاتها مع الأطراف الفلسطينية الأخرى -على الأقل على المستوى الرسمي-. وكذلك تأثر مصر بموقفها من الظاهرة الإسلامية، حيث لا ترحب بتنامي تأثير حماس على القرار الفلسطيني، ولكنها قد تقبل

بدور فاعل لحماس دون السيطرة، وذلك انطلاقاً من تخوفات تثيرها قطاعات حساسة، تجاه التيارات الإسلامية بشكل عام¹.

ولهذا يحكم موقف مصر، من الحوار الوطني الفلسطيني، عدد من الاعتبارات، يأتي على رأسها موضوع الأمن القومي المصري، وارتباطه بما يجري في فلسطين بشكل عام، وغزة بشكل خاص، بالإضافة إلى نظرة مصر لذاتها كلاعب إقليمي مهم في ملفات المنطقة، التي تشكل القضية الفلسطينية أهم مفاصلها، بالإضافة إلى الخوف من نفوذ المعارضة الإسلامية في الداخل، والقلق إزاء النفوذ الإيراني المتنامي، والحرص على عدم إغضاب أمريكا وإسرائيل، هذا فضلاً عن تحكم مصر في الرئة الوحيدة الباقية لقطاع غزة، وهي معبر رفح البري، الذي يربط غزة بمصر، ومنها إلى العالم الخارجي، مما يجعل مصر معنية بشكل مباشر بالملف الفلسطيني بشكل عام، وملف الحوار بشكل خاص.

2.3.4 الدور المصري في الحوار الوطني الفلسطيني ومراعاة الأمن القومي المصري

مما لا شك فيه، وكما أشار الباحث سابقاً، أن العامل الأمني المتعلق بتأمين البوابة الشرقية لمصر من الأخطار، يعتبر مصلحة أمنية مباشرة لمصر، يرتبط بأمنها القومي بشكل مباشر، ولذا تعتبر مصر دائماً أن استقرار الأوضاع على حدودها الشرقية مع فلسطين (خاصة قطاع غزة) من الأهداف المهمة التي تسعى إلى تحقيقها.

في هذا السياق، يمكن فهم الدور المصري، في وساطتها ورعايتها للحوار الوطني الفلسطيني، وفهم الدافع الأمني من وراء ذلك، من خلال ما يُلاحظ من إسناد ملف الحوار الفلسطيني إلى جهاز المخابرات العامة المصرية. وهو ما يعني أن البعد الأمني متضخم وغير محدود في علاقة مصر بالحوار الوطني الفلسطيني، وبرغم اشتراك وزارة الخارجية المصرية في الملف، إلا أن المخابرات المصرية هي صاحبة اليد العليا في هذا الموضوع، وهذا دليل على

¹ جواد الحمد وبيان العمري: تقدير الموقف المصري تجاه حصار غزة وفتح معبر رفح. موقع مركز دراسات الشرق الأوسط. (2008/5/26) متوفر على الرابط: <http://www.mesc.com.jo/OurVision/2008/2.html>

مدى ارتباط الأمن القومي المصري، بما يجري في غزة، بل وما يجري من تطورات على صعيد القضية الفلسطينية بشكل عام¹.

كما أن هذا الترابط بين الأمن القومي المصري، مع ما يجري في فلسطين، يؤكد عليه باستمرار قادة مصر ومفكروها وسياسيوها، ودائماً ما يتردد أن الخطر على أمن مصر، والغزوات التي تعرضت لها عبر التاريخ، كانت تأتي من الشرق عبر فلسطين. كما تدرك مصر المخاطر الأمنية التي تواجهها من قبل إسرائيل، والتي كانت باستمرار تعمل على تحميل مصر الأعباء الأمنية والسياسية والاقتصادية، وغيرها من الأعباء الخاصة بقطاع غزة، هذا فضلاً عن الأصوات الإسرائيلية، التي تنادي بحل القضية الفلسطينية، من خلال مشروع توطين كبير للفلسطينيين في سيناء، والذي طُرح منذ خمسينيات القرن الماضي، بل أن مصر تدرك جيداً أن إسرائيل لا تريد إقامة دولة فلسطينية مستقلة، وتريد أن تتخلص من عبء قطاع غزة، وتحمله لمصر².

بالإضافة إلى ما سبق، تلعب حالة التوتر وعدم الاستقرار على حدود مصر الشرقية، دوراً مهماً في علاقة مصر بالحوار الوطني الفلسطيني، خاصة مع ازدياد عمليات التهريب عبر الحدود والأنفاق، وبعض أعمال العنف التي شهدتها الحدود بين سيناء وغزة، مما يخلق أعباءً أمنية جديدة على كاهل مصر، بالإضافة إلى التسبب بإحراج مصر أمام الرأي العام المحلي والعربي والدولي، الذي يُظهر مصر وكأنها شريكة في الحصار الذي يتعرض له قطاع غزة. هذا إلى جانب استخدام الأراضي المصرية، لغرض تهريب الأسلحة عبرها إلى قطاع غزة، مما يسهم في خلق متاعب أمنية إضافية لمصر، وهو ما تؤكدته التصريحات الإسرائيلية في الفترة التي أعقبت الحصار على غزة، التي تفيد أن سيناء تحولت خلال السنوات الأخيرة، إلى ممر لتهريب السلاح القادم من إيران والسودان وسوريا، وأخيراً من ليبيا إلى غزة، وإلى مركز لتنظيم القاعدة، والتنظيمات الإسلامية المتطرفة، بل واتهام إسرائيل لتلك العناصر بتنفيذ عمليات

¹ هاني المصري. الكاتب والمحلل السياسي ومدير عام مؤسسة بدائل. (مقابلة شخصية) بتاريخ 2012/6/29.

² عزام الأحمد. عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، ورئيس كتلة فتح البرلمانية في المجلس التشريعي ورئيس وفد الحركة للحوار. (مقابلة شخصية) بتاريخ 2012/6/30.

عسكرية ضد أهداف إسرائيلية، انطلاقاً من أراضي سيناء، الأمر الذي سبب إخراجاً كبيراً للقيادة المصرية، وربما أدى ذلك إلى إحداث خلل في المنظومة الأمنية للداخل المصري، خاصة في سيناء وما شهدته وتشهده من أحداث أمنية.

في هذا الصدد، يشير باحثون إلى أن السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية بشكل عام، ومسألة الحوار الوطني الفلسطيني بشكل خاص، في السنوات الأخيرة، تنطلق من البعد الأمني، بحيث يتجلى ذلك كما أشار الباحث سابقاً في ارتباط هذا الملف بجهاز المخابرات العامة المصرية، وتمييز مصر في التعامل والتواصل مع الأطراف الفلسطينية، حيث جعلت ملف التعامل مع الحركات الفلسطينية، المرفوضة إسرائيلياً وأمريكياً، ملفاً أمنياً بامتياز، تماماً مثلما تفعل وتريد إسرائيل¹. وفي هذا السياق، نجد أن رئيس المخابرات العامة المصرية السابق عمر سليمان، كان يلتقي مع الأطراف الفلسطينية المعنية بالحوار، أما المسؤولون السياسيون في وزارة الخارجية ورئاسة الجمهورية، فكانوا يلتقون مع الفريق الآخر الأقرب سياسياً إلى مصر، بالإضافة إلى لقاءاتهم مع مدير المخابرات المصرية، فالتواصل مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وحكومة سلام فياض هو تواصل ذو طابع سياسي، بينما التواصل مع الحكومة المقالة في غزة، وقيادات حركة حماس هو تواصل ذو طابع أمني. وما يعزز هذه الفرضية، هو أن التواصل عبر المخابرات، وليس عبر الجهاز السياسي الدبلوماسي، بدأ من قبل مع الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات وهو تحت الحصار، وكان إلى ذلك الحين في منصب الرئيس، ولكن تبديل قناة الاتصال به، جاء مع تخلي الأمريكيين والإسرائيليين عنه كشريك في المفاوضات، وتحويل التعامل معه عقب فشل قمة كامب ديفيد في تموز 2000 إلى مسألة أمنية، وهو نفس التواصل الذي تحظى به الفصائل الفلسطينية المرفوضة أمريكياً وإسرائيلياً*.

¹ موقع مداد القلم. السياسة الرسمية المصرية بين حصار عرفات وحصار غزة. (2008/11/11). متوفر على الرابط: <http://www.midadulqalam.info/midad/modules.php?name=News&file=article&sid=1030>
* عبارة "غير شريك" هي العبارة التي كان يُطلقها رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق أرئيل شارون على الرئيس الراحل ياسر عرفات، واتهمه بدعم ما سماه الإرهاب. في تلك الفترة تواصلت مصر مع الرئيس الراحل عرفات أثناء حصاره في المقاطعة برام الله، عبر رئيس جهاز المخابرات السابق عمر سليمان، الذي كان يزوره في المقاطعة، وأجرى معه عدداً من الاتصالات الهاتفية.

ولهذا فالمنطق الذي تتحرك عبره السياسة الرسمية المصرية، ينسجم إلى حد ما مع المنطق الإسرائيلي الأمريكي، فيما يتعلق بالفصائل التي ترفض مسار التسوية السلمية بشكل عام، وهو ما أثار الشكوك حول نزاهة الدور والوساطة المصريتين، تجاه أطراف الحوار الوطني الفلسطيني، ومحاولاتها فرض مضمون شروط اللجنة الرباعية للسلام في الشرق الأوسط، ضمن ورقة المصالحة التي اقترحتها مصر. و لهذا يرى بعض المحللين أنه لا يمكن أن تؤدي السياسة الرسمية التي فرضتها مصر في التعامل مع الملف الفلسطيني بما في ذلك مسألة الحوار الوطني، إلا إلى زيادة المعاناة وإطالة أمدها، ومضاعفة الأخطار وزيادة عواقبها، ولكنها لن تكون مدخلاً إلى تصفية القضية المحورية المركزية، قضية فلسطين، التي هي قضية مصر أيضاً، وقضية العرب والمسلمين جميعاً¹.

هناك جزئية أخرى، متعلقة بالأمن القومي المصري، فيما يخص رعاية مصر للحوار الوطني الفلسطيني، وهي أن تعريف ورؤية النظام المصري السابق للأمن القومي المصري، تشمل بالإضافة إلى ما سبق ذكره أمن النظام، المتمثل في حينها بنظام الرئيس السابق حسني مبارك، وفي هذا السياق، فقد رأى النظام المصري أن نجاح تجربة حماس في الحكم بغزة، قد يسهم في تعزيز شعبيتها فلسطينياً وعربياً وإسلامياً، وهو ما سينعكس على المعارضة المصرية بالإيجاب، بخاصة حركة الإخوان المسلمين، التي تشكل العمود الفقري للمعارضة المصرية، والتي تعتبر حركة حماس بمثابة امتداد لها. نجاح حركة حماس في إدارة غزة، وتقديمها لنموذج في الحكم، يلقي الترحاب من قبل الفلسطينيين والعرب، بخاصة على المستوى الشعبي، سيؤدي إلى زيادة شعبية حركة الإخوان المسلمين في مصر، ويعزز من موقفها على المستوى الجماهيري، وهو ما كان يخشاه النظام المصري السابق. فبرنامج حركة حماس المرتبط ببرنامج حركة الإخوان المسلمين، جعل النظام المصري، يشعر بالقلق مما يدور في قطاع غزة، بشكل أكبر على أمنها القومي². لأن مصر في عهد مبارك كانت تنتظر لما يهدد النظام المصري بأنه

¹ موقع مداد القلم على شبكة الانترنت. السياسة الرسمية المصرية بين حصار عرفات وحصار غزة. مرجع سابق.

² عزام الأحمد. (مقابلة شخصية) بتاريخ 2012/6/30.

يهدد الأمن القومي المصري، وتعتبر أن التهديد الذي كانت تشكله حركة الإخوان المسلمين على النظام، يعتبر تهديداً أمنياً، يُعالج عبر أجهزة أمن الدولة والمخابرات.

هذا بالإضافة إلى أن مصر ترى أن استمرار نجاح حركة حماس، وزيادة شعبيتها، وتوليها للحكم في فلسطين، سيؤثر سلباً على مسار التسوية السلمية، الذي ترتبط به مصر، منذ توقيعها معاهدة كامب ديفيد عام 1979، وهو ما يفسر محاولة مصر في رعايتها ووساطتها بين الحركتين في الحوار الوطني، احتواء حركة حماس، وربما إضعاف مركزها،¹ بما لا يشكل تهديداً لمسار التسوية السلمية.

ونتيجة لما سبق ذكره، نجد أن واقع الجغرافيا السياسية بين مصر وقطاع غزة، يجعل التطورات الداخلية الفلسطينية، تنعكس على الأوضاع الداخلية في مصر، كما أكد ذلك رئيس المخابرات العامة المصرية السابق عمر سليمان، الذي قال بأن انفجار الأوضاع في غزة، له تداعياته السلبية على مصر، مشدداً على حرص مصر على ألا تتفاقم الأمور، حتى لا تصل إلى تلك الدرجة، وسيطرة فريق على القطاع دون الآخر². لذا تأمل مصر في منع الانفجار الفلسطيني الداخلي، ومنع تدهور العلاقة بين الفصائل الفلسطينية، والحيلولة دون الاقتتال الداخلي، بما يهدد الأمن القومي المصري فعلاً، وتعمل بكل جهد على استقرار الأوضاع في قطاع غزة، وإتمام المصالحة الفلسطينية.

كل هذا يفسر أهمية منطلق الأمن القومي في دفع مصر باتجاه الوساطة والرعاية للحوار الوطني الفلسطيني، من أجل إنهاء حالة الانقسام الفلسطيني، وبالتالي استقرار الأوضاع في غزة، وهو ما سيؤدي إلى استتباب الأوضاع الأمنية على الحدود المصرية مع غزة، وفلسطين المحتلة.

¹ سلطان، جمال: إستراتيجية مصر تجاه غزة. خدمة Common Ground الإخبارية . (2009/3/3). متوفر على

الرابط: <http://www.commongroundnews.org/article.php?id=24900&lan=ar&sp=0>

² مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. مصر وحماس - تقرير معلومات (7). مرجع سابق، ص33.

3.3.4 الحوار الوطني الفلسطيني و دور مصر الإقليمي

من الدوافع والمنطلقات الهامة لوساطة مصر، ورعايتها للحوار الوطني الفلسطيني، هو الانسجام مع الرؤية الرسمية المصرية، التي ترى مصر كلاعب إقليمي هام، يتوجب أن يكون صاحب دور وريادة في الملفات الإقليمية الهامة، وبشكل خاص الملف الفلسطيني، الذي شكل موضوع الحوار الوطني الفلسطيني أحد أهم عناصره، بما يتناسب مع وزن وحجم مصر، وموقعها في العالم العربي والإقليم. خاصة وأن غزة تقع على حدودها، مما يعطيها الأفضلية والقدرة على التأثير، هذا فضلاً عن ارتباطها بمعاهدة السلام مع إسرائيل، مما يجعلها على صلة مباشرة مع إسرائيل، ويمنحها ميزة التأثير عليها، وهو ما يضيف إمكانيات أخرى للدور المصري في رعاية الحوار الوطني الفلسطيني¹. وعليه من الطبيعي أن تكون مصر حريصة على القيام بدور الوسيط والراعي للمصالحة الفلسطينية، وهو ما يسهم في حفظ مكانتها إقليمياً ودولياً، ويؤكد على قدرتها على تحمل المسؤولية، تجاه القضايا العربية والإقليمية².

حاولت مصر من خلال دورها في الحوار الفلسطيني، تعزيز دورها الإقليمي والعربي، برغم التراجع الذي شهده هذا الدور، والذي يُعتبر توقيعها لاتفاقيات كامب ديفيد مع إسرائيل المنعطف الأبرز فيه، ومردده تقليل مصر لطموحاتها الإقليمية، لصالح المصالح الأمريكية في المنطقة، واستثمار دورها في النظام الإقليمي لأجل الأمن القومي، وهو ما أثر على دور مصر الريادي في المنطقة، الذي شهد أعلى درجاته في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر. ويصف المحللون دور مصر الإقليمي بأنه المحافظ على كامب ديفيد، والداعم لمسار التسوية والحلول المقبولة من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي³. وحينما تعثرت عملية السلام، وأخفقت قمة كامب ديفيد الثانية في العام 2000، التي جمعت بين الرئيس الراحل ياسر عرفات، ورئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق أيهود باراك، برعاية الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون،

¹ هاني المصري. (مقابلة شخصية) بتاريخ 2012/6/29.

² عزام الأحمد. (مقابلة شخصية) بتاريخ 2012/6/30.

³ موقع مجموعة الخدمات البحثية. تأثير أردوغان - تركيا، مصر ومستقبل الشرق الأوسط. (دون تاريخ نشر). متوفر

على الرابط: <http://www.rsgleb.org/modules.php?name=News&file=article&sid=274>

واندلعت الإنتفاضة الفلسطينية الثانية في العام ذاته، وما انطوت عليه من مجازر طالت الفلسطينيين، أسهم ذلك في مزيد من التعثر للدور الإقليمي لمصر، نظراً لتعثر مسار التسوية السلمية، الذي ارتبط به الدور المصري، حتى جاءت وساطتها ورعايتها لجولات الحوار الوطني الفلسطيني، لتحاول مصر من خلاله، استعادة دورها كلاعب إقليمي مهم في المنطقة، ومؤثراً على أهم قضاياها، وهي القضية الفلسطينية.

اتسم دور مصر الإقليمي في المنطقة في عهد الرئيس السابق مبارك، بما في ذلك في الموضوع الفلسطيني بكل ملفاته بالاعتدال، وصنّفت مصر لدى الكتاب والمحللين بأنها دولة اعتدال، بل وزعيمة دول الاعتدال في المنطقة، ولعبت مصر على مدار عقود، خاصة بعد توقيعها اتفاقية السلام مع إسرائيل، دور الوسيط في جولات المفاوضات بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومات الإسرائيلية، وحاولت تقريب وجهات النظر، كما دعمت الموقف الفلسطيني الرسمي في المفاوضات، الذي يهدف إلى الوصول إلى الدولة الفلسطينية المستقلة، على حدود الرابع من حزيران وعاصمتها القدس. وتأتي وساطتها بين الأطراف الفلسطينية، ورعايتها لجلسات الحوار الوطني الفلسطيني، في إطار موقفها من القضية الفلسطينية بشكل عام، خاصة وأن مصر شكلت على مدار العقود الماضية، دوراً في التأثير على الملفات الفلسطينية.

وبرغم أهمية رعاية ووساطة مصر في الحوار الوطني الفلسطيني، وسعيها لاستثماره في استعادة وتعزيز دورها الإقليمي، إلا أن الدور المصري في قضية الحوار، امتلك جوانب ضعف كما امتلك جوانب قوة في ذات الوقت، فمن ناحية عوامل القوة، يمكن القول أن مصر بوزنها العربي وثقلها الإقليمي تعتبر لاعباً مهماً في الموضوع الفلسطيني، هذا فضلاً عن ارتباطها بحدود مباشرة مع غزة، وتحكّمها بالمنفذ البري الوحيد للقطاع تجاه العالم الخارجي بعيداً عن إسرائيل، كما أن ارتباط مصر بمعاهدة سلام مع إسرائيل، يجعلها على اتصال مباشر مع الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، مما يكسبها تأثيراً على الجانب الإسرائيلي¹.

¹ هاني المصري. (مقابلة شخصية) بتاريخ 2012/6/29.

أضف إلى ذلك عوامل كثيرة، كتراث وتاريخ مصر الطويل في التعامل مع الملفات الفلسطينية، والتضحيات التي قدمتها مصر على مدى الصراع العربي الإسرائيلي، وعدم دخولها في صراع مع الفصائل والقيادات الفلسطينية، كما حصل مع الأردن وسوريا ولبنان، حتى في ظل الخلاف السياسي في الموقف من الصراع العربي الإسرائيلي، بالإضافة إلى قناعة غالبية الفلسطينيين بأن مصر فعلاً تدعم وتؤيد قيام دولة فلسطينية مستقلة. يُضاف إلى ذلك حقيقة كون مصر أكبر دولة عربية، وذات دور طبيعي وقيادي في رسم السياسات في المنطقة، والمكانة الهامة التي تحتلها عربياً وإقليمياً ودولياً، إلى جانب دورها ومسؤولياتها تجاه قطاع غزة، كل ذلك شكل عوامل قوة للدور المصري، في رعاية الحوار الوطني الفلسطيني، والوساطة بين الفصائل الفلسطينية¹، مكنت مصر من استثمار دورها في الحوار الفلسطيني، لتعزيز دورها الإقليمي المؤثر في المنطقة.

أما جوانب الضعف التي يعاني منها الدور المصري، فتتمثل بشكل أساسي في الخلاف الشعبي الفلسطيني مع سياسة مصر وعلاقتها بإسرائيل بعد اتفاقية كامب ديفيد، الأمر الذي جعل بعض الأوساط في الساحة الفلسطينية، يتوجس من السياسة المصرية، والدور المصري في قضية الحوار الفلسطيني، كما أن ارتباط حركة حماس مع حركة الإخوان المسلمين، والخلاف التاريخي بينها وبين النظام المصري السابق، شكل مصدر ضعف أضر للدور المصري، وأبقى الجهود المصرية عرضة للتشكيك أحياناً². هذا فضلاً عن الفساد والدكتاتورية التي ميزت النظام المصري السابق، الذي أضعف دورها في مختلف المجالات، بما فيها تأثيرها في القضية الفلسطينية³. كما يرى مراقبون، أن مصر وفي محاولاتها لطرح أفكار ومخارج بغية الوصول إلى اتفاق بين الأطراف الفلسطينية، كانت تتناغم على المستوى السياسي مع الموقف الإسرائيلي والأمريكي، ومطالب الرباعية الدولية، كما أن بعض الفصائل الفلسطينية نظرت للموقف

¹ عزام الأحمد. (مقابلة شخصية) بتاريخ 2012/6/30.

² عزام الأحمد. (مقابلة شخصية) بتاريخ 2012/6/30.

³ هاني المصري. (مقابلة شخصية) بتاريخ 2012/6/29.

المصري، وكأنه أسير الابتزاز الأمريكي، وجعل من موقفها في أحيان كثيرة، أقرب إلى الموقف الأمريكي، منه إلى مواقف تلك الفصائل¹.

وبناءً على ما تقدم، يمكننا القول أنه من أهم المنطلقات والدوافع وراء الدور المصري في الحوار الفلسطيني، هو رغبة مصر في تعزيز مكانتها إقليمياً، بما ينسجم مع نظرة مصر لنفسها، باعتبارها أبرز اللاعبين في المنطقة، وذات التأثير الفعال على أهم قضاياها، وهي القضية الفلسطينية، خاصة مع تعثر مسار التسوية على المسار الفلسطيني، الذي أضعف تأثير مصر ودورها في المنطقة، لصالح القوى المناهضة لمسار التسوية.

4.4 أهمية ومحورية الدور المصري لطرفي الحوار

يكتسب الدور المصري في الوساطة بين حركتي فتح وحماس، أهمية خاصة تفوق أهمية الأدوار الأخرى، كالدور والوساطة القطرية أو السعودية، واتفاق الدوحة الأخير الذي وقع في نيسان 2012 بين الرئيس محمود عباس، وخالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، تضمن ما توصلت إليه الأطراف في جلسات الحوار في القاهرة، وشمل مجمل ما تضمنته الورقة المصرية، باستثناء الاتفاق على أن يت رأس الرئيس محمود عباس الحكومة الانتقالية، التي تضطلع بمهمة إنهاء الانقسام، والتحضير لإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية، والبدء بإعادة إعمار قطاع غزة. وبرغم بعض التحفظات لدى بعض الفصائل الفلسطينية على الدور المصري، وبخاصة حركة حماس، إلا أن هذا الدور يبقى مهماً، نتيجة جملة من العوامل والمعطيات، وفيما يلي أبرز تلك العوامل التي تُكسب الدور المصري أهمية خاصة بالنسبة لحركتي فتح وحماس.

1.4.4 أهمية الدور المصري بالنسبة لحركة حماس

أكدت حركة حماس أكثر من مرة على ذلك، وصرح في هذا الصدد إسماعيل رضوان، أحد الناطقين باسم حركة حماس حول أهمية الدور المصري بالقول: "إن موقف حماس يقوم على أن مصر هي الراعي الرسمي للحوار الوطني الفلسطيني، ونحن نريد إنجاح هذا الدور، ولا ندفع

¹ فوزي برهوم. الناطق باسم حركة حماس. (مقابلة بالتراسل). بتاريخ 2012/7/2.

باتجاه وجود وسيط آخر¹. وفيما يتعلق بالأدوار الأخرى في قضية الحوار الوطني وعلاقتها بالدور المصري، أضاف رضوان: "مصر هي الوسيط الرسمي، لكننا نرحب في الوقت ذاته بأي طرف عربي أو جهود عربية لرأب الصدع على الساحة الفلسطينية، ورعاية الحوار الوطني، الذي يمكننا من الوصول إلى المصالحة الداخلية"². هذا الموقف يعكس حرص حركة حماس على أهمية الدور ومحورية المصري، حتى في ظل وجود جهود عربية أخرى تُبذل في سبيل إنجاح الحوار الوطني الفلسطيني. وفي السياق ذاته، أكد إسماعيل هنية رئيس الحكومة المقالة في غزة، بأن الدور المصري مرحب به، لأن مصر دولة إستراتيجية في المنطقة، وقريبة من الساحة الفلسطينية سياسياً وجغرافياً، ولذلك فدورها في الحوار الوطني الفلسطيني هام ومرحب به³. نستنتج من التصريحات الرسمية السابقة أن حماس تعتبر الدور المصري هام وأساسي، حتى وإن بذلت أطراف عربية جهوداً على هذا الصعيد، فإن جهودها مكتملة للدور المصري وليست على حسابه.

وما يعزز من مكانة وأهمية الدور المصري لدى حركة حماس، وجود مجموعة من المحددات والعوامل، التي تدفع حركة حماس باتجاه تقبل الدور المصري، وتكسبه أهمية لدى الحركة، أبرز هذه العوامل ما يلي⁴:

- إدراك حماس بأهمية مصر، بإمكاناتها البشرية والمادية الهائلة، وانتمائها العربي والإسلامي، التي تظل ذخراً لفلسطين وقضيتها، مهما كان الخلاف مع النظام فيها مستحكماً.
- إدراك حماس بأن مصر تمثل البوابة الرسمية، للوصول إلى الشرعية العربية، وأنها مدخل هام لاكتساب الشرعية على المستوى الإسلامي ودول العالم الثالث.

¹ موقع صحيفة القدس. حماس تنفي إنهاء الدور المصري في الحوار الوطني الفلسطيني. (2008/11/20). متوفر على الرابط: <http://www.alquds.com/news/article/view/id/59126>

² موقع صحيفة القدس. حماس تنفي إنهاء الدور المصري في الحوار الوطني الفلسطيني. مصدر سابق.

³ موقع المركز الفلسطيني للإعلام. لقاء أجراه الموقع مع إسماعيل هنية رئيس وزراء الحكومة المقالة في غزة. (دون تاريخ نشر). متوفر على الرابط: <http://www.palestine-info.info/arabic/hamas/hewar/haney3.htm>

⁴ مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. مصر وحماس - تقرير معلومات (7). ص 8-9.

- تعي حماس جيداً، أن مصر تظل مظلة مقبولة، لا يمكن الاستغناء عنها في ضبط نسق العلاقات الفلسطينية، وترتيب البيت الفلسطيني الداخلي، بخاصة مع حركة فتح وقيادة السلطة الوطنية الفلسطينية.
- اعتبار حماس بما تمثله من نهج المقاومة، وما تشكله من عنصر مشاغلة للجانب الإسرائيلي، مما يتيح لمصر فرصة لتعزيز موقعها الإقليمي.
- تؤكد حماس على نهجها القاضي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد عربي، وهو ما ينطبق على علاقتها بمصر.
- لعبت التناقضات والتنافس السياسي، بين أقطاب النظام العربي، دوراً في ضبط علاقة حركة حماس مع مصر، والتخلص من بعض ضغوطها أحياناً، إذ شكلت تلك التناقضات فرصة لحركة حماس، ومنحتها هامش للمناورة مع النظام المصري.
- ليس من السهل على حركة حماس استعداد مصر، لأن في ذلك خطورة ومغامرة تضر بالحركة، لكون مصر المتنفس الوحيد لقطاع غزة، بالإضافة إلى تشابك علاقات مصر ونفوذها الإقليمي والعالمي.
- إدراك حركة حماس لحساسية وضعها، كونها ترتبط بحركة الإخوان المسلمين في مصر، ولذا سعت إلى تأكيد حرية واستقلالية قرارها التنظيمي، وعدم إبراز ارتباطه بحركة الإخوان المسلمين، بشكل قد يستفز النظام المصري، هذا مع أن الحركة استفادت من شعبية الإخوان المسلمين، ومن ميل الشعب المصري لتيار المقاومة، وعدائه لإسرائيل.

لكن حركة حماس، وبرغم تلك العوامل، التي تعزز من مكانة الدور المصري في رعاية الحوار لديها، إلا أنها كثيراً ما اتهمت الوسيط المصري بالانحياز، واعتبرت الحركة أن هم النظام المصري السابق تركّز على إزاحة حماس عن المشهد السياسي، من خلال الإساءة لفلسطين وحركة حماس وقطاع غزة، خاصة في الحرب الأخيرة على غزة نهاية عام 2008 وبداية 2009، كما لم تلمس الحركة وقوف النظام المصري، على مسافة واحدة من طرفي

الحوار، من خلال انحيازها لطرف على حساب الآخر، الذي تجلّى في الأخذ بملاحظات حركة فتح، وإهمال بعض الملاحظات الهامة، التي تقدمت بها حركة حماس على الورقة المصرية¹. لا بل أن البعض يرى أن مصر حاولت من خلال رعايتها للحوار إضعاف الحالة الفلسطينية في قطاع غزة، وأن جزءاً من ممارستها السياسية كانت وسيلة من وسائل الضغط على القطاع². ورغم ذلك، يرى مهتمون آخرون أن مصر بقيت على مسافة واحدة من طرفي النزاع -فتح وحماس-، ولم تفرّق في التعاطي معهما، ليس فقط في القضايا الخلافية الجوهرية وإنما في قضايا فنية أخرى، مثل طريقة استقبال الوفدين في القاهرة، الذي كان يتم على نفس النهج و(البروتوكول)³. إلا أن هذه الرؤية تبقى مبررة من شخص مستقل يمارس دور الوساطة بالتوازي مع الدور المصري، وتبرير ذلك حتى لا يؤدي تصريحه لتوتير الأجواء أو إحداث شرخ في العلاقة المصرية الفلسطينية، خاصة ما يتصل منها بحركة حماس.

وبناءً على ما تقدم، وبرغم بعض الانتقادات التي وجهتها حماس للدور المصري، التي بلغت أحياناً حد وصفه بالانحياز لصالح حركة فتح ومطالبها ورؤيتها لطريقة حل الخلافات الفصائلية، على حساب رؤية حركة حماس، إلا أن الدور المصري بقي هاماً بالنسبة للحركة، نتيجة للعوامل والمعطيات التي تمت الإشارة إليها، والتي كانت أقوى من الانتقادات والانتقادات التي وجهتها حماس إلى مصر في رعايتها لجولات الحوار الفلسطيني، ولهذا نتيجة تلك العوامل، صمدت الرعاية والوساطة المصريتين على مدار جولات الحوار التي انطلقت منذ تشرين ثاني 2002، حتى وقت إعداد هذه الدراسة.

2.4.4 أهمية الدور المصري بالنسبة لحركة فتح

من جانب حركة فتح، فأهمية الدور المصري تبدو أكثر وضوحاً، نتيجة جملة من العوامل، يقف على رأسها التناغم في الموقف السياسي بين موقف حركة فتح وموقف النظام المصري

¹ فوزي برهوم. (مقابلة بالتراسل). بتاريخ 2012/7/2.

² أحمد يوسف. المستشار السياسي لرئيس الوزراء في غزة إسماعيل هنية والأمين العام لمؤسسة بيت الحكمة (المعهد الفلسطيني لحل النزاعات والحكم الرشيد). (مقابلة بالتراسل) بتاريخ 2012/7/12.

³ منيب رشيد المصري. رئيس سكرتاريا التجمع الوطني للشخصيات الفلسطينية المستقلة. (مقابلة شخصية). بتاريخ 2012/8/1.

السابق، فالأخير سعى ومنذ توقيع اتفاقية (كامب ديفيد) عام 1979، إلى التأثير والضغط على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، لتبني برنامج سياسي مقبول بالمرونة، ويؤدي إلى حل للقضية الفلسطينية، وفقاً لمقررات الشرعية الدولية، وقد تعزز التأثير المصري على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، بعد مؤتمر (مدريد) للسلام في الشرق الأوسط عام 1991، وكانت مصر من أول الدول المرحة بمشاركة الفلسطينيين بالعملية السلمية، وتوصلهم لاتفاق (أوسلو) مع حكومة إسرائيل في العام 1993، ورعاية الكثير من جولات المفاوضات بين الطرفين، مما أسهم في توثيق عرى العلاقة بين القيادة الفلسطينية، والنظام المصري السابق، الذي انعكس في الزيارات الدائمة للرئيس الراحل ياسر عرفات، ومن بعده الرئيس محمود عباس إلى مصر، لتنسيق المواقف وتوحيدها، وتنسيق العمل والتشاور المستمر بين الجانبين. وقد منح هذا مصر أهمية لدى قيادة السلطة الوطنية الفلسطينية وحركة فتح، لإدراكهم أن مصر أكثر طرف يمكنه أن ينفهم حاجاتهم ومتطلباتهم، وهو ما أعطى الدور المصري في الحوار الوطني الفلسطيني، أهمية بالغة لدى قيادة الحركة والسلطة.

كما تعتقد الحركة، أنه وبرغم تلك العلاقة الطيبة مع النظام المصري، ورغم خلافه مع حركة الإخوان المسلمين - الحركة الأم لحماس -، إلا أن مصر كانت حريصة على أن تبقى على مسافة واحدة من القوى الفلسطينية، ورغم علاقاتها المتميزة مع حركة فتح، وشعور قادتها أن مصر أكثر قرباً منهم ومن سياسة الحركة، إلا أنها كانت وسيطاً محايداً، بل أن مصر وعند صياغة الورقة المصرية للمصالحة، راعت ما كانت تطرحه حركة حماس، في جلسات الحوار، أكثر مما راعت ما كانت تطرحه حركة فتح والفصائل الأخرى، ومع هذا امتنعت حماس عن التوقيع على الورقة المصرية، لمدة تزيد عن عام ونصف¹.

وبرغم أهمية ومحورية الدور المصري، بالنسبة لملف المصالحة الفلسطينية، وبغض النظر عن ضعف حيادية وتوازن هذا الدور، تصاعدت أصوات من قبل كتّاب ومحللين، تحذر من الإتكال الفلسطيني على الدور المصري، مع التأكيد على أهمية هذا الدور، الذي يتسق مع

¹ عزام الأحمد. (مقابلة شخصية) بتاريخ 2012/6/30.

الدور التاريخي لمصر تجاه القضية الفلسطينية، ومنطق الاستعانة بمصر، كدولة جارة وصديقة، في الوساطة بين حركتي فتح وحماس، إلا أن هذا لا يلغي ضرورة التقدم المشترك، من قبل طرفي الحوار، لإنهاء الانقسام هو الأساس لمسؤولية الفلسطينيين، وعليهم أن ينزعوا شوكتهم بأيديهم، وأن يعملوا بجد وإخلاص لتذليل العقبات، التي تعترض المصالحة، لأن استمرارها يضر بالقضية الفلسطينية، ويصب في مصلحة إسرائيل¹.

5.4 الجهود المصرية تجاه المصالحة الفلسطينية

بذلت مصر جهوداً كبيرة من أجل دفع الفلسطينيين للتوصل إلى اتفاق مصالحة، وقد سبقت الجهود المصرية حالة الانقسام التي شهدتها الساحة الفلسطينية، لكنها بعد الانقسام تعززت، وشهدت القاهرة جولات حوار مكثفة، وحضوراً مصرياً أكبر، من خلال تقديم المقترحات والمخارج والحلول للقضايا الخلافية، في محاولة من مصر لإنهاء حالة الانقسام، التي ترى مصر أنها باتت تؤثر سلباً على الأمن القومي المصري. سيتطرق الباحث فيما يلي للجهود التي بذلتها مصر على صعيد وساطتها ورعايتها للحوار الوطني الفلسطيني، وفي البداية يستعرض الباحث لمحة مختصرة عن المشهد السياسي الفلسطيني، وحالة الخلاف التي تشهدها الساحة الفلسطينية، وخلفية هذا الخلاف.

1.5.4 لمحة عن الخلافات الفلسطينية - الفلسطينية

الخلاف الفلسطيني - الفلسطيني ليس أمراً جديداً، بل هو امتداد لحالات كثيرة من الخلاف شهدتها الساحة الفلسطينية منذ فترة الانتداب البريطاني، مروراً بتشكيل منظمة التحرير الفلسطينية، ومن ثم سيطرة الفصائل الفلسطينية عليها، حيث شهدت الساحة الفلسطينية الكثير من الخلافات في الأردن ومن ثم في لبنان، ومع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987 التي جعلت من الأراضي الفلسطيني المحتلة عام 1967 مركز ثقل في صناعة القرار الفلسطيني، شهدت الساحة الفلسطينية أثناءها خلافات فصائلية في مراحلها المختلفة، خاصة مع

¹ أبو شباب، عامر: الاتكال الفلسطيني على مصر مراهقة وطنية. موقع كل العرب. (2012/6/17). متوفر على الرابط:

<http://www.alarab.net/Article/465845>

انطلاق حركة المقاومة الإسلامية حماس، التي بدأت دائرة الخلافات تتسع بينها وبين حركة فتح، مع ازدياد قاعدتها الشعبية على حساب الفصائل الأخرى، بخاصة حركة فتح، التي كانت تقود فصائل منظمة التحرير، في إطار ما عُرف بالقيادة الوطنية الموحدة، التي رفضت حماس الانضواء تحت لوائها.

تعمقت فجوة الخلاف بين حركتي فتح وحماس بعد مؤتمر (مدريد)، واعتراف المنظمة بإسرائيل، وبعد توقيع اتفاقية (أوسلو) بينها وبين حكومة إسرائيل في أيلول 1993، وهو ما كانت ترفضه حركة حماس، وتعتبره تنازلاً مجانياً عن فلسطين. ومع قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994 بموجب اتفاقية القاهرة، ثم توسعها وتسلمها مهام الإدارة في مدن الضفة الغربية بعد اتفاق طابا 1995، زادت حدة الخلاف بين الفصيلين الكبيرين، حركة فتح التي تقود السلطة الوطنية الفلسطينية، وتشكل عمودها الفقري، وحركة حماس التي تعارض المشروع السياسي للمنظمة برمتها. وما زاد من حدة الخلاف هو تنفيذ حركة حماس لعدد من العمليات العسكرية داخل إسرائيل، انطلاقاً من المناطق التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية، وقيام الأجهزة الأمنية الفلسطينية بحملات اعتقال واسعة، طالت قيادات حركة حماس وعدداً كبيراً من عناصرها، بخاصة جهازها العسكري، بعد كل عملية عسكرية تنفذها الحركة ضد إسرائيل.

ومع انطلاق الانتفاضة الفلسطينية الثانية - انتفاضة الأقصى - في أيلول عام 2000، دخلت العلاقة بين الفصيلين الكبيرين منحى جديداً، حيث ازدادت شعبية حركة حماس على حساب حركة فتح، وترافق ذلك مع ضعف الأجهزة الأمنية الفلسطينية، بسبب تدمير الكثير من مقارها، واغتيال واعتقال عدد كبير من أفرادها من قبل الجيش الإسرائيلي. ثم تطورت الأمور بمشاركة حركة حماس في الانتخابات التشريعية الثانية في كانون ثاني 2006، وفوزها بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي، الأمر الذي عقد العلاقة أكثر بين الفصيلين، خاصة مع تشكيل حماس الوزارة العاشرة برئاسة إسماعيل هنية، في الوقت الذي بقيت فيه مؤسسة الرئاسة بيد حركة فتح، مما أعطى انطباع بوجود رأسين للسلطة التنفيذية، يختلفان في المواقف والتوجهات والرؤية السياسية. وبرغم الجهود التي بُذلت للتوصل إلى صيغة توافقية، وتشكيل حكومة وحدة وطنية

تضم الفصليين، إلا أن الاصطدام المسلح وقع في حزيران 2007، وكانت من نتائج سيطرة حركة حماس على قطاع غزة، ودخول الساحة الفلسطينية إلى ما أصبح يُعرف بالانقسام الفلسطيني.

2.5.4 خلفية حالة الخلاف بين حركتي فتح وحماس

من المهم الإشارة هنا، إلى خلفيات الخلاف بين حركتي فتح وحماس، والذي أدى إلى حالة الاقتتال الداخلي في غزة، وتسبب في الانقسام الذي تشهده الساحة الفلسطينية، واستمراره دون الوصول إلى صيغة توافقية، تؤدي إلى إنهاء تلك الحالة، لأن فهم تلك الخلفيات يمكننا من فهم جزء من أسباب تعثر الدور المصري في ملف المصالحة، وبالرغم من أن جلسات الحوار تضم ممثلين عن مختلف الفصائل الفلسطينية البارزة على الساحة، إلا أن الخلاف بين حركتي فتح وحماس هو الأهم، وتوافق الحركتين على صيغة اتفاق، سيؤدي إلى إنهاء حالة الانقسام، التي تسود الساحة الفلسطينية الآن، وبالتالي نحو تسهيل الدور المصري أكثر فأكثر.

تعود خلفية هذا الخلاف، إلى ثلاث قضايا رئيسية: تتمثل الأولى في الاختلاف على كيفية إدارة العملية السياسية، ما بين تيار يعتبر المقاومة منهجاً استراتيجياً، وآخر يريد لها لدعم وتحسين شروط التفاوض السياسي، يعبر عن ذلك اختلاف البرامج لدى الفصليين، فبرنامج حركة حماس يقوم على أساس رفض المشروع السياسي الذي تمثله وتقوده حركة فتح القائم على المفاوضات، من أجل إقامة دولة فلسطينية على حدود العام الرابع من حزيران 1967*.

والقضية الثانية تتمثل في تآكل وضعف شرعية المؤسسات التي تقوم عليها السلطة الفلسطينية، ومنظمة التحرير الفلسطينية، التي تجاوزت مدتها القانونية مع مرور الوقت، مثل المجلس التشريعي الأول، والمجلس الوطني الفلسطيني، الذي لم ينعقد منذ العام 1996، وبالتالي

* هنا يتحدث الباحث عن "خلفية وأساس" الخلاف بين فتح وحماس، ابتداءً من الأسس التي قامت عليها حماس وما تبعها من أحداث أسست لهذا الاختلاف كاتفاق (أوسلو) ورفض مشروع حل الدولتين ورفض التفاوض. ولكن مع الوقت يمكن القول أن حماس بدأت تقترب أكثر إلى فكرة حل الدولتين وقبول إسرائيل كأمر واقع على الأقل مرحلياً وهو ما يمكن تأكيده من خلال اتفاق الفصائل ومن ضمنها حماس على اعتماد نهج المقاومة الشعبية في أوراق الحوار، ورغم كل ذلك فلم يكن كافياً لاعتبار حماس قد تغيرت، لأنها كانت مطالبة باستمرار بضرورة الاعتراف بشروط الرباعية الدولية.

فإن الإستناد إلى تلك المؤسسات لا يعد بناءً قانونياً سليماً؛ لأنها بحاجة إلى إعادة تجديد، الأمر الذي يجعل كل ما جرى من ترتيبات وتقلد المناصب، مجرد عملية مؤقتة، وهو الأمر الذي يضعف شرعية تلك المؤسسات، وما يصدر عنها من قرارات متعلقة بمصير القضية الفلسطينية.

أما القضية الثالثة، فتتمثل في أن الوحدة الوطنية الفلسطينية، لا تتحقق بدون ضم القوى الجديدة، التي بقيت خارج إطار منظمة التحرير، وخصوصاً كلاً من حركتي حماس والجهاد الإسلامي، وإعادة استقطاب القوى التي جمدت أنشطتها في المنظمة سابقاً، وذلك من خلال هيئة قيادية مشتركة، تمثل قيادة عليا للشعب الفلسطيني، حيث أن ما جرى من تغييرات، لم يحل هذه المشكلة، ولذلك يبقى طرح مشروع القيادة الموحدة، أو المرجعية العليا للشعب الفلسطيني، أو ضم هذه القوى إلى منظمة التحرير، أو أي شكل وحدوي آخر، هو أساس التغيير الجوهرى في الساحة الفلسطينية، نحو تحقيق الأهداف الوطنية، مما يسهم في فتح مجال المشاركة الجماعية، في القرار السياسي الفلسطيني¹.

شكلت هذه القضايا الثلاث، خلفيةً وأساسَ الخلاف الفلسطيني - الفلسطيني، وبالتالي الانقسام بين حركتي فتح وحماس، وترتب عليها أسباب مباشرة، أسهمت في مجموعها بدفع حالة الخلاف نحو الصدام المباشر، ومن ثم استمرار حالة الخلاف والانقسام دون حل.

3.5.4 جولات الحوار الوطني الفلسطيني في القاهرة

بذلت مصر جهودها باتجاه توحيد الصف الفلسطيني، وقد سبقت تلك الجهود الانقسام الذي شهدته الساحة الفلسطينية في العام 2007، فقد كانت أولى جلسات الحوار الوطني الفلسطيني، التي عقدت في القاهرة برعاية مصرية، الجلسة التي عقدت في كانون الأول عام 1995، حاولت من خلالها السلطة إقناع حركة حماس بالمشاركة في الانتخابات التشريعية والرئاسية الأولى، التي جرت مطلع العام 1996، والحصول على ضمانات، بعدم سعي حماس

¹ نوفل، أحمد سعيد: وآخرون. حلقة نقاش بعنوان القضية الفلسطينية ما بعد عرفات، موقع مركز دراسات الشرق الأوسط - ط. (2004/11/27). متوفرة على الرابط: http://www.mesc.com.jo/activities/Act_Discuss/IndexAr-06.html

لإفشال الانتخابات وتعكير أجوائها، لكن حماس قاطعت تلك الانتخابات، والتزمت بعدم إفشالها¹. ومنذ الانتخابات التشريعية الأولى، وحتى انطلاق الانتفاضة الفلسطينية الثانية - انتفاضة الأقصى 2000 -، لم تُعقد جلسات حوار وطني فلسطيني.

عادت جلسات الحوار الوطني للانعقاد برعاية مصرية في تشرين ثاني 2002، حيث بدأ التحرك المصري بناء على رغبة الأطراف للتجاوز والوصول إلى صيغة توافقية تشكل برنامجاً وطنياً عاماً، يلتزم به الجميع، وبناء على ذلك، استهدف الحوار الوطني الفلسطيني في تلك الجلسات المحاور التالية²:

- وضع برنامج سياسي موحد بين كل الفصائل، يركز على تخويل السلطة الفلسطينية، ومنظمة التحرير الفلسطينية، إجراء مفاوضات مع إسرائيل في القضايا العالقة، ومتابعة وقف إطلاق النار.

- التزام الفصائل المتحاربة بعدم الخروج عن البرنامج السياسي الموحد، الذي يستهدفه الحوار، أو الانفراد في اتخاذ القرارات.

- تدعيم السلطة الفلسطينية وإعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية.

تمت أولى جولات الحوار الفلسطيني برعاية مصرية في القاهرة في تشرين ثاني 2002، حيث استضافت مصر عشر فصائل فلسطينية، بالإضافة إلى فتح وحماس، يمثلون مختلف توجهات الشعب الفلسطيني، وقطعت تلك الحوارات شوطاً كبيراً، في تقريب وجهات النظر، حول العديد من القضايا المطروحة على طاولة الحوار، وقد سعت مصر في هذا الحوار، إلى طرح وقف للعمليات العسكرية ضد أهداف إسرائيلية، لحين الانتهاء من الانتخابات الإسرائيلية، بغية توفير فرص لحزب العمل الإسرائيلي، للفوز وهزيمة شارون آنذاك، الذي

¹ مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. مصر وحماس - تقرير معلومات (7). مرجع سابق. ص9.

² موقع القمة العربية على شبكة الإنترنت. مصر والحوار الوطني الفلسطيني. (دون تاريخ نشر). متوفر على الرابط:

<http://www.sis.gov.eg/VR/arab2008/arabic/html/12.htm>

رأت مصر أنه لا يملك برنامجاً للحل السياسي، ويسعى للاستفادة من العمليات الفلسطينية، في تعزيز فرص فوزه في الانتخابات¹.

استؤنفت جولات الحوار الوطني في القاهرة في كانون أول 2003، بمشاركة معظم الفصائل الفلسطينية، وقد تم الاتفاق في هذه الجولات، على تحييد المدنيين من دائرة الصراع، مقابل التزام إسرائيل بالتوقف عن استهداف المدنيين الفلسطينيين، وهدفت جولات الحوار تلك إلى توحيد الشعب الفلسطيني، وإيجاد قرار فلسطيني موحد في مواجهة العدوان الإسرائيلي، ورسم السياسات الفلسطينية، وإجراء عملية إصلاح فلسطيني داخلي، لكن الحوار لم ينجح في اتفاق الفصائل على هدنة مع إسرائيل².

تابعت مصر موضوع الحوار الوطني الفلسطيني، من خلال حوارها الثنائي مع الأطراف الفلسطينية، ففي شباط 2005، عقد الوزير عمر سليمان مدير جهاز المخابرات العامة المصرية آنذاك، والمسؤول عن ملف الحوار الفلسطيني، اجتماعاً مع قيادات حماس والجهاد الإسلامي بالخارج، بهدف الاتفاق على صيغة للتعامل مع الوضع في الأراضي الفلسطينية، لدفع العملية السلمية، كما بحث الوفد الأمني المصري، خلال زيارته التي استمرت عشرة أيام في قطاع غزة والضفة الغربية، مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس، والمسؤولين بالسلطة الوطنية الفلسطينية، وقادة الفصائل الوطنية والإسلامية، ترتيب البيت الفلسطيني*، وتعزيز المشاركة السياسية، وتوحيد الصف الفلسطيني، والاتفاق على وقف إطلاق نار متبادل مع إسرائيل.

1.3.5.4 إعلان القاهرة 2005

كان من أهم جولات الحوار الوطني، هو مؤتمر الحوار الذي عُقد في القاهرة، في آذار 2005، شارك فيه 13 وفداً، يمثلون الفصائل الفلسطينية، بحضور الرئيس الفلسطيني محمود

¹ مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. مصر وحماس - تقرير معلومات (7). مرجع سابق. ص 10.

² المرجع السابق، ص 11.

* ترتيب البيت الفلسطيني: مصطلح جديد ظهر نتيجة حوارات القاهرة، وكان يُقصد منه إعادة هيكلة منظمة التحرير الفلسطينية وتوحيد المرجعية الفلسطينية وتوجهاتها السياسية.

عباس، ومدير المخابرات العامة المصرية السابق عمر سليمان، ووزير الخارجية المصري السابق أحمد أبو الغيط، حيث اتفقت الفصائل في هذا المؤتمر على إعلان القاهرة، الذي نص على عدد من النقاط أهمها¹:

- التأكيد على التمسك بالثوابت الفلسطينية، وحق الشعب الفلسطيني في المقاومة، من أجل إنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس، وضمان حق عودة اللاجئين إلى ديارهم.

- الموافقة على برنامج للعام 2005، يركز على الالتزام باستمرار مناخ التهدئة، مقابل التزام إسرائيلي متبادل بوقف كافة أشكال العدوان على الشعب الفلسطيني، والإفراج عن كافة الأسرى.

- التأكيد على أن استمرار الاستيطان، وبناء الجدار، وتهويد القدس، هي عوامل تفجير.

- استكمال الإصلاحات الشاملة في المجالات كافة، ودعم العملية الديمقراطية بكافة جوانبها، وعقد الانتخابات التشريعية والمحلية في موعدها.

- تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية، وتطويرها وفق أسس يتم التراضي عليها.

- الاتفاق على أن الحوار هو الوسيلة الوحيدة للتعامل بين كافة القوى، دعماً للوحدة الوطنية، وتحريم الاقتتال الداخلي والاحتكام إلى السلاح، وضرورة استكمال الحوار خلال المرحلة المقبلة.

وكانت مصر قد لعبت دوراً مهماً في إنجاز هذا الإعلان، من خلال الاتصالات التي أجراها الوزير عمر سليمان، مدير المخابرات المصرية السابق مع التنظيمات الفلسطينية، التي أسهمت في إنجاز المؤتمر، فقد أكد الوزير سليمان في كلمته التي افتتح بها أعمال المؤتمر،

¹ وثيقة إعلان القاهرة 2005. متوفرة في: مجلة دراسات شرق أوسطية. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.

31/ربيع 2005، ص35. أو: <http://www.aawsat.com/details.asp?issueno=9532&article=288708>

بالقول: " أننا نجتمع من أجل أن نعمل سوياً وبكل جدية، للحفاظ على الدماء الفلسطينية"، وأضاف: " لقد حققتم انجازاً يُحسب للشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية وفصائله، عندما قدمتم نموذجاً رائعاً في الانتخابات الرئاسية، وأثبتتم أنكم قادرون علي بناء دولة ديمقراطية"¹.

2.3.5.4 الجهود المصرية بعد الانتخابات التشريعية 2006

جرت الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية في كانون ثاني 2006، حيث فازت فيها حركة حماس، وحصلت على 74 مقعداً من أصل 132 مخصصة للمجلس التشريعي الفلسطيني، وشكّل هذا الفوز صدمة للقيادة الفلسطينية، وللعديد من الدول العربية، لم تشعر مصر بالارتياح لفوز الحركة في الانتخابات، فمن جهة تخوفت من انعكاس هذا الفوز على وضع جماعة الإخوان المسلمين في مصر، التي كانت قد حصدت 88 مقعداً من مقاعد البرلمان المصري من أصل 440 مقعداً في الانتخابات البرلمانية المصرية التي جرت عام 2005، ومن جهة أخرى خشيت مصر من الانعكاس السلبي لفوز حماس على مسار التسوية السلمية مع إسرائيل، وأعلنت مصر أنها تحترم إرادة الشعب الفلسطيني، مؤكدة أن الشعب الفلسطيني كله يريد السلام. وأكد الرئيس المصري مبارك في هذا السياق، أن الحل يمكن أن يأتي عن طريق حماس، لأن الشعب الفلسطيني هو الذي انتخبها، ويمكن لها أن تساعد في عملية السلام، وأكد مبارك أن على حركة حماس أن تعترف بإسرائيل، إذا أرادت أن تشكل حكومة، وقال أنه ليس شرطاً أن يكون اعترافاً صريحاً، وإنما من خلال التعامل مع الواقع، واحترام الاتفاقيات السابقة². وعلى إثر ذلك بدت مصر في حالة إرباك من نتائج هذه الانتخابات، وكانت في أحيان كثيرة تحاول التقليل من هول الصدمة التي أدت بحماس إلى الفوز في الانتخابات.

وعلى صعيد الجهود المصرية، المبذولة لاستمرار الحوار الوطني الفلسطيني وإنجاحه، وبعد أن شكلت حماس الحكومة الفلسطينية العاشرة برئاسة إسماعيل هنية، وفي أعقاب

¹ موقع القمة العربية على شبكة الإنترنت. مصر والحوار الوطني الفلسطيني. مرجع سابق.

² موقع جريدة القبس الكويتية. مبارك يدعو حماس إلى الاعتراف بالدولة العربية. موقع جريدة الحدث على الإنترنت. (2012/11/6) العدد 14165. متوفر على الرابط التالي: <http://www.alqabas.com.kw/node/126804>

الاشتباكات التي تفجرت بين عناصر من فتح وحماس في غزة، في تشرين أول 2006، والتي أسفرت عن مقتل تسعة أشخاص وإصابة 120 آخرين، نجحت الوساطة المصرية في احتواء الأوضاع، وتم الاتفاق خلال الاجتماع الذي عقد بين الحركتين، برعاية الوفد الأمني المصري، على مذكرة تفاهم تتضمن مجموعة من المبادئ، لمعالجة وإنهاء الاحتقان والتوتر الداخلي.

وفي كانون أول 2006، اجتمع الوفد الأمني المصري، المتواجد في غزة، مع وفدين من حركة الجهاد الإسلامي، وكتائب شهداء الأقصى، الجناح العسكري لحركة فتح، لمناقشة سبل تعزيز اتفاق التهدئة بين فصائل المقاومة الفلسطينية وإسرائيل، وذلك عقب تزايد المطالبات في إسرائيل بالتخلي عن الاتفاق، والعودة إلى سياسة التصعيد العسكري ضد الفصائل الفلسطينية في غزة، بحجة عدم احترامها لاتفاق التهدئة، من خلال مواصلة قصفها للبلدات الإسرائيلية المحيطة بقطاع غزة بالصواريخ الفلسطينية محلية الصنع. كما أثمرت الجهود المصرية في كانون الثاني 2007 عن عقد لقاء بين الرئيس محمود عباس ورئيس الوزراء إسماعيل هنية، اتفقا خلاله على سحب المسلحين من حركتي حماس وفتح من شوارع غزة، ونشر قوات للحفاظ على الأمن والنظام. ومع تجدد الاشتباكات بين عناصر فتح وحماس، في مطلع العام 2007، أجرى الوفد الأمني المصري الموجود في قطاع غزة، اتصالات مكثفة مع قيادات من الحركتين، وذلك تمهيداً لعقد لقاء موسع يهدف إلى العودة إلى الهدوء والاستقرار في شوارع غزة، واستئناف الحوار. واتفقت حركتا فتح وحماس في الاجتماع الذي تم بينهما، برعاية الوفد الأمني المصري، على الوقف الفوري والشامل لإطلاق النار، بين مسلحي الحركتين في غزة.

3.3.5.4 اتفاق مكة وحكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية

بسبب استمرار الاشتباكات المتقطعة بين الطرفين، وتعثر جهود الوساطة المصرية في وقفها بشكل تام، وجه الملك عبد الله بن عبد العزيز، ملك المملكة العربية السعودية، دعوة للأطراف الفلسطينية لاستكمال الحوار في مكة المكرمة، والتوصل إلى اتفاق ينهي حالة الفرقة والخلاف بينها. أجرت الأطراف حواراً في مكة المكرمة برعاية سعودية، وتوصل الطرفان إلى ما يُعرف بـ"اتفاق مكة"، أكد فيه الطرفان على تحريم الدم الفلسطيني، والتأكيد على أهمية

الوحدة الوطنية، واعتماد لغة الحوار، وانفق الطرفان على تشكيل حكومة وحدة وطنية، وفق اتفاق تفصيلي بين الطرفين، والمضي قدماً في إجراءات تطوير وإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية¹. وكنتيجة لهذا الاتفاق، جاءت حكومة الوحدة الفلسطينية، برئاسة إسماعيل هنية، وعضوية شخصيات حزبية وفصائلية ومستقلة، تم التوافق عليها بين الفصائل.

بدورها كانت مصر حاضرة في اتفاق مكة، وفي قطاع غزة، بجهدا الأمني المتواصل لمنع الاقتتال، وكانت مصر على تواصل مع الأطراف قبل وأثناء وبعد اتفاق مكة، التي رحبت به، ودعت على لسان الرئيس السابق حسني مبارك، كافة الفصائل الفلسطينية إلى الإلتزام بالاتفاق، وعلى ضرورة إنجاز حكومة الوحدة الوطنية، والتصدي لأية محاولات تستهدف تجدد الإقتتال بين أبناء الشعب الواحد، ليكون الجانب الفلسطيني، شريكاً قوياً وفاعلاً في عملية السلام². ورفضت مصر فرض أية شروط على حكومة الوحدة الوطنية، وأكدت على لسان المتحدث باسم الرئاسة المصرية آنذاك " أن الموقف والسياسات الفلسطينية التي سوف تتبناها الحكومة الجديدة، هي شأن فلسطيني، ومصر لن تتدخل لكي تفرض على الفلسطينيين مواقف من جانبها"³.

لكن حكومة الوحدة لم تدم طويلاً، إذ سرعان ما انهارت بفعل استمرار الاحتكاكات والاشتباكات بين الطرفين، وبسبب الملف الأمني المعقد، حيث استقال وزير الداخلية هاني القواسمي، بعد شهر من توليه لمنصبه، معللاً الاستقالة بعدم قدرته على الاستمرار في العمل، ضمن الصلاحيات العالية الممنوحة لمدير الأمن الداخلي⁴. شكلت هذه الاستقالة بداية الانهيار لحكومة الوحدة الوطنية، واستمرت حالات الاشتباك والاقتتال بين الطرفين في غزة، التي وصلت حد الاشتباكات العامة، التي شملت قطاع غزة بكامله، في منتصف شهر حزيران

¹ اتفاق مكة للمصالحة بين فتح وحماس. (2007/2/8). النص متوفر على الرابط التالي: <http://goo.gl/J7X8E>

أو الإطلاع على الوثيقة الأصلية على الرابط: <http://goo.gl/N1qQN>

² مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. مصر وحماس - تقرير معلومات (7). مرجع سابق. ص 27.

³ المرجع السابق، ص 28.

⁴ نص وثيقة استقالة وزير الداخلية الفلسطيني هاني القواسمي. (2007/4/17). أنظر: موقع مركز الزيتونة للدراسات

والاستشارات على الرابط: <http://www.alzaytouna.net/permalink/4821.html>

2007، وأسفرت عن سيطرة حركة حماس على قطاع غزة بالكامل، ودخلت الساحة الفلسطينية منذ ذلك الوقت، فيما يُعرف بحالة الانقسام الفلسطيني.

4.3.5.4 الموقف المصري من الانقسام الفلسطيني

في سياق الحديث عن الجهود المصرية في المصالحة الفلسطينية، من المفيد هنا الإشارة السريعة إلى موقف مصر من الانقسام الفلسطيني، الذي نجم عن سيطرة حماس على قطاع غزة بالكامل، ورفض رئيس الوزراء إسماعيل هنية قرار الرئيس محمود عباس بإقالته، حيث ترسّخت حالة الانقسام السياسي والجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، خاصة بعد إعلان الرئيس محمود عباس حالة الطوارئ، وتشكيل حكومة إنفاذ حالة الطوارئ برئاسة سلام فياض، التي تحولت فيما بعد لحكومة تسيير أعمال، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تشكيل إسماعيل هنية لحكومة من قيادات حركة حماس، لإدارة شؤون قطاع غزة، بعد انسحاب الوزراء المستقلين والتابعين للفصائل من حكومة الوحدة الوطنية، التي كان يرأسها.

رفضت مصر السيطرة المنفردة لحركة حماس على غزة، وحملت حماس بشكل أساسي مسؤولية ما آلت إليه الأحداث في غزة، وهو ما يمكن فهمه من تصريحات المسؤولين المصريين، وفي هذا السياق جاءت خطوة وزارة الخارجية المصرية، بنقل السفير المصري لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، والبعثة الدبلوماسية المصرية، من غزة إلى رام الله، لتمثل مصر هناك، واعتبر المتحدث باسم الخارجية المصرية آنذاك حسام زكي، أن هذه الخطوة تأتي للتأكيد على شرعية السلطة الوطنية، برئاسة الرئيس محمود عباس¹. واعتبرت مصر أن الوضع الجديد الذي نشأ بفعل الانقسام في غزة، غير شرعي ومرفوض، وأن هناك دعوة لتجمع عربي، يؤكد شرعية الرئيس أبو مازن، ويرفض التعامل مع دولة مستقلة في قطاع غزة، تنزعها حركة حماس، وقامت مصر بسحب الوفد الأمني المصري، وإغلاق مقره في غزة، وقالت أن الوفد سيعود إلى عمله في غزة، عندما تصبح الأجواء مواتية، وقامت بتشديد حالة الطوارئ على الحدود مع غزة، كما رحبت مصر بحكومة الدكتور سلام فياض، البديلة لحكومة الوحدة الوطنية

¹ مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. مصر وحماس - تقرير معلومات (7). مرجع سابق. ص38.

برئاسة إسماعيل هنية، لكنها كررت الدعوة للفلسطينيين بضرورة إنهاء خلافاتهم، وأكدت أنها ستعود إلى الوساطة بين حركتي فتح وحماس، بعد أن تهدأ الأمور¹. كما أغلقت مصر معبر رفح، وسمحت فقط بإدخال المساعدات الإنسانية والطبية، وسمحت بمغادرة المرضى والحالات الإنسانية فقط، في محاولة للضغط على حركة حماس، كي تتجاوب مع جهود إنهاء الانقسام.

أسهمت سيطرة حماس بالقوة على قطاع غزة في توتير علاقتها بمصر، فقد وصف الرئيس المصري السابق حسني مبارك ما جرى في غزة بأنه "انقلاب على الشرعية"²، وأكد كذلك على دعم مصر لشرعية السلطة الوطنية الفلسطينية والرئيس محمود عباس وحكومته، كما أكد الناطق باسم الرئاسة المصرية، أن مصر تقف إلى جانب الرئيس محمود عباس، باعتباره رمز الشرعية الفلسطينية المنتخب، ورئيس كل الفلسطينيين، ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية³، أما وزير الخارجية المصري السابق أحمد أبو الغيط، فقد عبر عن رفض مصر لحكومة هنية، التي أقالها الرئيس عباس، بالقول: أن هناك حكومة واحدة من وجهة النظر المصرية، وهي الحكومة التي كلفها الرئيس عباس، والتي تُعد الحكومة الفلسطينية الشرعية، وما عداها فهو غير شرعي⁴.

وكانت من ضمن نتائج ما حصل في غزة، أن تعثرت الجهود المصرية في المصالحة الفلسطينية، بعد سيطرة حماس على قطاع غزة، وركزت مصر جهودها في تلك الفترة، نحو تحقيق تهدئة متبادلة مع إسرائيل، ففي 22 آذار 2008 أجرى مسؤولون أمريكيون مصريون، مباحثات مع وفدين من حركتي حماس والجهاد الإسلامي، تناولت سبل التوصل إلي اتفاق تهدئة متبادلة مع إسرائيل، يشمل فتح المعابر الفلسطينية، وبعد مداوات عدة، تمكن الوفد الأمني

¹ مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. مصر وحماس - تقرير معلومات (7). مرجع سابق. ص 33-35.

² موقع إيلاف. مبارك يصف أحداث غزة بالانقلاب. (2007/6/24). متوفر على الرابط:
<http://www.elaph.com/Web/NewsPapers/2007/6/242794.htm?sectionarchive=NewsPapers>

³ المرجع السابق.

⁴ موقع صحيفة الشرق الأوسط. أبو الغيط: الوضع في غزة غير شرعي. (2007/6/17). متوفر على الرابط:

<http://www.aawsat.com/details.asp?article=423946&issueno=10428>

المصري، من انجاز هدنة بين إسرائيل والفصائل في غزة، تستمر لمدة ستة أشهر، دخلت حيز التنفيذ في حزيران 2008.

5.3.5.4 الورقة المصرية للمصالحة

برغم رفض مصر لحالة الانقسام الفلسطيني، وتحميلها مسؤوليته لحركة حماس، إلا أنها استأنفت جهودها من أجل استئناف الحوار بين الفصائل، ووجهت الدعوة للأطراف لاستئنافه في شهر تشرين ثاني 2008، وطرحت ورقة للحوار الشامل بين الفصائل الفلسطينية، تتعلق بمسألة تشكيل حكومة توافق وطني، وتتضمن أفكاراً تتعلق بمنظمة التحرير الفلسطينية، وهيكلتها والعضوية فيها، ومشاركة الجميع فيها، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وتضمنت الورقة أيضاً رؤية لكيفية إجراء الانتخابات، وإجراءات المصالحة، وإصلاح الأجهزة الأمنية، وميثاق شرف فلسطيني داخلي¹.

رفضت حماس المشاركة في تلك الجولة، وبررت رفضها بأنه نتيجة استمرار حملة الاعتقالات لعناصرها في الضفة الغربية من قبل السلطة الفلسطينية، كما اشترطت حماس قبل الدخول في أي حوار وطني مع فتح، أن تقف مصر على مسافة واحدة من الجميع، وأن يكون لديها برنامج واضح للمصالحة. من جانبها أكدت مصر على لسان الرئيس مبارك، أنها لا تقف مع طرف على حساب الطرف الآخر، وأنها تقف على مسافة متساوية من الجميع، وكررت دعوتها للأطراف باستئناف الحوار لاستعادة الثقة المتبادلة².

1.5.3.5.4 الورقة المصرية 2008

تسهيلاً للحوار، وزعت مصر على الفصائل مسودة اتفاق معدلة، تمهيداً للحوار الوطني الشامل، تضمنت المسودة التأكيد على سمو المصلحة الوطنية على المصالح الحزبية، والتأكيد على وحدة الأراضي الفلسطينية جغرافياً وسياسياً، والتأكيد على الحوار كوسيلة وحيدة لإنهاء

¹ مصطفى، محمد فتوح: اتفاق المصالحة الوطنية الفلسطينية. موقع الهيئة المصرية العامة للاستعلامات (دون تاريخ نشر). متوفر على الرابط: http://www.sis.gov.eg/Ar/LastPage.aspx?Category_ID=1867

² مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. مصر وحماس - تقرير معلومات (7). مرجع سابق. ص56.

الخلافات، وعلى المقاومة في إطار التوافق الوطني، والاعتماد على المرجعيات السابقة، مثل اتفاق القاهرة 2005، واتفاق مكة 2007، كما تناولت الورقة تشكيل حكومة توافق وطني، مهمتها رفع الحصار عن غزة، والإعداد لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية جديدة، والإشراف على إعادة بناء الأجهزة الأمنية، وفق أسس مهنية ووطنية، كما تطرقت مسودة الاتفاق إلى تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية، طبقاً لما تم الاتفاق عليه في القاهرة 2005، بالإضافة إلى الحفاظ على التهدئة، في الإطار الذي توافقت عليه الفصائل في القاهرة في نيسان 2008¹.

رحبت الفصائل بالورقة المصرية بتحفظ، واعتبرت حركة حماس أن الورقة المصرية المعدلة مجرد بداية، وأن هناك بعض الملاحظات لدى الحركة عليها، يتوجب أخذها في الاعتبار، ومن جانبها أكدت مصر أن الورقة تم إعدادها وبلورتها من نتائج جلسات الحوار الطويلة بين الفصائل الفلسطينية نفسها، وأنه من الصعب القبول بإدخال تعديلات تُراعي تحفظات على بنود رئيسية في الورقة، ووجهت الدعوة للفصائل لعقد جولة حوار جديدة في 2008/11/9، إلا أن حركة حماس أعلنت رفضها الحضور، وعللت ذلك بعدم إطلاق السلطة الفلسطينية في رام الله سراح المعتقلين السياسيين من حماس لديها، ونتيجة لذلك أعلنت مصر تأجيل الحوار الفلسطيني إلى أجل غير مسمى، وعزت ذلك إلى تراخي الإرادة السياسية لدى أطراف فلسطينية بينها حركة حماس.

في نهاية عام 2008، شنت إسرائيل عدواناً واسع النطاق على قطاع غزة، مما عطل جهود ومساعي مصر لاستئناف الحوار الوطني، وركزت مصر جهودها نحو وقف العدوان الإسرائيلي على غزة، خاصة وأن مصر كانت الطرف الذي قام بالوساطة للتوصل إلى اتفاق الهدنة بين حماس وإسرائيل في حزيران 2008، الذي استمر لمدة ستة أشهر. وعند اندلاع الحرب على غزة، أجرت مصر عدداً من الاتصالات، من أجل وقف العدوان، وإعادة تثبيت التهدئة، ورفضت فتح معبر رفح، وسمحت فقط بإدخال المساعدات الإنسانية والطبية إلى أهالي

¹ موقع جريدة الحدث. استئناف جهود المصالحة - مصر تطرح ورقة جديدة على الفصائل. موقع الجريدة على شبكة الانترنت. (2008/10/20). متوفر على الرابط: <http://al7adath.com/ViewDetails2859.html>

القطاع، ورفضت المشاركة في القمة العربية الطارئة، التي دعت إليها كل من قطر وسوريا، لاتخاذ موقف عربي حيال العدوان على غزة، لكنها طرحت مبادرة تقوم على وقف إطلاق النار، وهدنة طويلة¹. استندت المبادرة المصرية على قبول الأطراف لوقف إطلاق النار، والدعوة لاجتماع يضم الفلسطينيين والمصريين، وممثلين عن الاتحاد الأوروبي، لبحث السبل الكفيلة بعدم تكرار الوضع الراهن في غزة. وفيما يتعلق بدور مصر في الحوار الفلسطيني جاء في المبادرة أن مصر ستستضيف حواراً للمصالحة الفلسطينية، بهدف إنهاء الصراع بين فتح وحماس، وتشكيل حكومة فلسطينية جديدة، تكون مقبولة من جانب المجتمع الدولي.

2.5.3.5.4 الورقة المصرية المعدلة 2009

بعد المشاورات والاتصالات التي أجرتها مصر مع الأطراف الفلسطينية، أخرجت ورقتها المعدلة في تشرين أول 2009، بعد إجراء بعض التعديلات على الورقة السابقة، أخذت في الاعتبار ملاحظات الفصائل الفلسطينية عليها، وطالبت الفصائل بالموافقة والتوقيع عليها، شملت الورقة المصرية مختلف القضايا الخلافية بين الفصائل، وكانت أهم المواضيع التي تناولتها الورقة المصرية في نسختها هذه ما يلي²:

- إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية وتفعيل مؤسساتها.
- إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية جديدة، حددتها الورقة بتاريخ 2010/6/28.
- كما عالجت الورقة الملف الأمني، وإعادة بناء وترتيب الأجهزة الأمنية على أسس وطنية ومهنية، وحددت الورقة مهام مختلف الأجهزة الأمنية.
- عالجت موضوع المصالحة الوطنية والاجتماعية، لضمان الهدوء والاستقرار من خلال حل جميع المشاكل، التي نجمت عن الاقتتال والانقسام.

¹ طنطاوي، عادة: حقائق حول حرب غزة. موقع مركز الدراسات الاشتراكية. (2009/3/9). متوفر على الرابط: <http://www.e-socialists.net/node/2132>

² وثيقة الورقة المصرية للمصالحة الفلسطينية/ تشرين أول 2009. (اتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني). مزيد من تفاصيل الورقة المصرية على الرابط التالي : <http://www.alhayat-j.com/files/paper.pdf>

- تطرقت الورقة إلى ضرورة الإفراج عن كافة المعتقلين السياسيين، في كل من غزة والضفة الغربية.

- أخيراً تضمنت الورقة المصرية، تشكيل لجنة وطنية مشتركة، لتنفيذ اتفاقية الوفاق الوطني، تقوم بالإعداد للانتخابات، والإشراف على معالجة قضايا المصالحة الداخلية، ومتابعة عملية إعادة إعمار قطاع غزة، وتوحيد مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، في كل من غزة والضفة الغربية.

ارتكزت هذه الورقة على ما تم التوافق عليه سابقاً بين الفصائل، وعلى الملاحظات التي أبدتها الفصائل على الورقة المصرية المعدلة، وقد تناولت نفس المواضيع والقضايا الخلافية السابقة، وأضافت إليها موضوع المصالحة المجتمعية، وتشكيل لجنة وطنية مشتركة لتنفيذ اتفاق الوفاق الوطني، وقد وضعت مصر تلك الورقة أمام الفصائل الفلسطينية في انتظار الموافقة والتوقيع عليها.

3.5.3.5.4 موقف حركتي فتح وحماس من الورقة المصرية

رفضت حركة حماس التوقيع على الورقة المصرية للمصالحة، وطالبت بإدخال بعض التعديلات التي وصفتها بالهامة عليها، أهمها تعديل اسم الورقة ليصبح " ورقة مشروع مصالحة وتوافق وطني"، كما طالبت الحركة بتغيير البند الخاص بأن الأجهزة الأمنية، بعد هيكلتها تكون المخولة وحدها بالدفاع عن الوطن، حيث اعتبرت الحركة أن ذلك يتناقض مع حق المقاومة في الدفاع عن الشعب الفلسطيني، وبالتالي يمكن أن يؤدي إلى سحب سلاح المقاومة، وطالبت بتعديل البند الخاص بالمقاومة في الورقة المصرية، التي تحدثت عن مقاومة في إطار توافق وطني، بينما اعتبرت حماس أن المقاومة هي حق شرعي لكل الشعب الفلسطيني، ولمن يريد أيضاً أن يقاوم المحتل الصهيوني، ولكن أدوات المقاومة وأشكال المقاومة، ربما تكون في إطار توافق وطني، حسبما رأت حركة حماس. أما البند الثالث الذي طالبت الحركة بتعديله، فهو المتعلق بنص الورقة على أن منظمة التحرير الفلسطينية، هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب

الفلسطيني، وطالبت الحركة بأن يكون هذا بعد إصلاح مؤسسات المنظمة، بطرق وأدوات حضارية وديمقراطية ووطنية، وبعد أن تمثل كل الشعب الفلسطيني، بما في ذلك حركة حماس، بحيث تكون الأخيرة في إطارها، وتكون المنظمة أيضاً ممثلة لكل الشعب الفلسطيني، في الداخل والخارج. وإضافة لذلك طالبت الحركة أن يتم اتخاذ إجراءات موازية في الضفة الغربية، وألاً يكون التركيز على غزة فقط بهدف استعادتها، بينما تبقى الضفة الغربية خاضعة للتأثير الأمريكي، وطالبت بإطلاق فوري لمعتقلي الحركة في الضفة الغربية¹.

أما حركة فتح، فقد كان موقفها مختلفاً عن موقف حركة حماس إزاء الورقة المصرية، فقد وقّعت الحركة عليها، برغم بعض التحفظات، وأكدت في هذا الصدد أنها وافقت على تلك الورقة، رغبة منها في إنهاء حالة الانقسام الفلسطيني، وتذليل أي عقبات أمام المصالحة، وتوحيد شطري الوطن، والتمهيد لإجراء انتخابات جديدة. أما مصر فقد رفضت موقف حماس، وقالت أنه ليس من حق حماس أن تجري تعديلات منفردة على الورقة، واشترطت توقيع الحركة أولاً على الورقة المصرية، حسبما تم الاتفاق عليه في القاهرة².

6.4 الصعوبات والتحديات التي واجهت الدور المصري

لم يكن من السهل لمصر أن تكون وسيطة وراعية للحوار بين الفصائل الفلسطينية، فقد واجهتها تحديات عصفت بجولات الحوار، وأثرت على دورها، الأمر الذي يفسر عدم الوصول إلى اتفاق مصالحة وتطبيقه على أرض الواقع، برغم الاتفاق على جوانب عدة ورئيسية، وأكثر من مرة، يتم الإعلان عن ذلك، بل والتوقيع على الاتفاق، لكن تظهر العقبات قبيل البدء بالترجمة العملية للاتفاق على أرض الواقع.

هناك عدد من التحديات والصعوبات التي واجهت الدور المصري في الحوار الوطني الفلسطيني، حيث تتنوع تلك التحديات وذلك على النحو التالي.

¹ رمضان، أحمد: حماس تقترب من مقاطعة حوار القاهرة. جريدة المستقبل. بيروت. 7/3129 تشرين ثان 2008.

ص1. متوفر أيضاً على الرابط: <http://www.almustaqbal.com/storiesv4.aspx?storyid=316738>

² موقع صحيفة الشرق الأوسط. فتح ترفض أي تعديل على الورقة المصرية. (2009/11/15). متوفر على الرابط

التالي: <http://www.aawsat.com/details.asp?issueno=10992&article=544328>

1.6.4 إشكالية الملف الفلسطيني

تتعلق هذه الإشكالية بتنافر وتباعد مواقف الأطراف الفلسطينية المشاركة في الحوار، فالوساطة بين أطراف متنافرة ومتباعدة المواقف، وبينها حالة صدام مسلح، ليس بالأمر السهل، وكذلك صعوبة طرح مواقف وحلول مخارج لتقريب وجهات النظر بينها. بالإضافة إلى استمرار الأطراف الفلسطينية في تبادل الاتهامات، حول سبب عدم الوصول إلى اتفاق، واتهام كل طرف بعدم جدية الطرف الأخر، فضلاً عن تدني الثقة بينهم، مما يُثقل دور الوسيط والراعي، ويضيف تحديات جديدة أمامه.

ويمكن إجمال أهم الإشكاليات التي تكتنف الملف الفلسطيني، والتي شكل تحدياً كبيراً للدرور المصري في الحوار الوطني الفلسطيني فيما يلي:

- إشكالية الملف الأمني، التي كانت بالأساس سابقة لفوز حماس في الانتخابات التشريعية الثانية، لكن تلك الإشكالية تفاقمت مع فوز حماس، وعدم قدرتها على السيطرة على الأجهزة الأمنية، وتشكيل القوة التنفيذية كبديل لتلك الأجهزة، لتكون تحت سلطتها، فكان الملف الأمني، أحد الأسباب الرئيسية التي فجرت حالة الصدام الدموي بين الحركتين في حزيران 2007. وقد حظي الملف الأمني بأهمية خاصة في الحوار الوطني الفلسطيني، وكان من أعقد الملفات التي لم تحسم بشكل نهائي في جولات الحوار الوطني، إذ تم الاتفاق على تشكيل لجنة أمنية مشتركة، لمتابعة إصلاح وإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية على أسس مهنية وطنية، ولم يتم التطرق إلى السياسة الأمنية التي يجب أن تقوم عليها تلك الأجهزة وتنفيذها، بالإضافة إلى الخلاف حول سلاح المقاومة، ورفض حماس اعتبار السلاح الشرعي الوحيد هو سلاح الأجهزة الأمنية، خوفاً من تمهيد الطريق نحو مصادرة سلاح المقاومة، حسب موقف الحركة. كما أن الخلاف بشكل أساسي يتمحور حول شخصية من سيتولى وزارة الداخلية، وإدارة الأجهزة الأمنية، والصلاحيات المخولة له. هذا فضلاً عن أنه يصعب تغيير السياسة الأمنية للأجهزة الأمنية الفلسطينية، لأن إسرائيل تتربص من جانب، وحماس تتربص في غزة، وفتح تتربص في الضفة، وكل طرف من

تلك الأطراف، له تصوراته الخاصة، حول السياسة والعقيدة الأمنية، التي يجب أن تحكم عمل تلك الأجهزة. من هنا فقد شكّل هذا الملف عامل تفجير للوضع الفلسطيني، ولا زال يشكل تحدياً كبيراً أمام الدور المصري الهادف لإنجاز المصالحة الفلسطينية.

- التردد وعدم الجدية لدى طرفي الإنقسام في إنهاء تلك الحالة، والذي يبرز بدوره من خلال قيام الطرفين بإجراءات أحادية الجانب، وكأن موضوع المصالحة مؤجل إلى أمد بعيد، من قبيل تشكيل حكومات جديدة، كما حصل في الضفة الغربية، وإجراء تعديلات على حكومة هنية في غزة، وإجراءات كثيرة على هذا النحو، تعطي الانطباع بعدم الجدية، وبأن موضوع المصالحة لا زال بعيد المنال، مما أحبط الشعب الفلسطيني، الذي تشير استطلاعات الرأي، إلى اعتقاده أن المصالحة الفلسطينية لن تتم في المدى القريب، وإنما تحتاج إلى سنوات طويلة. وما يعزز هذا الاعتقاد التصريحات التي تصدر في هذا الشأن، كتصريح محمود الزهار القيادي في حركة حماس، أثناء إحدى زيارته للقاهرة، بأنه لا جديد في موضوع المصالحة، موضحاً بأن المصالحة تحتاج لفترة من الزمن حتى يتم تحقيقها، من خلال قدوم أجيال جديدة، تستطيع أن تضغط باتجاه تحقيق ذلك الهدف¹.

- استمرار الخلاف حول ملفات حكومة الوفاق الوطني وحقائبها الوزارية، ومرجعية أجهزة الأمن، في الضفة الغربية وقطاع غزة وما بات يُعرف في حينه بالمحاصصة، وبرغم معالجتها نظرياً في الاتفاقيات بين الجانبين، إلا أن تلك القضايا شكلت عائقاً مرة تلو الأخرى، أمام المضي قدماً في إنهاء حالة الانقسام، هذا فضلاً عن البرنامج السياسي المعتمد للحكومة، والمرحلة القادمة². بالإضافة إلى ملف الإنتخابات الذي شكّل عائقاً أساسياً في كثير من المرات في الحوار، حيث تختلف الرؤى بين الفصائل مرة بشأن نظام

¹ موقع شبكة العهد للإعلام. الزهار: المصالحة بحاجة إلى فترة من الزمن. (2012/4/16). نص اللقاء متوفر على

الرابط التالي: <http://www.alaahd.com/arabic/?action=detail&id=98640>

² عريقات، إيمان: اتفاق بين حركتي فتح حماس لتطبيق المصالحة الفلسطينية. موقع البي بي سي على الانترنت.

(2012/5/21). متوفر على الرابط:

http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2012/05/120521_fatah_hamas.shtml

الانتخابات -القوائم والتمثيل النسبي - . ومرة أخرى بشأن موعد وأولوية إجرائها قبل الخوض في القضايا الخلافية الأخرى.

- سيادة حالة من عدم الثقة بين الطرفين، وشعور كلٍّ منهما أن الآخر يرغب في الاستئثار بالسلطة، ويتعامل تكتيكياً مع المصالحة، هذا فضلاً عن تبني الطرفين رؤيتين مختلفتين بشأن إنهاء الاحتلال وعملية التحرير، بالإضافة إلى الخبرة السلبية الناتجة عن الاشتباكات والصدامات بين الطرفين، والتعامل الأمني مع أنصار كلٍّ منهما. يظهر ذلك من خلال استمرار التراشق الإعلامي والاتهامات المتبادلة بين الطرفين، حول التراجع عن تنفيذ الاتفاق، وتوفير أجواء الحريات العامة، من خلال استمرار الاعتقالات، ومنع المسيرات والتظاهر السلمي، وغيرها من الاتهامات المتبادلة بين الحركتين.

- إتمام المصالحة يعني إنهاء وضع وحالات قائمة، لصالح وضع وحالة جديدة، ستنتهي معها مصالح فئات مستفيدة من حالة الانقسام، من تلك الفئات متنفذين في الفصيلين الكبيرين، ولذا فإن محاولة بعض أصحاب المصالح والامتيازات، التي تولدت بفعل تداعيات الانقسام، الإبقاء على الجغرافيا السياسية المستحدثة، في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وخلق عقبات أمام تنفيذ أي اتفاق ستبقى قائمة، وستشكل تحدي إضافي أمام الدور المصري في الحوار الفلسطيني¹.

- هناك عائق يتمثل في المصالحة المجتمعية، إذ أن الانقسام ليس سياسياً فقط، بل مجتمعياً في أحيان كثيرة، ومرد ذلك نتيجة حالات القتل والتعذيب، والإعاقات والاعتقالات التي تمت على خلفية الصدام بين الحركتين، لذا تعد المصالحة المجتمعية من أخطر وأصعب الملفات الداخلية، التي تعترض المصالحة الوطنية، وتعتبر أحد أهم مظاهر الانقسام السياسي الفلسطيني، خاصة فيما يتعلق بإنهاء قضايا الدم، والأرواح التي أزهقت نتيجة الانقسام والصدام، وتعويض ذوي الضحايا عن الأضرار التي لحقت بهم. تلك القضية لم

¹ السهلي، نبيل: المصالحة الفلسطينية -الآمال والتحديات، موقع شبكة الجزيرة، (2012/6/10). متوفر على الرابط التالي: <http://aljazeera.net/analysis/pages/45e49c07-b2a4-4061-b780-d7de7618d0d4>

تحظّ بالأهمية المناسبة في جولات الحوار، وتم المرور عليها سريعاً في الفترة الأخيرة، خاصة وأنها قضية مهمة وخطيرة، وتحتاج إلى دراسة وإجراءات وإمكانيات، لحل مختلف القضايا الاجتماعية، التي ترتبت على الانقسام، حيث تواجه المصالحة المجتمعية تحديات، لا تقل أهميتها عن تلك التي تواجه المصالحة الوطنية، من قبيل عدم توفر الأموال اللازمة لحل تلك القضايا، بالإضافة إلى ضرورة توفر القدرة على إقناع الناس، وخاصة المتضررين بالمصالحة المجتمعة، وتجاوز مرحلة الماضي¹.

كل هذه الإشكالات التي يعاني منها الملف الفلسطيني، تشكل تحديات كبيرة أمام الدور المصري في الحوار الوطني الفلسطيني، وتقف حائلاً أمام الجهود المصرية نحو إتمام المصالحة الفلسطينية.

2.6.4 إشكالية التدخلات الخارجية

شكلت التدخلات الخارجية تحدياً آخر أمام الدور المصري في الحوار الفلسطيني، حيث أسهمت التدخلات والضغوط الخارجية التي تُلقى بظلالها على مواقف الطرفين، في تبدل وتغيّر وارتباك المواقف، والاختلاف في تفسير ما يتم الاتفاق عليه، وكثيراً ما يتم تبادل الاتهامات بين الحركتين، حول الضغوطات الخارجية، والارتباطات الإقليمية التي تقيدهما، وتشكل عائقاً نحو استكمال المصالحة، وتحقيق الوحدة الوطنية. وفي هذا السياق تصدر تصريحات كثيرة تفيد بأن موضوع المصالحة الفلسطينية، لا يجب حصره في الأطراف الفلسطينية، دون الأخذ في الاعتبار التدخلات الخارجية التي تريد عرقلتها وعدم إتمامها. تتم الإشارة إلى التدخلات الأمريكية والإسرائيلية، وإلى الضغوط الأمريكية التي تمارسها على السلطة الفلسطينية، من خلال التلويح بوقف المساعدات والدعم المالي للسلطة². هذا فضلاً عن التدخل الإيراني

¹ الكلوت، ضياء: التمويل يعوق المصالحة المجتمعية في فلسطين. موقع شبكة الجزيرة. (دون تاريخ نشر). متوفر على الرابط التالي: <http://aljazeera.net/news/pages/382acc8a-c83a-4c6e-8480-54c5525101b1?GoogleStatID=21>

² موقع وكالة فلسطين برس للأخبار. إشكالية المصالحة تكمن في التدخلات الخارجية، موقع الوكالة على الانترنت. (2012/5/1). متوفر على الرابط التالي: <http://www.palpress.co.uk/arabic/?action=detail&id=46614>

والسوري، من خلال دعم الأطراف الراضة لمسار التسوية، ومحاولة التأثير عليها، لتصلب مواقفها فيما يتعلق بقضايا الحوار الوطني الفلسطيني.

يأتي أيضاً في هذا السياق، التدخل الأمريكي والإسرائيلي، الضاغط باتجاه فرض شروط وإملاءات على أطراف الحوار، بخاصة تلك الأطراف الراضة لمسار التسوية، والمرفوضة إسرائيليّاً وأمريكياً، كحركة حماس¹، فوجود العامل الإسرائيلي، الحاضر دائماً والمتربص بما يتم الاتفاق عليه أو انجازه، خاصة في الملفات الثلاثة الهامة والحساسة، وهي تشكيل الحكومة الفلسطينية، وإجراء الانتخابات، وإصلاح الأجهزة الأمنية، وهي لن تقف مكتوفة الأيدي إذا ما جاءت المصالحة في تلك الملفات بما لا يرضيها، ويمكنها تعطيل المصالحة، إذا رأت أن الأمور لا تأتي في صالحها، من خلال الاعتقالات، وتعطيل التنقل، وحجز عائدات الضرائب وعدم تحويلها للسلطة الفلسطينية، وتعطيل عمل المؤسسات الفلسطينية، وغيرها من الوسائل والأدوات التي تملكها إسرائيل، فالحكومة التي ستعمل خاصة في الضفة الغربية، لا يجب أن يكون على وزرائها اعتراض إسرائيلي². من هنا يشكل العامل الإسرائيلي تحدياً كبيراً آخر أمام الدور المصري الهادف إلى إنجاز المصالحة، بالإضافة إلى استمرار العدوان الإسرائيلي على غزة، من خلال القصف المستمر والاعتقالات، والإجتياحات المتكررة لمناطق التماس في قطاع غزة. هذا فضلاً عن زيادة النفوذ الإيراني، على تلك الفصائل، وتأثيره على قراراتها ومواقفها، بما فيها موضوع الحوار الوطني، كل ذلك أثقل كاهل الدور المصري في الحوار الوطني الفلسطيني.

في هذا السياق أيضاً لا بد من الإشارة إلى وجود أدوار أخرى دخلت على خط الحوار الوطني، بخاصة الدور القطري، الذي شكل بدوره تحدياً أمام الموقف المصري، شعرت مصر أنه قد يسحب البساط من تحت أقدامها، ويفقد دورها الرئيسي في الحوار، برغم التطمينات

¹ منيب رشيد المصري. (مقابلة شخصية). بتاريخ 2012/8/1.

² صالح، محسن: مآزق المصالحة الفلسطينية والمسار الخاطيء، موقع شبكة الجزيرة. (2012/5/24). متوفر على

الرابط: <http://aljazeera.net/pointofview/pages/6988bffb-23db-4464-abc1-c5a198c2cfbb>

التي صدرت عن قطر والفصائل الفلسطينية، بأن الدور القطري، أو أية أدوار أخرى، ليس بديلاً عن الدور المصري، وإنما مكملاً له¹.

ولذا كان للعامل الخارجي وتدخلاته في الملف الفلسطيني، دوراً هاماً في تعطيل جهود مصر في التوصل إلى المصالحة الداخلية، وشكل تحدياً لا يمكن إغفاله أمام الدور المصري الهادف إلى تحقيق المصالحة الفلسطينية، خاصة وأن هذا التدخل يأتي من أطراف عدة، لكلٍ منها مصالحه وحساباته الخاصة.

3.6.4 التشكيك في حيادية الدور المصري

من التحديات التي واجهت الدور المصري في الحوار الوطني الفلسطيني، اتهامه في أحيان كثيرة بالانحياز وعدم الحيادية، وفي مناسبات كثيرة وجهت حركة حماس مثل تلك الاتهامات لمصر، بل واشترطت في أحد المرات وقوف مصر على مسافة واحدة من طرفي الحوار لتعود إلى جولات الحوار كما أشار الباحث سابقاً. ويرى مراقبون أن مصر بالفعل لم تقف على مسافة واحدة من طرفي الحوار، على اعتبار أن مصر جزءاً من عملية السلام، وترتبط بمعاهدة مع إسرائيل، وشراكة إستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، مما جعلها منحازة إلى جانب المطالب والشروط الإسرائيلية والأمريكية، وهو ما أسهم في تعثر الحوار الوطني أحياناً، وبخاصة أمام مطلب اللجنة الرباعية، بشأن شروطها من أجل تشكيل حكومة وحدة وطنية، وهو ما مثل عقدة في وجه المصالحة الفلسطينية، وتحدياً للدور المصري فيها². كما أن صراع النظام المصري، مع حركة الإخوان المسلمين، كان له دورٌ في موقفه من طرفي الحوار، الذي جعل منه موقفاً متحفظاً من حركة حماس، نتيجة ارتباطاتها مع حركة الإخوان المسلمين، وبالتالي فإن إفشال تجربة حركة حماس، ينعكس بالسلب على حركة الإخوان المسلمين في مصر، ويفيد النظام السياسي المصري في صراعه معها، وبالتالي فقد أضعف هذا من حيادية وتوازن الدور المصري، في الحوار الوطني الفلسطيني، ولعب دوراً بعدم إتمام المصالحة.

¹ منيب رشيد المصري. (مقابلة شخصية). بتاريخ 2012/8/1.

² هاني المصري. (مقابلة شخصية) بتاريخ 2012/6/29.

من ناحية أخرى، يرى مختصون آخرون أن مصر حاولت الوقوف خلال رعايتها للحوار على مسافة واحدة من جميع الأطراف، ولكنها فضلت إحالة الخلافات للفصائل الفلسطينية المختلفة من أجل أن تقوم هي بنفسها ببحثها وإيجاد الحلول التي ترضيها لنفسها¹. لكن الباحث لا يتفق مع هذا الرأي، فكما تمت الإشارة إليه في بداية هذا الفصل، فإن دور مصر في الحوار الوطني الفلسطيني تجاوز مستوى الوساطة، إلى مستوى طرح المخارج والحلول، وممارسة الضغط على الأطراف لقبولها، كما برز ذلك في عرض مصر للورقة المصرية واشتراطها توقيع الأطراف عليها.

لذا يمكن القول أن اتهام الانحياز وعدم الحيادية للدور المصري له ما يبرره؛ خاصة في الفترة التي تلت الانقسام الفلسطيني، وشكلت تحدياً آخر واجه الدور المصري في الحوار الفلسطيني، مما أثر عليه، وأضعف منسوب الثقة بين القيادة المصرية من جانب، وتلك الفصائل من جانب آخر، وهو ما ألقى بظلاله على الدور المصري في الحوار الفلسطيني بشكل عام، لأن من أهم صفات ومؤهلات الوسيط والراعي هو التوازن والحياد في مواقفه من الطرفين، ومن القضايا المطروحة على بساط البحث.

7.4 الآفاق المستقبلية لنجاح الدور المصري

على الرغم من أن حدود البحث في هذه الدراسة ينحصر زمانياً مع نهاية العام 2010؛ إلا أن الأحداث التي تلت هذا التاريخ في الشأن المصري الداخلي يدفع الباحث إلى الوقوف عندها والتعرض لها من باب الأهمية التي يمكن أن تؤثر فيها على موضوع الدراسة، وكذلك فإنها مدعاة لطرح أسئلة كثيرة يمكن أن تكون محفزاً لباحثين آخرين للبحث فيها.

شهدت مصر تغيرات هامة نجمت عن ثورة 25 من يناير، حيث تنحى الرئيس المصري السابق حسني مبارك تحت ضغط الشارع المصري، وفاز الرئيس محمد مرسي مرشح الإخوان المسلمين في الانتخابات الرئاسية التي جرت في حزيران 2012، كما غابت الكثير من الشخصيات الرئيسية التي تولت ملف المصالحة الفلسطينية، بخاصة الوزير عمر سليمان مدير

¹ خليل عساف. رئيس تجمع الشخصيات المستقلة في الضفة الغربية. (مقابلة شخصية). بتاريخ 2012/7/18.

المخابرات العامة المصرية السابق، الذي توفي في الولايات المتحدة الأمريكية في تموز 2012، واللواء مراد موافي الذي كان يشغل منصب نائب رئيس جهاز المخابرات العامة في عهد الرئيس السابق حسني مبارك. لذا تغيرت طبيعة النظام السياسي في مصر، وبرز دور حركة الإخوان المسلمين في النظام المصري الجديد الأخذ بالتشكل، ولا زال ملف المصالحة الفلسطينية في عهدة مصر، ولا زال الانقسام الفلسطيني قائماً. ومن الملاحظ أن تلك التغييرات التي شهدتها النظام السياسي في مصر خاصة بعد تولي الرئيس محمد مرسي الحكم، أسهمت في خلق حالة من التخبط في المشهد الفلسطيني، بخاصة في ملف المصالحة، حيث أصبح هناك جدل بين قادة فتح وحماس، حول ما إذا كانت الورقة المصرية قائمة ويمكن الاحتكام إليها، أم أنها انتهت بانتهاء نظام الرئيس السابق حسني مبارك؟

صدرت تصريحات عدة من جانب مصر، والرئيس المصري الجديد تطالب الفلسطينيين بتوحيد كلمتهم والتحدث بصوت واحد لتحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية، واعتبر الرئيس مرسي أن القضية الفلسطينية هي القضية الأولى بالنسبة لمصر والدول العربية والإسلامية¹. وقد أكد الرئيس مرسي في اتصالاته مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس، ورئيس الوزراء المقال إسماعيل هنية، على رغبته في دفع ملف المصالحة قدماً، وتتوقع أوساط عدة أن يقوم الرئيس مرسي بسحب ملف المصالحة الفلسطينية من يد المخابرات العامة المصرية، التي كانت تتولى هذا الملف في عهد الرئيس السابق مبارك وفي الفترة الانتقالية التي تلت تنحي مبارك، ومع ذلك فإن الكثير من المحللين يرون أن مصر مشغولة في ترتيب أوراقها الداخلية، ولديها الكثير من الملفات الداخلية التي تحتاج إلى سرعة انجاز، مما قد يبعد ملف المصالحة عن أولويات القيادة المصرية الجديدة في الفترة الراهنة، أو على المدى القريب على الأقل، خاصة وأن كل المؤشرات تدل على أن الرئيس مرسي لا يريد استثمار جهود كبيرة في هذا الملف، بفعل حجم التحديات الداخلية الهائلة الذي يواجهها².

¹ موقع الكوفية برس. مرسي يطالب الفلسطينيين بتوحيد كلمتهم وإتمام المصالحة. (2012/8/16). متوفر على الرابط: <http://www.kofiapress.net/ar/node/112139.html>

² موقع وكالة النهار الإخبارية. توقع بأن يسحب مرسي ملف المصالحة من المخابرات العامة. (2012/8/17). متوفر على الرابط: <http://www.alnaharnews.net/ar//news.php?maa=View&id=68433>

إن أهم تحدٍ سيبقى يواجهه الدور المصري في موضوع الحوار الفلسطيني، هو حجم الخلاف العميق بين طرفي النزاع الفلسطيني، حيث ما تزال أزمة الثقة بين فتح وحماس تشكل عائقاً أمام أي اتفاق بينهما، بالإضافة إلى أن الإسرائيليين والأمريكيين سيواصلون وضع عوائق أمام المصالحة، ما لم تستجب حماس لشروط الرباعية الدولية. وهو ما يضعف فرص نجاح الدور المصري على المدى المنظور، إلا أنه وبرغم ذلك تتوفر عوامل ضغط، تدفع باتجاه إتمام المصالحة، وتشكل فرصةً أمام نجاح الدور المصري في عهده الجديد، فمن جانب حركة فتح، هناك عدد من المحددات والعوامل الضاغطة نحو التوصل لإتفاق، يُنهي حالة الانقسام، يمكننا تلخيصها فيما يلي¹:

- وصول المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي إلى طريق مسدود، مع استمرار السياسات الإسرائيلية المدمرة لعملية السلام، كتهويد القدس، واستمرار الاستيطان، مع تأكيد الرئيس محمود عباس على ثبات الموقف الفلسطيني، برفض العودة للمفاوضات، إلا بالالتزام إسرائيلي بالوقف التام للاستيطان، واحترام إسرائيل لمرجعية عملية السلام، على أساس حل الدولتين على حدود 1967.
- تراجع قوة ما يُسمى معسكر السلام في داخل إسرائيل، وجنوح المجتمع الإسرائيلي على مر السنوات الأخيرة نحو اليمين، والتطرف والعنف، وهو ما يضعف من فرص نجاح عملية السلام على المسار الفلسطيني.
- استمرار انحياز السياسة الأمريكية إلى تبني وجهة النظر الإسرائيلية، ويتعاضد ذلك خلال فترة سباق الانتخابات الأمريكية على الرئاسة، حيث تُصبح إسرائيل ميداناً بين المتنافسين على الوصول إلى البيت الأبيض أو البقاء فيه، كما تتزايد التصريحات والوعود الإستراتيجية لنيل رضا اللوبي اليهودي، مما يمكن أن يكون دافعاً وضاعطاً باتجاه ملف المصالحة.

¹ اليافاوي، ناصر إسماعيل: حتمية تطبيق اتفاق الدوحة بين موقف فتح وحماس - ورقة تحليلية. موقع وكالة أسوار برس. (20012/7/9)، متوفر على الرابط:

- استخدام المجتمع الدولي الانقسام ورقة للتهرب من استحقاقات عملية السلام، وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة، حيث وضعت لجنة العضوية في مجلس الأمن أربع نقاط عند مناقشة الطلب المقدم من فلسطين، وجميعها تتعلق بالانقسام، تتمثل تلك النقاط في عدم وجود حكومة واحدة، وعدم وجود وحدة الإقليم، وعدم القدرة على إقامة علاقات مع دول المحيط، بالإضافة إلى وحدة السكان.

تشكل تلك المحددات عوامل ضغط على الرئيس محمود عباس، وحركة فتح، نحو التجاوب مع الجهود المصرية، لإتمام المصالحة، وتحقيق الوحدة الوطنية، لتمتين وتحصين الجبهة الداخلية بالوحدة الوطنية، لتقوية الموقف الفلسطيني أمام الضغوطات الإسرائيلية والأمريكية، وسحب ذريعة الانقسام من أيديهم، لعدم توظيفها فيما يضر المصالح الفلسطينية، والمشروع الوطني الفلسطيني برمته. وهي محددات يمكن أن تساعد الدور المصري في عهده الجديد بإشراف الرئيس محمد مرسي، وتشكل دافعاً لنجاح هذا الدور.

أما من جانب حركة حماس، فيمكننا القول أن الأوضاع المعيشية الصعبة في غزة، وحالة الحصار التي يتعرض لها القطاع، بالإضافة إلى قناعة الحركة باستحالة استمرار الوضع الراهن على حاله، تشكل عوامل ضغط باتجاه التجاوب مع الجهود المصرية لإنجاز ملف المصالحة الفلسطينية، هذا فضلاً عن المتغيرات الإقليمية، خاصة ما تشهده سوريا من أحداث، والتقارير الصحفية التي تشير إلى خروج قيادات حماس منها، هذا بالإضافة إلى وسائل الضغط التي مارستها في فترة من الفترات بعض الدول العربية على حركة حماس من أجل إتمام المصالحة. وبرغم وجود تلك العوامل الدافعة نحو ضرورة إتمام المصالحة. إلا أن الطرفين يقطعان طريق المصالحة ببطء شديد، ولا زالوا يُخضعان أمر المصالحة إلى التطورات والعوامل الإقليمية، وكل منهما يرغب في أن تأتي تلك التطورات لصالحه، وتعزز موقفه فيما يتعلق بالقضايا الشائكة في ملف الحوار الوطني.

أما من جانب الولايات المتحدة والغرب، وما يتعلق تحديداً بشروط الرباعية، فكما تشير العديد من التقارير التي رافقت تولي الرئيس مرسي للرئاسة المصرية بأن هنالك تقارباً مصرياً

أمريكياً وتفاهماً معلناً في كثير من النقاط أهمها مسألة التزام مصر الجديدة بمجمل الإنفاقات المبرمة مع إسرائيل، فإنه يمكن القول أن الرئيس مرسي لديه ما يمكنه من الضغط باتجاه تحقيق المصالحة وممارسة دور الراعي الوسيط بأقل تأثير أمريكي مقارنة بالسابق. وكما قال مسؤول كبير في وزارة الخارجية الأمريكية بأن إدارة أوباما تأمل أن تقدم للكونجرس قريباً خطة لإعفاء مصر من ديون بقيمة مليار دولار، لمساعدتها في استعادة الاستقرار الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص حيث يرى البعض هذه الخطوة بأنها محاولة لشراء ود مصر وتقويتها¹.

وبالإشارة إلى ما سبق فإنه يمكن كذلك أن تكون هنالك محاولات أخرى لتقوية مصر سياسياً وتقوية دورها الإقليمي بتسهيل تحقيقها للمصالحة من خلال رعايتها للحوار الفلسطيني، في المقابل يرى آخرون أن ملف المصالحة لن يتأثر بوصول الإخوان للرئاسة في مصر نظراً لتعدد الأطراف المؤثرة في إدارة الملف.

أخيراً وبرغم أهمية ومحورية الدور المصري في الحوار الوطني الفلسطيني وموضوع المصالحة وإنهاء الانقسام، فإن الباحث يرى أن الأمر يحتاج إلى جدية الأطراف الفلسطينية، والتجاوب مع كافة الجهود المصرية التي تبذل لإتمام المصالحة وإنهاء الانقسام أكثر من اعتماده على الدور والجهود المصرية.

¹ موقع ميدل ايست اونلاين الإخباري. الولايات المتحدة تشتري ود مرسي بإعفاء مصر من ديونها. (2012/09/07).

متوفر على الرابط: <http://www.middle-east-online.com/?id=138650>

النتائج والتوصيات

تناولت هذه الدراسة موضوع الدور المصري في الحوار الوطني الفلسطيني، حيث عالجت في البداية الإطار النظري والمفاهيم الأساسية المرتبطة بموضوع الدراسة، كمصطلحات الأمن القومي والإقليمي والعلاقة بينهما، ووسائل إدارة الأزمات الدولية، وغيرها من المفاهيم والمصطلحات، ثم تطرقت إلى العوامل المؤثرة في الموقف المصري من القضية الفلسطينية، وتابعت تطورات الموقف المصري من قضية فلسطين منذ نشأتها بعد الحرب العالمية الأولى وذلك من خلال تقسيم الموضوع إلى مراحل تاريخية وربطها بطبيعة نظام الحكم، وتبيان مميزات وخصائص كل حقبة زمنية منها، ورصد أبرز التحولات التي طرأت على الموقف المصري من القضية الفلسطينية ومعرفة أبعادها وخلفياتها. وتناول الفصل الأخير من الدراسة طبيعة الدور المصري في الحوار الوطني الفلسطيني، ومنطلقاته الأساسية، مع التركيز على أهمية منطلق الأمن القومي المصري، ونظرة مصر لنفسها كلاعب إقليمي هام في المنطقة، واستغلالها لدورها في الحوار الفلسطيني من أجل تعزيز هذا الدور، وتطرق هذا الفصل للجهود المصرية المبذولة على صعيد رعايتها للحوار الفلسطيني، كما ناقش أهم التحديات التي واجهت الدور المصري، والمتعلقة بإشكالية الملف الفلسطيني، والتدخلات الخارجية، والاتهام بالانحياز وعدم الحياد.

وبناء على ما تقدم تستعرض الدراسة أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها، وذلك

على النحو التالي:

النتائج

- هناك عدد من العوامل المشتركة والمتداخلة، التي أثرت على موقف مصر من القضية الفلسطينية، وتطوره عبر العقود الماضية، مثل العامل (الجيوستراتيجي) والقومي والديني، بالإضافة إلى عامل الأمن القومي، الأمر الذي يجعل من ارتباط مصر بالقضية الفلسطينية ارتباطاً دائماً، لكن هذه العوامل لم تساعد في بلورة موقف مصري ثابت من القضية

الفلسطينية على مدار العقود الماضية، إذ تعرض هذا الموقف للتطور والتغير والتحول على مدار تلك العقود.

• ارتبط موقف مصر على مدار الفترة الماضية إلى حد كبير بطبيعة نظام الحكم وبشخص الحاكم، فكان للعهد الملكي ما قبل ثورة تموز/يوليو 1952 سماته وخصائصه، التي تبدلت مع وصول جمال عبد الناصر إلى الحكم، ثم عهد الرئيس السادات الذي شهد فيه موقف مصر من القضية الفلسطينية تحولاً كبيراً، خاصة بعد توقيع اتفاقية (كامب ديفيد) مع إسرائيل عام 1979، ثم عهد الرئيس مبارك، الذي شهد تسارعاً في النشاط الدبلوماسي والسياسي المصري لصالح موضوع التسوية السياسية الشاملة، وبذل جهود متواصلة لدعم ومساندة القيادة الفلسطينية نحو العمل السياسي، ووقف العمليات المسلحة.

• تجاوز الدور المصري في الحوار الوطني الفلسطيني دور الوسيط، إلى اقتراح الحلول والمخارج للقضايا الخلافية بين أطراف الحوار، وإلى الضغط على حركتي فتح وحماس، من أجل التوصل لاتفاق، يُنهي حالة الانقسام الفلسطيني، ويحقق المصالحة الوطنية، وهو ما يتضح بشكل جلي في صياغة الورقة المصرية وتقديمها للأطراف للتوقيع عليها، حيث كرست مصر جهودها نحو وضع المقترحات التوفيقية والمخارج للقضايا الخلافية.

• بالرغم من وجود عدد من المنطلقات التي تقف وراء الدور المصري في الحوار الوطني الفلسطيني، إلا أن الدافع المرتبط بالأمن القومي المصري وتأمين البوابة الشرقية التي تربط مصر بغزة، ودور مصر كلاعب إقليمي رئيسي في المنطقة، تأتي على رأس هذه الدوافع والمنطلقات، كما كان لرغبة النظام الحاكم في مصر احتواء ظاهرة تنامي قوة تأثير حماس في المنطقة، باعتبارها وليدة الإخوان المسلمين، دوراً مهماً في دفع مصر نحو الوساطة والرعاية والتأثير في الحوار الوطني الفلسطيني.

• اقتراح مصر للحلول والمخارج والصيغ التوفيقية بين الأطراف الفلسطينية، وممارسة الضغط لقبولها، يأتي في إطار رغبة مصرية في استتباب الأوضاع على بوابتها الشرقية،

وحدودها مع غزة، لشعورها بأن استمرار الانقسام دون معالجة يسهم في الإضرار بالأمن القومي المصري، وفي التأثير السلبي على منطقة شمال سيناء التي لا تمارس عليها مصر سيادتها الكاملة بفعل القيود المفروضة عليها وفق اتفاقيات (كامب ديفيد).

• على مدار الفترة الماضية، واجه الدور المصري في الحوار الوطني الفلسطيني تحديات كثيرة، تمثل أبرزها في إشكالية الملف الفلسطيني، بخاصة الملف الأمني والبرنامج السياسي، وإشكالية التدخلات الخارجية، التي أخذت شكلين، تمثل الأول منها في الضغط والتأثير على الأطراف في الساحة الفلسطينية من أجل تمرير المواقف، مثل التدخلات الإسرائيلية والأمريكية واللجنة الرباعية، والتدخلات الإيرانية والسورية، بينما تمثل الثاني في بروز أدوار دخلت على خط المصالحة الفلسطينية، مثل الدور القطري. كما كان من التحديات التي واجهت الدور المصري، اتهام مصر أحياناً بالإنحياز وعدم الوقوف على مسافة واحدة من الأطراف الفلسطينية.

• برغم الجهود المصرية المتواصلة في إدارة ورعاية الحوار الوطني الفلسطيني، إلا أنها لم تتجح حتى وقت انجاز هذه الدراسة في تحقيق مصالحة وطنية فلسطينية، تُتهي حالة الانقسام الذي تشهده الساحة الفلسطينية منذ خمس سنوات، يعود ذلك إلى وجود عدد من التحديات والمعوقات التي تحول دون تحقيق المصالحة الفلسطينية، والتي شكلت تحديات أسهمت في تعثر الدور المصري وقدرته على انجاز المصالحة الفلسطينية. ولكن ورغم اختلاف حركة حماس مع النظام المصري السابق، واتهامها له أحياناً بالانحياز لصالح حركة فتح، إلا أن الدور المصري في الحوار الوطني الفلسطيني بقي مهماً لحماس، كما هو مهم لفتح.

التوصيات

• الدور المصري في رعاية الحوار الوطني الفلسطيني مهم وضروري لانجاز المصالحة الفلسطينية، وعليه لا بد من استمرار هذا الدور، وإزالة أي عقبات وتحديات يمكن أن تواجهه، وتعيق بالتالي فعاليته نحو استكمال الحوار الوطني الفلسطيني، على طريق انجاز

المصالحة الوطنية الفلسطينية، ويجب على الأطراف الفلسطينية الأخذ بالاعتبار موضوع الأمن القومي المصري، بخاصة استقرار الأوضاع على الحدود المصرية مع غزة، وعدم القيام بأنشطة قد تسهم في إثارة الجانب المصري، أو تؤثر على أمن مصر القومي.

- لا بد من أن تستمر مصر في ممارسة دورٍ ضاغٍ نحو اعتماد الفصائل الفلسطينية أسلوب الحوار كحل وحيد لحل خلافاتها الداخلية، وتحريم اللجوء للعنف واستخدام السلاح لحسم الخلافات أو لتحقيق إنجازات ومكاسب ميدانية أو سياسية تحت أي ظرف كان.

- من الضروري أن تعي مصر أسباب الخلافات الفلسطينية - الفلسطينية بدقة، ودراسة مختلف المعوقات والتحديات التي لازالت تعيق إنجاز دورها في تحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية وتنهاي حالة الانقسام، ومعالجتها بشكل علمي مدروس لتمهيد الطريق أمام الحوار الوطني الفلسطيني، ولتسهيل التوصل إلى اتفاق مصالحة قابل للتطبيق.

- يمكن أن يساهم الفلسطينيون من مختلف الأطياف السياسية والنخب وحتى من عموم الناس في تفعيل وتدعيم دور مصر في مسعاها لإنجاح الحوار، وذلك من خلال تفعيل ضغط الشارع تحت عناوين واضحة ومحددة تحقق المصالحة بين فتح وحماس، وممارسة الضغط المباشر على الأطراف لدفعها نحو إنجاز المصالحة المتعثرة. كما يمكن عقد مؤتمر شعبي فلسطيني للمصالحة المجتمعية، لحل مختلف القضايا الاجتماعية والعائلية التي نجمت عن الانقسام، وحل حالات الدم والقتل التي تمت بشكل أساسي في قطاع غزة، بما يكفل على الأقل عدم تفجر خلافات عائلية ذات صلة بنتائج الانقسام الفلسطيني.

- يمكن لمصر أن تقوم باعتماد إستراتيجية جديدة للحوار الوطني الفلسطيني، تستند إلى البحث والاتفاق بين الأطراف الفلسطينية أولاً حول القضايا التي تضيق مساحة الخلاف حولها، والتدرج نحو القضايا الشائكة، بخاصة الملف الأمني، ويوصي الباحث هنا بالبداية أولاً بالملف الأمني ومن ثم منظمة التحرير الفلسطينية، على اعتبار أنه المسار الأفضل أمام المتحاورين، و البدء بترتيب البيت الفلسطيني الداخلي، والاتفاق على برنامجه الوطني، وتحديد أولوياته

الوطنية، وعند ذلك يكون موضوع الحكومة والانتخابات هو أحد تجليات وتطبيقات البرنامج الوطني، وتكون السلطة الوطنية الفلسطينية نفسها، إحدى أدوات تطبيق هذا البرنامج.

الجدير بالذكر هنا أنه وأثناء إعداد هذه الدراسة وانجازها، طرأت تغييرات وتحولات في المشهد العربي كنتيجة لما يسمّى الربيع العربي، وقد كان لمصر من هذه التحولات النصيب الأكبر، حيث سقط نظام الرئيس مبارك نتيجة ثورة شعبية، وتمكن الإخوان المسلمون من الوصول إلى سدة الحكم في مصر، وبناء عليه ينصح الباحث بإجراء مزيد من الأبحاث والدراسات التي تتناول الدور المصري في الحوار الوطني الفلسطيني في المرحلة الراهنة والقادمة، وخاصة مع صعود الإخوان المسلمون إلى الحكم، للتعرف على مدى تأثير ذلك على الدور المصري في الحوار الوطني الفلسطيني، وموقف مصر من طرفي الحوار الفلسطيني - فتح وحماس - ومقارنة الدور المصري الجديد، بدورها أثناء حكم مبارك، مع تبيان فرص النجاح والفشل التي يمكن أن يحظى بها هذا الدور، خاصة وأن من أحد عوامل ودوافع مصر مبارك في رعايتها للحوار كان محاولة عدم تنامي قوة وتأثير الإخوان المسلمين في مصر.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر الأولية

1 - الوثائق

اتفاقية (سايكس بيكو). متوفرة على الرابط التالي:

<http://www.egyptiantalks.org/invb/index.php?showtopic=22092>

استقالة وزير الداخلية الفلسطيني هاني القواسمي (نص الوثيقة). (2007/4/17).

أنظر: موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات على الرابط:

<http://www.alzaytouna.net/permalink/4821.html> أو الإطلاع على

الوثيقة الأصلية على الرابط: <http://goo.gl/N1qQN>

برنامج النقاط العشر 1974. متوفر على موقع مؤسسة ياسر عرفات على الرابط

التالي:

http://www.yaf.ps/ya/main_documents_details.php?pid=53

بيان الدورة التاسعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني. 12-15/11/1988، موقع

المجلس الوطني. متوفر على الرابط: <http://goo.gl/5QY0r>

خطاب الرئيس محمد أنور السادات في افتتاح الدورة الاستثنائية لمجلس الشعب

المصري بتاريخ 16/10/1973. متوفر على الرابط التالي:

<http://sadat.bibalex.org/speeches/browser.aspx?SID=135>

ميثاق الأمم المتحدة. الفصل الأول. المادة (2)، الفقرة (3). متوفر على الرابط:

<https://www.un.org/ar/documents/charter/chapter1.shtml>

ميثاق الأمم المتحدة. الفصل السابع. المادة (39-51). متوفر على الرابط:

<https://www.un.org/ar/documents/charter/chapter7.shtml>

ميثاق حركة المقاومة الإسلامية حماس. متوفر على الرابط:

http://ar.wikisource.org/wiki/ميثاق_حركة_حماس

وثيقة إعلان القاهرة 2005. متوفرة في: مجلة دراسات شرق أوسطية. عمّان: مركز

دراسات الشرق الأوسط. 31/ربيع 2005. متوفرة على:

<http://www.aawsat.com/details.asp?issueno=9532&article=288>

708

وثيقة الورقة المصرية للمصالحة الفلسطينية/ تشرين أول 2009. (اتفاقية الوفاق

الوطني الفلسطيني). مزيد من تفاصيل الورقة المصرية على الرابط التالي:

<http://www.alhayat-j.com/files/paper.pdf>

وعد (بلفور) (نص الوعد). متوفر على الرابط التالي:

<http://www.betna.com/personal/haweya-intma/p1/p1.htm>

كلمة وزير الخارجية المصري عمرو موسى في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر مدريد

للسلام في الشرق الوسط. بتاريخ (1991/10/30). متوفرة في: مجلة

الدراسات الفلسطينية. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية. مج2.

8/خريف1991.

مؤتمر القمة العربية السابع، الرباط، 26-29/10/1974، (قرارات المؤتمر).

متوفرة على موقع الموسوعة على شبكة الانترنت، متوفر على الرابط التالي:

<http://www.moqatel.com/openshare/WthaeK/title/GamaKema/i>

ndex.htm

2 - الإتفاقيات

اتفاق إعلان المبادئ المشترك بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل.

(اتفاق أوسلو). 1993/9/13.

اتفاق القاهرة الأردني الفلسطيني بتاريخ 1970/9/27. متوفر في: مجلة فلسطين.
بيروت: دار العروة الوثقى. 16/آب/2011. أو على الرابط:

<http://palestine.assafir.com/content/pdf/palestine16.pdf>

اتفاق مكة للمصالحة بين فتح وحماس. (2007/2/8). النص متوفر على الرابط
التالي: <http://goo.gl/J7X8E>

3 - القرارات

قرار الأمم المتحدة رقم (3236) والقرار رقم (3237) لسنة 1974. القرارات متوفرة على
موقع هيئة الأمم المتحدة، على الرابط:

<http://www.un.org/documents/ga/res/29/ares29.htm>

قرار الأمم المتحدة رقم (3314) لسنة 1974. المادة الأولى. متوفر على الرابط:

<http://www.un.org/documents/ga/res/29/ares29.htm>

قرار مجلس الأمن الدولي رقم (242) بتاريخ 1967/11/22. متوفر على الرابط:

<http://goo.gl/mOAvG>

قرار مجلس الأمن الدولي رقم (338) بتاريخ 1973/10/22. متوفر على الرابط:

<http://goo.gl/vhfdx>

المراجع

1- الكتب العربية

أبو خلف، نايف: القضية الفلسطينية ما بين 1973-1991. في: دراسات فلسطينية.
نابلس: قسم العلوم السياسية، جامعة النجاح الوطنية. 2011م.

أبو عامر، علاء: العلاقات الدولية - الظاهرة والعلم - الدبلوماسية والاستراتيجية.
عمّان: دار الشروق. 2004.

- أبو فارة، يوسف أحمد: إدارة الأزمات - مدخل متكامل. الشارقة: المكتبة الجامعية. 2009.
- الإقداحي، هشام محمود: تحديات الأمن القومي المعاصر - مدخل تاريخي سياسي. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة. 2009.
- البشري، طارق: الحركة السياسية في مصر 1945-1952. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للنشر والتوزيع. 1972.
- حسن، محمد إبراهيم: الجغرافيا السياسية - دراسة في مقومات الدولة ومظاهرها وإمكاناتها. الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب. 1999.
- حلمي، نبيل أحمد: التوفيق كوسيلة سلمية لحل المنازعات الدولية. القاهرة: دار النهضة العربية. 1983.
- حواش، جمال: التفاوض في الأزمات والمواقف الطارئة. القاهرة: (ايتراك) للنشر والتوزيع. 2005.
- الخرجي، ثامر كامل: العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات. عمان: دار المجدلاوي للنشر والتوزيع. 2005.
- دروزة، محمد عزة: القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها. ط3. بيروت: المكتبة العصرية. 1959.
- الدويكات، قاسم: الجغرافيا السياسية. عمان: دون دار نشر. 2002.
- الرشيدات، شفيق: فلسطين تاريخاً وعبراً ومصيراً، بيروت: دار النشر المتحدة. 1961.
- سعودي، محمد عبد الغني: الجغرافيا السياسية المعاصرة - دراسة الجغرافيا والعلاقات السياسية الدولية. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية. 2003.

- سليكيو، كارل: عندما يحدث الصراع - دليل عملي لاستخدام الوساطة في حل النزاعات. ترجمة علا عبد المنعم. القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع. 1999.
- سليمة، عايذة: مصر والقضية الفلسطينية، القاهرة: دار الفكر للدراسات النشر. 1986.
- شوفاني، إلياس: الحروب العربية الإسرائيلية في القرن العشرين. دمشق: دار الحصاد. 2009.
- صايغ، أنيس: الفكرة العربية في مصر. بيروت: مطبعة هيكل الغريب. 1959.
- عبد المحسن، رباب يحيى: كامب ديفيد: خروج مصر إلى التيه. القاهرة: مكتبة مدبولي. 2005.
- عثمان، عثمان: القضية الفلسطينية حتى النكبة. في: دراسات فلسطينية. نابلس: قسم العلوم السياسية، جامعة النجاح الوطنية. 2011م.
- الطار، حسين إبراهيم: مصر والقضية الفلسطينية في كامب ديفيد - الحكم الذاتي في الضفة والقطاع. القاهرة: دار الاتحاد للنشر والتوزيع. 2005.
- العقاد، صلاح: المشرق العربي المعاصر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 1991.
- علوش، ناجي: المقاومة العربية في فلسطين 1917-1948. عكا: مكتبة الأسوار. 1979.
- العويسي، عبد الفتاح محمد: مصر والقضية الفلسطينية قبل عام 1936. ط2. الخليل: دار الحسن. 1987.
- غنيم، عبد الحميد: الجغرافيا السياسية والعلاقات الدولية. الكويت: مكتبة الفلاح. 1987.

- قاسم، عبد الستار: *القضية الفلسطينية بين 1948-1973*. في: دراسات فلسطينية. نابلس: قسم العلوم السياسية، جامعة النجاح الوطنية. 2011م.
- الكيالي، عبد الوهاب: *تاريخ فلسطين الحديث*، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر. 1970.
- مراد، علي عباس: *مشكلات الأمن القومي*. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. 2005.
- مسلم، طلعت أحمد: *حرب الخليج والأمن القومي*. بيروت: دار الملتقى للنشر والتوزيع. 1992.
- مصباح، عامر: *معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية*. القاهرة: دار الكتاب الحديث. 2010.
- المغربي، طارق عبد النبي: *إدارة الأزمات في العلاقات الدولية*. الإسكندرية: المكتب العربي الحديث. 2010.
- مهنا، محمد نصر: *إدارة الأزمات والكوارث*. أسيوط: المكتب الجامعي الحديث. 2008.
- مهنا، محمد نصر: *إدارة الأزمات*. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة. 2004.
- مور، كرستوفر: *عملية الوساطة - استراتيجيات عملية لحل النزاعات*. ترجمة فؤاد سروجي. عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع. 2007.
- المومني، محمد أحمد عقلة: *الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا*. إربد: دار المتنبى. 2005.

نعيرات، رائد: *القضية الفلسطينية بين حرب الخليج الثانية وانتفاضة الأقصى*. في: دراسات فلسطينية. نابلس: قسم العلوم السياسية، جامعة النجاح الوطنية. 2011م.

نهار، غازي صالح: *الأمن القومي العربي - دراسة في مصادر التهديد الداخلي*. عمان: دار الأمل. 1993.

نهار، غازي صالح: *مشكلات داخلية في التنمية والأمن القومي العربي*. عمان: دار الأمل. 2010.

الهور، منير: *مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية منذ عام 1947-1982*. بيروت: المؤسسة العربية للنشر. 1983.

هويدي، أمين: *الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي*. بيروت: دار الطليعة. 1975.

2- الكتب الأجنبية

Brown, Harold, **Thinking About National Security: Defense and Foreign Policy in a Dangerous World**. Westview Press ; New York : Distributed by Hearst Books, 1983 . pp. 281. See: <http://goo.gl/KWVw8>

Brown, Michael E., ed., **The International Dimensions of Internal Conflict**. USA: The MIT Press (Cambridge, Massachusetts).1996

الصحف والمجلات و الدوريات

بار، صموئيل: *الأمن الإقليمي من منظور إسرائيلي، آفاق استراتيجية*. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. 17/نيسان 2007م. متوفر على الرابط:

<http://www.alzaytouna.net/arabic/print.php?a=35970>

رمضان، أحمد: *حماس تقترب من مقاطعة حوار القاهرة*. جريدة المستقبل. بيروت. 7/3129 تشرين ثان 2008. متوفر على الرابط:

<http://www.almustaqbal.com/storiesv4.aspx?storyid=316738>

الطيباوي، عبد اللطيف: *مسؤولية بريطانيا عن حرمان الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره*، مجلة شؤون فلسطينية. منظمة التحرير الفلسطينية. 1972/12م.

العاني، خليل: *التحالفات العربية مع الدول الكبرى*، مجلة شؤون عربية. القاهرة: جامعة الدول العربية. 133/ربيع 2008م.

عبد المجيد، وحيد: *مصر وعزة - معضلة علاقة خاصة جداً*، مجلة السياسة الدولية. القاهرة: مؤسسة الأهرام. 2007/170م.

المومني، نضال: *العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين مصر والحجاز خلال الفترة 1908-1925*، مجلة المنارة. المفرق: جامعة آل البيت. مج13. 2006/1م.

منشورات المؤسسات

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. *التقدير الاستراتيجي (29) المصالحة بين فتح وحماس - التطورات والاحتمالات*. بيروت. (2011/4/28). أو على الرابط:

www.alzaytouna.net/permalink/4340.html#.UFRG0LLN-Xt

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. *التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007*. بيروت. 2008.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. *مصر وحماس - تقرير معلومات (7)*. بيروت. 2009. التقرير متوفر على الرابط التالي:

http://www.alzaytouna.net/arabic/data/attachments/ReportsZ/7_Egypt_Hamas_2-09.pdf

pt_Hamas_2-09.pdf

مؤسسة الدراسات الفلسطينية. اتفاقيات الهدنة بين مصر وإسرائيل - نصوص الأمم المتحدة وملحقاتها. بيروت. 1968.

المجلات الإلكترونية ومصادر الإنترنت (الشبكة العنكبوتية)

أبو ركة، سمير: الوساطة لحل النزاعات الدولية: قضية لوكربي- دراسة حالة. موقع دنيا الرأي. (2011/6/1). متوفر على الرابط:

<http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/229301.html>

أبو شباب، عامر: الاتكال الفلسطيني على مصر مراهقة وطنية. موقع كل العرب. (2012/6/17). متوفر على الرابط:

<http://www.alarab.net/Article/465845>

أبو فخر، صقر: حركة فتح البدايات والإنطلاقة. موقع معا الإخبارية. (2012/1/15). متوفر على

الرابط: <http://www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=452627>

أبو هلال، إيهاب: مصر الشقيقة والقضية الفلسطينية. موقع الدكتور طارق السويدان. (2010/10/18). متوفر على الرابط:

<http://www.suwaidan.com/vb1/archive/index.php/t-51237.html>

أبو يارا، وحيد: تعريف التفاوض. موقع كنانة أون لاين. (2009/12/31). متوفر على الرابط:

<http://kenanaonline.com/users/wahed152002/posts/103739>

إسماعيل، دنيا الأمل: المساعي الحميدة في حل النزاعات الدولية - الخلاف السعودي القطري - دراسة حالة. مجلة الحوار المتمدن الإلكترونية. العدد 3055. (2010/7/6). متوفر

على الرابط: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=221542#>

البشتاوي، عماد رفعت وأحشيش، باسم: اتفاق القاهرة بين منظمة التحرير الفلسطينية ولبنان - دراسة في الوثائق الفلسطينية العربية. موقع جامعة الأزهر. (2009/6/29). متوفر على الرابط:

<http://www.alazhar.edu.ps/journal123/detailsr.asp?seqq1=1043>

بن سالم، عز الدين: القانون الدولي المعاصر وتطبيق الوسائل السلمية. موقع المنظمة العربية للوساطة وحل النزاعات. (2012/1/6). متوفر على

الرابط: <http://goo.gl/8V7Kb>

بن عبد العزيز، مقرن: ديناميكية الأمن الإقليمي. معهد الدراسات الدبلوماسية. (دون تاريخ نشر)، متوفر على الرابط: [http://www.gulfandglobe.org/home/en/media-](http://www.gulfandglobe.org/home/en/media-center/speeches-and-papers/34-2011-12-05-06-26-19.html)

[center/speeches-and-papers/34-2011-12-05-06-26-19.html](http://www.gulfandglobe.org/home/en/media-center/speeches-and-papers/34-2011-12-05-06-26-19.html)

تركمانى، عبد الله: البعد الديني في الصراع العربي الإسرائيلي. موقع صحيفة الرأي التونسية. (2007/2/18). متوفر على الرابط:

<http://www.arraee.com/modules.php?name=News&file=print&sid=18511>

تكريتي، إدريس: إدارة الأزمات الدولية في عالم متحول - مقارنة للنموذج الأمريكي في المنطقة العربية. موقع ديوان العرب على شبكة الانترنت. (2006/10/7).

متوفر على الرابط:

<http://www.diwalarab.com/spip.php?article6188>

جواد الحمد وبيان العمري: تقدير الموقف المصري تجاه حصار غزة وفتح معبر رفح. موقع مركز دراسات الشرق الأوسط. (2008/5/26) متوفر على الرابط:

<http://www.mesc.com.jo/OurVision/2008/2.html>

حسين، إسرائ: الصراع العربي الإسرائيلي. موقع الوسام. (2009/8/6). متوفر على
الرابط: <http://wessam.allgoo.us/t8125-topic>

حسين، خليل: نظام الأمن الإقليمي في القانون الدولي. مدونة الكاتب للدراسات
والأبحاث الاستراتيجية. (2009/1/16). متوفر على الرابط:
[http://drkhalilhussein.blogspot.com/2009/01/blog-
post_1982.html](http://drkhalilhussein.blogspot.com/2009/01/blog-post_1982.html)

حماد، أحمد عبد الحليم: مصر والقضية الفلسطينية. مدونة الكاتب على الانترنت.
(2011/1/21). متوفر على الرابط:
<http://tamerhammad.maktoobblog.com9>

خلف، خلف: الدور المصري في القضية الفلسطينية أحداث ومواقف. موقع عرب
نت5. (2008/2/10). متوفر على الرابط:
<http://www.arabnet5.com/news.asp?c=2&id=11750>

الرنطاوي، عريب: أثر اتفاقية كامب ديفيد على الصراع العربي الإسرائيلي. موقع شبكة
الجزيرة. (2009/3/25). متوفر على الرابط:
[http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/f2f4a573-6637-
44f1-9d1f-470c5932f40a](http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/f2f4a573-6637-44f1-9d1f-470c5932f40a)

سلطان، جمال: استراتيجية مصر تجاه غزة. خدمة Common Ground الإخبارية
(2009/3/3). متوفر على الرابط:
[http://www.commongroundnews.org/article.php?id=24900&la
n=ar&sp=0](http://www.commongroundnews.org/article.php?id=24900&language=ar&sp=0)

السهي، نبيل: المصالحة الفلسطينية - الآمال والتحديات، موقع شبكة الجزيرة،
(2012/6/10). متوفر على الرابط التالي:

<http://aljazeera.net/analysis/pages/45e49c07-b2a4-4061-b780-d7de7618d0d4>

شكري، محمد عزيز: تسوية النزاعات الدولية. موقع الموسوعة العربية. (دون تاريخ
نشر). متوفر على الرابط:

[http://www.arabency.com/index.php?module=pnEncyclopedia
&func=display_term&id=15192&m=1](http://www.arabency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=15192&m=1)

صالح، محسن: مأزق المصالحة الفلسطينية والمسار الخاطئ، موقع شبكة الجزيرة.
(2012/5/24). متوفر على الرابط:

<http://aljazeera.net/pointofview/pages/6988bffb-23db-4464-abc1-c5a198c2cfbb>

الصايغ، نصري: اجتياح 1982 - حرب إسرائيل على فلسطين في لبنان. موقع
المواقف. (2011/6/13). متوفر على الرابط:

<http://almawqef.com/spip.php?article3339>

صباح، خالد: استراتيجية إدارة المفاوضات. موقع دنيا الرأي. (2004/12/26). متوفر:

<http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2004/12/26/14455.html>

طنطاوي، غادة: حقائق حول حرب غزة. موقع مركز الدراسات الاشتراكية.
(2009/3/9). متوفر على الرابط: [http://www.e-](http://www.e-socialists.net/node/2132)

[socialists.net/node/2132](http://www.e-socialists.net/node/2132)

طه، هويدا: مصر وفلسطين، من صلح الرملة إلى كامب ديفيد. موقع أخبار العرب.
(دون تاريخ نشر). متوفر على الرابط:

<http://alarabnews.com/alshaab/GIF/15-03-2002/18.HTM>

الطويل، يوسف العاصي: تطور الوسائل السلمية في القانون الدولي. موقع مدونة
الكاتب. (2010/5/7). متوفر على الرابط:

http://yaltawil.blogspot.com/2010/05/blog-post_06.html

عبد الجواد، جمال: الدور المصري في الحوار الفلسطيني تجاوز الوساطة إلى اقتراح
المخارج. موقع وكالة فلسطين اليوم. (2009/5/18). متوفر على الرابط

المختصر التالي: <http://goo.gl/rwrW2>

عثمان، عبد الرحمن : إشارات كامب ديفيد للسلام في الشرق الأوسط. موقع أخبار
مصر. (دون تاريخ نشر). متوفر على الرابط:

<http://www.egynews.net/wps/portal/profiles?params=140065>

عريقات، إيمان: اتفاق بين حركتي فتح حماس لتطبيق المصالحة الفلسطينية. موقع
البي بي سي على الانترنت. (2012/5/21). متوفر على الرابط:

http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2012/05/120521_fatah

[_hamas.shtml](#)

العناني، خليل : الدور المصري الإقليمي إلى أين؟. موقع شبكة الجزيرة.
(2004/10/3). متوفر على الرابط:

<http://www.aljazeera.net/pointofview/pages/40106bd5-f847->

[461c-9fac-4c3a311beb78](#)

عوكل، طلال: الحوار الفلسطيني - أين عليه أن ينتهي؟ موقع صحيفة البيان الإماراتية. (2009/7/4). متوفر على الرابط:

<http://www.albayan.ae/opinions/1241102738081-2009-07-04->

1.450162

فياض، أحمد: توقع كسر حصار غزة بعد مبارك. موقع الجزيرة نت. (2011/2/16). متوفر على الرابط:

<http://aljazeera.net/news/pages/106a30a4-d601-48a1-a484->

ae1c220748fe

الكحلوت، ضياء: التمويل يعوق المصالحة المجتمعية في فلسطين. موقع شبكة الجزيرة. (دون تاريخ نشر). متوفر على الرابط التالي:

<http://aljazeera.net/news/pages/382acc8a-c83a-4c6e-8480->

54c5525101b1?GoogleStatID=21

كعوش، محمود: عبد الناصر والقضية الفلسطينية. موقع الفكر القومي العربي. (2008/1/15). متوفر على الرابط:

<http://www.alfikralarabi.org/modules.php?name=News&file=a>

rticle&sid=1171

كينيدي، بول: الديمقراطية والجغرافيا السياسية. موقع صحيفة الاتحاد. (2004/7/30). متوفر على الرابط التالي:

<http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=5503>

مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. الخلفية التاريخية للانتخابات الفلسطينية. (دون تاريخ نشر) متوفر على الرابط:

<http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=5110>

مصطفى، محمد فتوح: اتفاق المصالحة الوطنية الفلسطينية. موقع الهيئة المصرية العامة للاستعلامات (دون تاريخ نشر). متوفر على الرابط:

http://www.sis.gov.eg/Ar/LastPage.aspx?Category_ID=1867

مهدي، سحر: في مفهوم الأمن القومي. موقع جريدة الاتحاد على شبكة الانترنت. (دون تاريخ نشر). متوفر على الرابط:

<http://www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=article&sid=22433>

موقع القمة العربية على شبكة الانترنت. الدور المصري حتى التوصل لاتفاقية أوسلو. (دون تاريخ نشر). متوفر على الرابط:

<http://www.sis.gov.eg/VR/arab2008/arabic/html/06.htm>

موقع القمة العربية على شبكة الانترنت. الدور المصري في التوصل لإعلان الدولة الفلسطينية. (دون تاريخ نشر). متوفر على الرابط:

<http://www.sis.gov.eg/VR/arab2008/arabic/html/05.htm>

موقع القمة العربية على شبكة الانترنت. دور مصر في إقرار خارطة الطريق وطرح المبادرة المصرية للاستحاب الإسرائيلي. (دون تاريخ نشر). متوفر على

الرابط: <http://www.sis.gov.eg/VR/arab2008/arabic/html/07.htm>

موقع القمة العربية على شبكة الإنترنت. مصر والحوار الوطني الفلسطيني. (دون تاريخ نشر). متوفر على الرابط:

<http://www.sis.gov.eg/VR/arab2008/arabic/html/12.htm>

موقع القمة العربية. الموقف المصري حيال خريطة الطريق والجدار العازل. (دون تاريخ نشر). متوفر على الرابط:

<http://www.sis.gov.eg/VR/arab2008/arabic/html/08.htm>

موقع القمة العربية. موقف مصر من الحصار الإسرائيلي على غزة. (دون تاريخ نشر). متوفر

على الرابط: <http://www.sis.gov.eg/VR/arab2008/arabic/html/09.htm>

موقع الكوفية برس. مرسى يطالب الفلسطينيين توحيد كلمتهم وإتمام المصالحة.

(2012/8/16). متوفر على الرابط:

<http://www.kofiapress.net/ar/node/112139.html>

موقع المجلس الوطني الفلسطيني. نشأة المجلس. متوفر على الرابط:

http://www.palestinepnc.org/index.php?option=com_content&view=article&id=364&Itemid=362&lang=ar

موقع المركز الفلسطيني للإعلام. لقاء أجراه الموقع مع إسماعيل هنية رئيس وزراء الحكومة

المقالة في غزة. (دون تاريخ نشر). متوفر على الرابط: <http://www.palestine->

[info.info/arabic/hamas/hewar/haneyya3.htm](http://www.palestine-info.info/arabic/hamas/hewar/haneyya3.htm)

موقع إيلاف. مبارك يصف أحداث غزة بالانقلاب. (2007/6/24). متوفر على

الرابط:

<http://www.elaph.com/Web/NewsPapers/2007/6/242794.htm?sectionarchive=NewsPapers>

موقع تاريخ مصر (إيجيبتى). أيام لها تاريخ. (دون تاريخ نشر). متوفر على الرابط:

http://www.egypt.com/egyptana/qemem/history_days.asp

موقع جريدة الحدث. استئناف جهود المصالحة - مصر تطرح ورقة جديدة على

الفصائل. موقع الجريدة على شبكة الانترنت. (2008/10/20). متوفر على

الرابط: <http://al7adath.com/ViewDetails2859.html>

موقع جريدة القبس الكويتية. مبارك يدعو حماس إلى الاعتراف بالدولة العبرية. موقع
جريدة الحدث على الإنترنت. (2012/11/6) العدد 14165. متوفر على

الرابط التالي: <http://www.alqabas.com.kw/node/126804>

موقع شبكة الجزيرة. مبارك يعلن رسمياً عدم المشاركة في قمة بيروت.
(2002/3/26) متوفر على الرابط:

<http://www.aljazeera.net/news/pages/72d14dbb-b6b9-48e1-8674-5991143f8485>

موقع شبكة العهد للإعلام. الزهار: المصالحة تحتاج إلى فترة من الزمن.
(2012/4/16). نص اللقاء متوفر على الرابط التالي:

<http://www.alaahd.com/arabic/?action=detail&id=98640>

موقع صحيفة الشرق الأوسط. أبو الغيط: الوضع في غزة غير شرعي.
(2007/6/17)، متوفر على الرابط:

<http://www.aawsat.com/details.asp?article=423946&issueno=10428>

موقع صحيفة الشرق الأوسط. فتح ترفض أي تعديل على الورقة المصرية. (2009/11/15).
متوفر على الرابط التالي:

<http://www.aawsat.com/details.asp?issueno=10992&article=544328>

موقع صحيفة القدس. حماس تنفي إنهاء الدور المصري في الحوار الوطني
الفلسطيني. (2008/11/20). متوفر على الرابط:

<http://www.alquds.com/news/article/view/id/59126>

موقع صحيفة هآرتس الإسرائيلية. مقابلة أجراها الصحفي (باراك رافيد) مع الرئيس
حسني مبارك. تاريخ النشر (2007/5/17). متوفر على موقع الصحيفة:

<http://www.haaretz.com/news/mubarak-hamas-will-never-sign-a-peace-agreement-with-israel-1.220793>

موقع مجموعة الخدمات البحثية. تأثير أردوغان - تركيا، مصر ومستقبل الشرق الأوسط. (دون تاريخ نشر). متوفر على الرابط:

[http://www.rsgleb.org/modules.php?name=News&file=article
&sid=274](http://www.rsgleb.org/modules.php?name=News&file=article&sid=274)

موقع مداد القلم. السياسة الرسمية المصرية بين حصار عرفات وحصار غزة. (2008/11/11). متوفر على الرابط:

[http://www.midadulqalam.info/midad/modules.php?name=Ne
ws&file=article&sid=1030](http://www.midadulqalam.info/midad/modules.php?name=News&file=article&sid=1030)

موقع مؤسسة ياسر عرفات. إسرائيل: كيف نتخلص من عرفات. (2004/4/29). متوفر على الرابط:

http://www.yaf.ps/ya/life_details.php?start=28

موقع مؤسسة ياسر عرفات. حياة لا تنسى - نجاحات وانجازات. (دون تاريخ نشر). متوفر على الرابط:

http://www.yaf.ps/ya/life_details.php?start=14

موقع ميدل ايست اونلاين الإخباري. الولايات المتحدة تشتري ود مرسي بإعفاء مصر من ديونها. (2012/09/07). متوفر على الرابط:

[http://www.middle-
east-online.com/?id=138650](http://www.middle-east-online.com/?id=138650)

موقع هيئة الإذاعة والتلفزيون السويسري (موقع المعلومات). المساعي الحميدة، (دون تاريخ نشر). متوفر على الرابط:

<http://www.swissinfo.ch/ara/index.html?cid=320406>

موقع وكالة النهار الإخبارية. توقع بأن يسحب مرسي ملف المصالحة من المخابرات العامة. (2012/8/17). متوفر على الرابط:

<http://www.alnaharnews.net/ar//news.php?maa=View&id=68433>

موقع وكالة فلسطين برس للأنباء. إشكالية المصالحة تكمن في التدخلات الخارجية،
موقع الوكالة على الانترنت. (2012/5/1). متوفر على الرابط التالي:

<http://www.palpress.co.uk/arabic/?action=detail&id=46614>

موقع يا بيروت. تاريخ القمم العربية. (دون تاريخ نشر)، متوفر على الرابط التالي:

<http://wessam.allgoo.us/t8125-topic>

نافعة، حسن : سلام مصر مع إسرائيل والأمن القومي العربي. موقع شبكة الجزيرة.
(2009/3/25)، متوفر على الرابط:

<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/53a26d16-e9f7-4a7f-880e-f97f7d4512f7>

نوفل، أحمد سعيد: وآخرون. حلقة نقاش بعنوان القضية الفلسطينية ما بعد عرفات، موقع
مركز دراسات الشرق الأوسط. (2004/11/27). متوفرة على الرابط:

http://www.mesc.com.jo/activities/Act_Discuss/IndexAr-06.html

الهدلة، رغد صالح: الأزمة الدولية، مفهومها، أسبابها، إدارتها، وأدواتها. موقع
صحيفة الاتحاد. (دون تاريخ نشر). متوفر على الرابط:

<http://www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=article&sid=45665>

هيكل، محمد حسنين: الأمن القومي المصري. سلسلة برنامج مع هيكل الذي بثته قناة
الجزيرة الفضائية. (2008/1/21)، متوفر على الرابط:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/1F789F0C-07D8-4F4B-B109-64711EA02FA2.htm>

اليافاوي، ناصر إسماعيل: حتمية تطبيق اتفاق الدوحة بين موقف فتح وحماس. موقع وكالة
أسوار برس. (20012/7/9)، متوفر على الرابط:

<http://www.aswarpress.com/ar/news.php?maa=View&id=44144>

الموسوعات والمعاجم

موسوعة العلوم السياسية. الأمن القومي. المجلد الأول. ط2. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر. 1985.

موسوعة العلوم السياسية. الوساطة. المجلد السابع. ط2. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر. 1985.

موسوعة الويكيبيديا على الإنترنت، الأمن القومي. متوفر على الرابط:

http://en.wikipedia.org/wiki/National_security

موسوعة الويكيبيديا على الإنترنت، جغرافيا مصر. متوفر على الرابط:

www.ar.wikipedia.org/wiki/جغرافيا_مصر

موسوعة الويكيبيديا على الإنترنت، متصرفية القدس الشريف. متوفر على الرابط:

www.ar.wikipedia.org/wiki/متصرفية_القدس_الشريف

موسوعة الويكيبيديا على الإنترنت، مصر. متوفر على الرابط:

www.ar.wikipedia.org/wiki/مصر

موسوعة مقاتل من الصحراء. موضوعات عسكرية: أسس ومبادئ الأمن الوطني. موقع

الموسوعة على شبكة الانترنت. متوفر على الرابط:

<http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/OsosAmnWat/se>

c03.doc_cvt.htm

موسوعة مقاتل من الصحراء. نظريات الأمن الوطني ومستوياته. موقع الموسوعة على شبكة

الانترنت. متوفر على الرابط:

<http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/OsosAmnWat/se>

c11.doc_cvt.htm

المقابلات

أحمد يوسف. المستشار السياسي لرئيس الوزراء في غزة إسماعيل هنية والأمين العام لمؤسسة بيت الحكمة -المعهد الفلسطيني لحل النزاعات والحكم الرشيد -. **(مقابلة بالتراسل)** بتاريخ 2012/7/12.

خليل عساف. رئيس تجمع الشخصيات المستقلة في الضفة الغربية. **(مقابلة شخصية)**. بتاريخ 2012/7/18.

عزام الأحمد. عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، ورئيس كتلة فتح البرلمانية في المجلس التشريعي ورئيس وفد الحركة للحوار. **(مقابلة شخصية)** بتاريخ 2012/6/30.

فوزي برهوم. الناطق باسم حركة حماس. **(مقابلة بالتراسل)**. بتاريخ 2012/7/2.

منيب رشيد المصري. رئيس سكرتاريا التجمع الوطني للشخصيات الفلسطينية المستقلة. **(مقابلة شخصية)**. بتاريخ 2012/8/1.

هاني المصري، الكاتب والمحلل السياسي ومدير عام مؤسسة بدائل. **(مقابلة شخصية)** بتاريخ 2012/6/29.

**An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies**

**The Nature of the Egyptian Role and Motivations
in the Palestinian National Dialogue 2005-2010**

**By
Ghayyath Mohammad Solaiman Jazi**

**Supervised by
Dr. Nayef Abu Khalaf**

**Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Master
Degree in Planning & Political Development, Faculty of Graduate
Studies, at An-Najah National University, Nablus, Palestine.**

2012

**The Nature of the Egyptian Role and Motivations
in the Palestinian National Dialogue 2005-2010**

By

Ghayyath Mohammad Solaiman Jazi

Supervised by

Dr. Nayef Abu Khalaf

Abstract

The study aims to determine what is the Egyptian role in the Palestinian national dialogue, and to understand its Motivations by identifying the factors which influence this role of the Palestinian issue; such as geographical, religious and national factors. It also aims to find out the most important challenges and obstacles which faced this role, and to show future prospects for success. In addition it tries to identify the basis of the historical relationship between Egypt and Palestine in order to elicit the future of the dialogue results. Moreover, it shows the most obstacles which confront reaching national and political unity between both sides of homeland, and ends the state of division (fragmentation).

Therefore, the study addresses this issue in its four chapters as the following:

Chapter I; studies the problem and its borders as well as reviewing some previous relevant studies. While Chapter II deals with the theoretical dimension and the basic concepts associated with the study. Chapter III traces the developments of the Egyptian role toward Palestinian issue since the First World War until the end of 2010, and it searches in the most important factors affecting the role of Egypt in the Palestinian issue.

The fourth chapter deals with the Nature and motivations of the Egyptian Role in the Palestinian national dialogue, and studies the essence of this role, in addition to the Egypt's role toward the main parties of the dialogue Fatah and Hamas, and the most important challenges and obstacles which faced this role.

The study ends up by subtracting a number of conclusions, despite the fact that there are a number of Motivations that stands behind the Egyptian role in the Palestinian national dialogue, but there are a remarkable motivations come on top of these such as; the motive which is associated with Egyptian national security, securing the eastern gate linking Egypt to Gaza, and Egypt's role as a primary regional player in the area. In addition, the desire of the ruling regime in Egypt in Containment the phenomenon of Hamas strength growing in the region, as it is emerged out of the Muslim Brotherhood, formulate an important role in pushing Egypt toward mediation, and influence in the Palestinian national dialogue.

In conclusion the study presents a set of recommendations that aims to the success of the Palestinian national dialogue, and enhance the chances of success of the Egyptian role in the mediation and auspices for such a dialogue. The most important of these recommendations that Palestinian parties should take into consideration is the issue of Egyptian national security, especially the stability of the situation on the Egyptian border with Gaza, and not to do activities that could contribute in fomenting the Egyptian side, or affect the national security of Egypt. Palestinians in different political spectrum, elites and even general public can also

contributes in activating and strengthening the role of Egypt in its quest for success of the dialogue, and by activating the pressure from the street under clear and specific titles achieves reconciliation between Fatah and Hamas, and to exercise direct pressure on the parties to push them towards the achievement of the reconciliation faltered.

During the preparation of this study certain changes and transformations occurred in the Arab scene as a result of the so-called Arab Spring, Egypt has had a largest share of these transformations, as a result of a popular revolution President Mubarak's regime fell down , this gave the Muslim Brotherhood a chance to reach power in Egypt. Thus this raises a significant questions about the future of the Egyptian role in the dialogue and its prospects for success and continuity, and whether Egyptian support for Hamas movement will be affected from what it was during the reign of former President Hosni Mubarak?

This document was created with Win2PDF available at <http://www.win2pdf.com>.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.
This page will not be added after purchasing Win2PDF.